

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (319)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	30
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	33
حقوق الانسان في العالم	126



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان: البنجالي ظهيرات لم يحج هذا العام

المصدر: جريدة شمس الخميس 14 ذي الحجة 1432 هـ - 10 نوفمبر 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=146925>

مكة المكرمة: فواز العبدلي
طلبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من إحدى مؤسسات طوافة الحجاج تقديم مستنداتها الرسمية التي تؤكد وجود أعدار قاهرة حالت دون تحجيجها مسنا بنجاليا فاته الوقوف بعرفة العام الماضي وتعهدت وقتها المؤسسة بتحجيجها هذا العام وعلى نفقتها عقب تدخل الجمعية.
وقال عضو الجمعية الدكتور محمد السهلي لـ«شمس» إنه لا بد من تقديم المؤسسة الوثائق الرسمية التي تخلي ساحتها تماما من أية شبهات وشوائب وتؤكد على حسن نواياها مسبقا، لاسيما أنه قد تبين فعليا عدم وصول الرجل للمملكة وأدائه فريضة الحج هذا العام.
إلى ذلك تضاربت تصريحات بعض مسؤولي مؤسسة الطوافة، فمن جانبه ذكر عضو مجلس الإدارة المنسق مع بعثة الحج البنجالية رأفت أن المسن أصيب بعارض صحي حال دون إتمامه إجراءات وصوله إلى الديار المقدسة، فيما أكدت إدارة العلاقات العامة بالمؤسسة على لسان مديرها العام أحمد مير سلامة المسن وأن العارض الصحي أصاب ابنه.
وكانت «شمس» نشرت قصة ظهيرات علي في عددها 1773 بتاريخ 2010/11/19 حيث تدخلت على أثره الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي ساهمت مؤسسة الطوافة التي يتبع لها الحاج باسترداد نفقات الحج وقدرها 11 ألف ريال مع التكل بنفقة تحجيجها هذا العام.
كما نشرت طلب الجمعية من المؤسسة متابعة إجراءات تحجيجها في عديها «2079» و«2119».

شلل شموخ.. بين خطأ الداخل وعلاج الخارج

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 ذي الحجة 1432 هـ - 10 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=75350&CategoryID=3

الطائف: خالد الزهراني 2011-11-10 1:23 AM

بدد خطأ طبي آمال الفتاة شموخ خلف القتامي (17 عاماً) في مغادرة المستشفى بقامة مستقيمة ومفعمة بالحيوية، لتخرج منها محمولة على كرسي نقال، فاقدة الإحساس بأطرافها السفلية. ويوضح والدها أنه تقدم بطلب إلى "الهيئة الطبية" لعلاجها في الخارج، فرفضت بحجة أن العلاج متوافر في المملكة، فأدخلها المستشفى الملك فهد العام بجدة حيث أجريت لها العملية وأصيبت بالشلل. وكشف تقرير للمستشفى السعودي الألماني أن الشلل سببه مسامير ركبت في الجراحة الأولى داخل النخاع الشوكي، وأنها بحاجة إلى عملية أخرى لإزالتها، وسط مطالبة والدها أن تكون في الخارج. ورغم أن القضية منظورة من 3 جهات حقوقية، بحسب الحقوقي عبدالله علي سابق الذي يتابع الملف، إلا أن مستشفى الملك فهد فتح تحقيقاً في الحادثة، وفق ما أكده نائب المدير الدكتور طه سمان الذي عزا سبب الشلل إلى مضاعفات طبية.

تتظر ثلاث جهات حقوقية هي "الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان"، و"الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان"، و"المنظمة العربية لحقوق الإنسان" حالياً، في قضية فتاة أصيبت بشلل في النصف الأسفل من جسدها نتيجة خطأ طبي في عملية خضعت لها في مستشفى الملك فهد في جدة بحسب ما أكده والد الفتاة والحقوقي السعودي عبدالله علي سابق، بينما اعتبر المستشفى أن ما حدث للفتاة ناتج عن مضاعفات متعارف عليها طبياً ومثبتة علمياً.

وكانت الفتاة شموخ (17 عاماً) دخلت المستشفى لإجراء جراحة لتصحيح تقوس في العمود الفقري، إلا أنها خرجت منه فاقدة الحركة والإحساس بأطرافها السفلية والتحكم في عمليات الإخراج والتبول. ويروي تفاصيل مأساة الفتاة والدها متعب خلف القتامي قائلاً: بدأت معاناتنا بعدما ثبت أن شموخ تعاني من تقوس في عمودها الفقري، فتقدمنا بطلب إلى الهيئة الطبية لعلاجها في الخارج لكنها رفضت، مبررة ذلك بأن علاجها متوافر في الداخل ولا حاجة إلى تأمين علاجها خارج المملكة. ودخلت شموخ إلى مستشفى الملك فهد العام بجدة، وهي تمشي على قدميها لإجراء العملية، وفقاً لما تم إقراره بعد الفحوصات الطبية، لكنها بعد العملية، فقدت القدرة على الحركة والإحساس بأطرافها السفلية والتحكم في عمليات الإخراج والتبول وأصبحت طريحة الفراش.

وأفاد المستشفى في تقريره الأخير، بأن المريضة أجريت لها عمليتان جراحيتان وهي الآن بالمستشفى تحت العلاج الطبيعي والتأهيل؛ حيث إنها تعاني من عدم القدرة على تحريك الأطراف السفلية، "ونصح باستكمال العلاج في مركز تأهيلي متخصص". وبالفعل استقبلتها مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الطبية وخضعت للعلاج الطبيعي لمدة شهر. بعدها تسلم الوالد تقريراً طبياً من مركز القوات المسلحة للتأهيل الصحي بالطائف، يؤكد أن شموخ تعاني من شلل بالطرفين السفليين إثر عملية تصحيح "الجنف المزدوج" الموجود بالفقرات الصدرية، وقد تم طلب كرسي متحرك يدوي لها. وتابع: عرضتها على أطباء المستشفى السعودي الألماني، وكشف تقرير المستشفى أنها تعاني من شلل بالطرفين السفليين وأنها تحتاج إلى جراحة أخرى لإزالة مسامير ركبت في الجراحة الأولى لوجودها داخل النخاع الشوكي، وهذه المسامير هي التي تسببت لها بالشلل.

وطالب الوالد بتشكيل لجنة لمحاسبة المتسبب في هذا الخطأ الطبي والتعويض المالي، لما لحق بابنته من ضرر وتأمين تكاليف علاجها في الخارج. وفي المقابل قال نائب مدير مستشفى الملك فهد بجدة الدكتور طه سمان: إن إدارة المستشفى أجرت تحقيقاً في الحالة مع الفريق الطبي الذي أجرى العملية وتبين أن الذي حصل للمريضة كان من المضاعفات المتعارف عليها طبياً والمثبتة علمياً، والتي قد تحصل في مثل هذه العمليات وشرحنا ذلك للمريضة وأهلها قبل إجراء العملية وتمت الموافقة عليه، علماً بأن المريضة محولة من مستشفى آخر اعتذر عن إجراء العملية. كما أجرى قسم الجودة بالمستشفى تحليلاً للأسباب الجذرية لهذا الحدث لدراسة إمكانية تقادي حدوث مثل ذلك في المستقبل وما زال التحقيق

جاريا بالشؤون الصحية بخصوص الحالة. وقد حصل المستشفى على تقرير طبي من مدينة الملك فهد الطبية بالرياض يفيد بأن الحالة تتحسن تدريجيا والله الحمد.

ومن جهته، قال الحقوقي السعودي عبدالله علي سابق أن العلاج حق مكتسب للمواطن وليس لأحد فضل فيه، وعلى المستشفى الذي ارتكب الخطأ الطبي أن يعالجه. وتابع: ليس عيباً إذا كانت هناك قدرة محدودة لأطبائنا أو للأجهزة المتوفرة في مستشفياتنا، أن نستعين بالخارج. وقال: من خلال اطلاعي على ملف قضية سموخ، تبين أن الطبيب الذي أجرى العملية للفتاة من الكفاءات الطبية الموجودة بالمملكة، وأتوقع أن الخطأ نتج عن قلة المستشارين الطبيين أو تحويل مسار العملية إلى طبيب آخر لكسب عامل الزمن .

وأوضح أن المنظمة خاطبت اللجنة الطبية الفنية بجدة التي نظرت في القضية ولم تنه عملها حتى الآن، "ونحن نسعى في المقام الأول إلى تمكين الفتاة من العلاج، ثم رفع دعوى على وزارة الصحة في ديوان المظالم". وأشار سابق إلى أنه ضد منع أي طبيب تسبب في خطأ طبي من السفر إلا في حالة تهرب من التحقيق، لأن المنع من السفر لا يتم إلا بأمر قضائي، ويجب أولاً تصحيح الخطأ وإزالة الضرر في مكان متخصص في أي بلد في العالم . وأضاف تواصلنا مع عدد من الاستشاريين والأطباء في المملكة، فأكدوا محدودية الإمكانيات المتوفرة لتصحيح الأخطاء الطبية التي تحدث في النخاع الشوكي ولا بد من تمكين الفتاة من العلاج خارج المملكة. وأكد سابق أن المنظمة ستتابع القضية حتى يصدر فيها قرار وإذا كان مبلغ التعويض غير مجز فسننتجه إلى ديوان المظالم، وأخيراً قد نلجأ لمخاطبة ولاية الأمر مباشرة.

الشورى يسعى لدرس الحماية من الإيذاء والتحرش الجنسي جدياً

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 ذي الحجة 1432 هـ - 12 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/327981>

الخبر - ياسمين الفردان

كشفت آخر إحصائية للإدارة العامة للحماية الاجتماعية، أن الدمام سجلت 52 حالة عنف أسري خلال العام الماضي. فيما بلغ عدد الحالات التي تعرضت للعنف، بحسب الجنس المعتدي 1116 حالة على مستوى المملكة، منها 1027 ذكراً، و75 أنثى، و13 ذكراً وأنثى. وبلغ عدد حالات العنف بحسب جنس الضحية 1115 حالة، منها 104 ذكور، و979 أنثى، و32 ذكراً وأنثى، على حد سواء.

وظفت مشكلات العنف الأسري في السعودية على سطح الواقع، معلنة حالة من الطوارئ «المستف» على شاكلة ظاهرة «مفرعة»، تشبه في مفعولها «الطفح الجلدي»، من شدة تناميها في أوساط المجتمع السعودي في شكل لافت. وفتح هذا النمو ملفاً بعنوان «عاجل للحل»، بعد أن ظل لسنوات طوال ملفاً مغلقاً سرياً، لا يمكن مناقشته على المكشوف. وأكد عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والمرأة والشباب في مجلس الشورى الدكتور محمد الخنيزي، أن «المجلس يسعى لدرس الحماية من الإيذاء والتحرش الجنسي، جدياً»، موضحاً أن اهتمام المجلس في الدراسة جاء بعد «تقدم جمعيات اجتماعية عدة بالفكرة. وبعد دراسة وتمحيص من قبل لجنة الخبراء في مجلس الوزراء، وعرضت إثرها على لجان وجمعيات، لدرس الأمر جدياً، تمهيداً لعرضه على المجلس».

وقال الخنيزي، في تصريح لـ «الحياة»: «نهدف من خلال دراسة الموضوع إلى منع الإيذاء والتحرش الجنسي، والتخفيف من حدة ما يتعرض له بعض النساء والأطفال، سواء في المنازل أو مفار العمل»، لافتاً إلى أن الفكرة «فصلت تعريفاً مخصصاً لكل نوع من أنواع العنف، سواء كان اللفظي، أو المعنوي، أو الجسدي». وأبان أن وصف «الحماية» جاء على «وجه العموم، من دون تحديد نوع الجنس، إن كان ذكراً أو أنثى»، مردفاً أن «صدر نظام لحماية الأطفال تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الشورى بمسمى «النظام العربي لحماية الطفل من الإيذاء»، وتم توثيقه في جامعة الدول العربية».

وأضاف أن «فكرة التحرش الجنسي كانت منفصلة عن الحماية من الإيذاء. ولكن تم دمجها فيما بعد»، مبيناً أنه تم «الاتفاق بعد التشاور، على إسناد المسؤولية لوزارة الشؤون الاجتماعية، كجهة يتم تبليغها عن الحالات، لتتولى المتابعة». وأردف «تضمنت الاقتراحات إنشاء دور في جميع المناطق، لإيواء المعتنفين، للتحقيق في أمورهم، ومتابعتهم من قبل اللجنة المختصة، وإحالتها إلى الإدعاء العام، أو الجهات القضائية». وذكر أن المجلس «صوت بالموافقة على الدراسة، وستحول اللجنة الطلب من جديد إلى مقدم المقترح، لاكتمال الشروط، لتعود الفكرة مجدداً كاملة إلى المجلس». وأكد اهتمام المجلس في الفكرة، «لحماية المرأة، لتعيش استقراراً اجتماعياً»، نافياً قيام اللجنة بدراسة الحالات الفردية. وأشار إلى أن الأمر يعود إلى هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية. وذكر أن دور المجلس «لا يخرج من نطاقه الرقابي والتشريعي».

نمو مفرع

بدوره، أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل آل علي، أن العنف في السعودية، «بات يشكل ظاهرة مقلقة». وقال: «تسلمت اللجنة شكاوى عدة من معنفين، بعضها مكتوب والآخر هاتفياً. وآخرها كان من سيدة شكت من تعنيف زوجها، الذي يعمل في جهة عدلية»، لافتاً إلى رغبة الزوجة في «لملمة القصة، كونها تنحدر من أسرة معروفة». وتساءل: «ماذا ترك ذلك الشخص لباقي الناس، إذا كان يمارس العنف ضد زوجته». وعن نسبة الشكاوى المتعلقة في العنف التي تصل إلى اللجنة، قال: «حين تصل القضية للشورى، فهذا دليل على وصول الأمر إلى الجهات التشريعية، لسن نظام، أو تشريع، لأن الموضوع أصبح يشكل قلقاً مفرعاً». واستعرض آل علي، موقفاً آخر حدث معه، قائلاً: «أثناء مروري ذات يوم، في الطرقات، وجدت امرأة تهرول مسرعة في دھول، وعباءتها تتطاير، وبدا لي

أنها كانت تلاحق شخصاً ما. واستوقفت سيارة الأمن، لأستفسر عن الأمر، فتبين لي أنها كانت تحاول انقاذ شقيقها من عنف والدهما. وحاولت من طرفي السعي جاهداً للتواصل مع الأب، لمعرفة ملابس تلك الحادثة، وتهئية الوضع قدر الإمكان.»

براءة مواطن من تهمة التحرش بأبنائه

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111113/Con20111113456202.htm>

أحمد علي الكنانى - جدة
أسقط القضاء دعوى امرأة وافدة زعمت أن زوجها تحرش بأبنائه، فيما لا يزال الزوج الذي جرت تبرئته قابعا خلف القضبان في سجن بيشة.
وكشفت لـ «عكاظ» مصادر في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها تتحرى حاليا في ملف الزوج الذي ما زال خلف القضبان للتحقق من أسباب بقاءه في السجن دون صدور حكم شرعي يقضي بسجنه.
وأفادت المصادر أن المواطن تقدم بشكوى إلى الجمعية يطالب فيها الوقوف إلى جانبه بعد أن فشل في الحصول على حقه الشرعي إزاء ادعاء زوجته أنه تحرش بأبنائه، لافتة أنه إذا اتضح وجوده في السجن بدون مسوغات تبرر حبسه فستسعى لإطلاق سراحه.
وقال المواطن غرم علي حمري، القابع في سجن بيشة في مكالمة هاتفية أجراها من خلف القضبان «قصتي بدأت عندما جرى إلقاء القبض علي في 1428/5/19هـ، بعد أن تقدمت زوجتي الوافدة، طليقتي حاليا، ببلاغ إلى الجهات المختصة تتهمني بجرم التحرش بأولادي وبناتي ما جعلني أصاب بالصدمة نتيجة لهذا الاتهام، والذي لم يتوقف عند هذا الحد فحسب بل إن طليقتي تقدمت ضدي بشكوى كيدية عن حيازتي للمخدرات».
وأوضح السجين في المكالمة الهاتفية، أن اتهامات زوجته عبارة عن شكوى كيدية، ما جعله يصاب بالإحباط، خاصة أنه كان مؤذنا لأحد المساجد في بيشة.
وقال غرم «تقدمت فور خروجي من توقيف شرطة بيشة بشكوى خطية للمحافظ، ضد زوجتي، وطالبت بإحالي وإيها للشرع لأخذ حقي منها جراء اتهامها لي بالباطل وتشويهها لسمعتي، وفي حينه أحال المحافظ الدعوى إلى محكمة بيشة، وتولى النظر في الدعوى أحد القضاة الذي حكم بعدم ثبوت دعوى زوجتي ضدي، وأمر بإخلاء سبيلي، فيما جرى منح الحضانة لطلیقتي، ولكن لا أدري حتى الآن ما أسباب بقائي في السجن بعد تبرئتي من قبل المحكمة».
وتابع السجين أنه عندما يخرج من السجن سيرفع دعوى ضد طليقته التي شوهدت سمعته وشتتت شمل أسرته وجعلته يعيش - حسب قوله - في سلسلة من الإحباطات المتواصلة.

حقوق الإنسان تطالب بوقف ساهر عن العمل

المصدر: جريدة شمس الأحد 17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=147040>

الرياض. محمد التركي

حذر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني من استمرارية العناصر البشرية في تنفيذ برنامج ساهر في ظل أخطار حقيقية تحاصر العاملين في هذا المجال على خلفية حوادث قتل واعتداء على موظفي «ساهر». وطالب بحماية أرواح العاملين في «ساهر»، وتأمين أجواء عمل مناسبة لهم بعيدة عن الخطر، واقترح في تصريحات لـ«شمس» إبعاد العناصر البشرية عن «ساهر» واستخدام الوسائل الحديثة الآلية من الكاميرات المزروعة في أماكن متفرقة تفاديا لتعرض منسوبي «ساهر» للخطر. وشدد على محاكمة المتورطين في حوادث «ساهر» الأخيرة، وقال: «ومن باب العدالة يجب معاقبة مرتكبي تلك الجرائم حيث إن ذلك فيه تعد واضح وصريح على أرواح البشر وممتلكات الدولة». وأضاف المفلح «الحادثة الأخيرة أمتنا جميعا، حيث إن روحا أزھقت بغير حق؛ لذا ينبغي على الجهات المعنية بحث القضية ومعرفة أسباب ارتكاب مثل هذه الجرائم، ووضع حلول عملية لمواجهة» خاصة أنها ليست حوادث فردية أو منعزلة حيث شهدت عدة مناطق تعديا واضحا على مركبات «ساهر» كان آخرها التعدي الذي حصل في منطقة القصيم بعد إصابة سائق المركبة بإصابات طفيفة وتكسير مركبة «ساهر» بأداة حديدية. وأشار إلى تطور الأمر لدرجة تعرض موظف «ساهر» في اليومين الماضيين للقتل من قبل مجهول أطلق عدة أعيرة نارية عليه من سلاحه الرشاش من فوق «كوبري» لبخة بعد توقفها بالقرب منه على الطريق السريع «الرياض-الطائف». ورغم الحوادث السلبية في تطبيق نظام «ساهر» إلا أن نتائج الرصد الأخير للنظام أظهرت أن هناك تغييرا إيجابيا تحقق في سلوك السائقين أسهم بشكل واضح في زيادة معدل الضبط المروري وحد من خطر مسببات الحوادث المرورية والتمثل في السرعة وإيقاف نزيف الأرواح البريئة والممتلكات التي راحت ضحية تلك الآفة الخطيرة، وأوضحت أنه بعد أربعة أشهر من تطبيق النظام «في الرياض انخفضت الحوادث المرورية بشكل ملموس». وبين مدير مرور منطقة الرياض مدير مشروع «ساهر» العميد عبدالرحمن بن عبدالله المقبل أن إحصائيات المتابعة لنتائج «ساهر» الصادرة من وزارة الصحة وهيئة الهلال الأحمر أظهرت أنه مقارنة بين الأشهر الأربعة الماضية من هذا العام وبين الفترة نفسها من العام الماضي سجلت انخفاضا في عدد الوفيات بنسبة 38 %؛ حيث انخفضت الوفيات من 118 حالة إلى 79 حالة، فيما تراجعت عدد الإصابات بنسبة 9 % من 583 حالة إلى 525 حالة، وسجلت أعداد الحوادث انخفاضا بمعدل 21 % من 51959 حادثا إلى 40900 حادث. وأوضح أن نظام «ساهر» حقق «إنجازا أمنيا جديدا يضاف إلى الضبط المروري واستطاع «ساهر» رصد عدد من السيارات واللوحات المسروقة في مدينة الرياض لارتباطه مباشرة بقاعدة بيانات مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية، مشيدا بالتفاعل الإيجابي من قبل وسائل الإعلام في توعية السائقين والمواطنين والمقيمين بنظام «ساهر» وأهدافه والنتائج المرجوة من تطبيقه والتي جاءت متلائمة مع مخرجات فريق العمل القائم على «ساهر».

حقوقيون يأسفون لـ الحادثة... ويطالبون بـ صد العنف

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328627>

خالد الفاخري و مها عبدالله المنيف.

عبر حقوقيون وحقوقيات عن أسفهم لما حدث من تعذيب أدى لموت الممرضة، معتبرين أن هناك ضعفاً في التحرك لمواجهة العنف الأسري، وتقديم الخدمات للمعنفين والتوعية بحقوقهم، إضافة إلى أن هناك جهلاً في التعريف بالجهات التي يمكن اللجوء لها في حال التعرض للعنف.

وقالت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها عبدالله المنيف: «ما زال هناك الكثير للأسف يتساءلون حول العنف الأسري، هل وصل إلى مرحلة الظاهرة أم أنها حالات فردية؟، فنحن لسنا بحاجة إلى أن يصل الأمر للظاهرة حتى يتم التحرك لمواجهة العنف الأسري»، معتبرة أن وفاة الممرضة جراء التعذيب الوحشي يعد إحدى القضايا التي تهز المجتمع، وتكررت كثيراً، غير أننا بحاجة إلى التحرك لإيجاد خدمات فعلية تحمي المعنفين.

ولفتت المنيف في حديث إلى «الحياة»، أن العنف موجود عندنا بوضوح، غير أن كثيراً من المتعاملين مع المعنفين مثل الشرطة أو المستشفيات أو الاختصاصيين الاجتماعيين يعتقدون أن العنف قضية عائلية، بينما هي قضية أمنية اجتماعية طبية، مشيرة إلى أن الخدمات التي تقدم للمعنفين «لا تزال ضعيفة»، مبيّنة أن كثيراً من قضايا المعنفين يعتبرها البعض حقاً من حقوق الرجل أن يضرب زوجته أو ابنه، مضيفة: «البعض يستهتر بالكف، والإصابات الخفيفة، ولكنها أمور بسيطة تقود إلى بداية لعنف أكبر».

وتوقعت المنيف، أن السيدة التي تعرضت للتعذيب حتى الموت، قد تعرضت من قبل للعنف من زوجها ومنذ سنوات، ولكنها فضلت الصمت وعدم التبليغ عن ضرب زوجها، وهذه مشكلة كثير من النساء، إذ يخشين من الحديث حول ضربهن وتعذيبهن بسبب الخوف من العائلة والأقارب، إضافة إلى أن الخدمات المقدمة للمعنف غير كافية، مشيرة إلى أنه حتى لو لجأ المعنف أو المعنفة للجهات المعنية، ربما لا يجد الدعم الكافي لديها، إذ لا يزال لدينا نقص في الخدمات المقدمة للمعنفين. من جهته، أكد المستشار القانوني عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري في حديث لـ «الحياة»، أن المشكلة تكمن في عدم معرفة البعض بحقوقهم، وإلى أي الجهات يلجئون، ما يجعل الجناة يتمادون في تعريض أبنائهم وزوجاتهم للعنف الشديد، لافتاً إلى أن هناك نقصاً وقصوراً في التوعية والتثقيف، والذي يهدف إلى التعريف بآلية التبليغ والحصول على الحقوق.

تطرح ظاهرة العنف الأسري للنقاش

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=86183>

إعداد: سهام سلطان - ليلي الصمداني :

العنف الأسري هو أحد أنواع العنف وأهمها وأخطرها، وقد حظي هذا النوع من العنف بالاهتمام والدراسة كون الأسرة هي ركيزة المجتمع، وأهم بنية فيه، والعنف الأسري هو نمط من أنماط السلوك العدواني والذي يظهر فيه القوي سلطته وقوته على الضعيف لتسخيره في تحقيق أهدافه وأغراضه الخاصة مستخدماً بذلك كل وسائل العنف، سواء كان جسدياً أو لفظياً أو معنوياً، وليس بالضرورة أن يكون الممارس للعنف هو أحد الأبوين، وإنما الأقوى في الأسرة، ولا نستغرب أن يكون الممارس ضده العنف هو أحد الوالدين إذا وصل لمرحلة العجز وكبر السن. وعلى ذلك فإن العنف الأسري هو أحد أنواع الاعتداء اللفظي أو الجسدي أو الجنسي والصادر من قبل الأقوى في الأسرة ضد فرد أو أفراد الآخرين وهم يمثلون الفئة الأضعف، مما يترتب عليه أضراراً بدنية أو نفسية أو اجتماعية. بدورها لم تقف المملكة مكتوفة الأيدي تجاه هذه الظاهرة حيث وفرت مراكز حماية اجتماعية ولجان لحقوق الإنسان حيث تتولى وحدة الحماية الاجتماعية معالجة قضايا العنف الأسري حيث تقوم الوحدة بتلقي البلاغات عن طريق المركز الرئيسي بالرياض أو الحضور الشخصي لصاحبة الشكوى أو عن طريق الجهات ذات العلاقة مثل الشرطة والصحة والتعليم وهيئة حقوق الإنسان والإمارة حيث يقوم الفريق التنفيذي بدراسة القضية من كافة الجوانب وإعداد التقارير الاجتماعية والنفسية وعمل الزيارات الميدانية ومن ثم يتم عرضه على أعضاء لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة الممثلين لعدة جهات حكومية حيث تقوم اللجنة بالاطلاع على التقارير ومن ثم تصدر توصياتها حيال كل حالة بما يتناسب مع القضية أما ما يتعلق بنسبة وحجم العنف الأسري في المجتمع السعودي فهو لا يتعدى المتوسط وما دون ذلك نظراً لما يتمتع به المجتمع السعودي من قيم وعادات المجتمع وتقاليدته التي تقلل من معالجة مثل هذه القضايا خارج نطاق الأسرة ويقوم الفريق التنفيذي بالتوعية الأسرية عن مظاهر وأخطار العنف الأسري من خلال الزيارات الميدانية للمدراس والمستشفيات وعقد الندوات والورش التي تساهم في الحد من مظاهر العنف الأسري كما تم استضافته العديد من الحالات في دار الحماية الاجتماعية ومعالجة قضاياهن وتقديم الخدمات اللازمة وإعادة تأهيلهن بالطريقة المناسبة ومن ثم العودة لذويهن بعد زوال الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك المشكلة.

حيث صرح بذلك سعادة مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطه مكة المكرمة الأستاذ /عبدالله بن محمد آل طايوي الذي قال : إن معظم هذه الحالات المعنفة من النساء والأطفال التي حرمت من الحقوق الأساسية في التعليم والصحة والحصول على الوثائق الرسمية لإثبات الهوية وأنه يجري التعامل مع هذه الحالات حسب نوعها فبعض الحالات يتم تسوية الخلاف بين المتنازعين في الإدارة وتنتهي القضية بعد الاستعانة بالأخصائيات الاجتماعيات إذا كانت الحالة تخص امرأة أو طفل وبعض الحالات يتم رفعها إلى المحكمة لأخذ الحق قانونياً والبعض الآخر من الحالات إذا كان إيذاء طفل أو امرأة يتم إيداعهم في دار الحماية الاجتماعية وهي دار مخصصة لذلك إلى حين الانتهاء من القضية.

حيث استقبلت الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة 200 حالة من حالات الحماية الاجتماعية للعام الحالي وتكون جوانب الحماية عادة إما حماية من إيذاء وعنف جسدي أو حماية من تحرش جنسي أو حمايه من تهديد بالضرب أو الحرق أو القتل أو حماية من حرمان من أطفال أو الهروب من المنزل أو الانتحار وقد بلغت الحالات التي استقبلها المكتب "15" حالة عنف نفسي نساء ورجال وعنف جسدي "106" و"25" حالة أطفال وتحرش جنسي "8" نساء وطفل واحد وتهديد بالقتل "3" نساء وهروب من المنزل "3" نساء وحالة واحدة محاولة انتحار وهناك "18" حالة تم استقبالها وليست لها علاقة بالحماية الاجتماعية وإنما طلبات أخرى ويوجد حالياً "8" حالات مودعة في الدار تم إيواؤها لعلاج الآثار النفسية والاجتماعية والصحية وأن معظم الحالات خرجت من الدار بعد أن تم توفير الأمان لها وأعيدت لها حقوقها

ومن ناحية أخرى صرح مصدر مسؤول بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن إحصائية قضايا العنف الأسري المسجلة في المملكة منذ تأسيس الجمعية فقال : بلغ إجمالي قضايا العنف الأسري منذ تأسيس الجمعية حتى عام 1431هـ - 1923 قضية .. على النحو التالي :-

عنف أسري
عام 1425هـ- 2004م 44
عام 1426هـ- 2005م 284
عام 1427هـ- 2006م 385
عام 1428هـ- 2007م 265
عام 1429هـ- 2008م 306
عام 1430هـ- 2009م 257
عام 1431هـ- 2010م 382
المجموع 1923

وعند سؤالنا لهذا المصدر عن إشكالية العنف الأسري في المملكة ؟ وماهي السبل الكفيلة بمعالجتها أو التقليل من عدد حالات العنف؟

أجاب قائلاً : أسباب العنف متنوعة وكثيرة ولكن يمكن إيجازها باختصار فيما يلي :
أولاً : أسباب ذاتية: كأن يكون القائم بالعنف يعاني من اضطرابات نفسية أو تعاطي المسكرات والمخدرات ، أو يكون لديه مرض عقلي .

ثانياً: أسباب ثقافية وتربوية: تدني المستوى الثقافي والمستوى العلمي لأفراد الأسرة أو أسلوب التربية التي تتيح للذكر في بعض الأحيان التعدي بالضرب على الأنثى وتقبل المجتمع للضرب وهذا إما لانخفاض المستوى الثقافي للمجتمع ككل أو الاستعانة بتفاسير خاطئة تتيح الضرب للزوجة أو الأبناء كأسلوب لتقويم السلوك .

ثالثاً: أسباب اقتصادية : أحياناً يكون لضعف مستوى دخل رب الأسرة انعكاس على تعامله مع أسرته وأبنائه مما يؤدي أحياناً إلى وقوع بعض النقاشات التي تتطور أحياناً إلى عنف .
خطورته:

يعد العنف الأسري ظاهرة خطيرة حيث إنه يحدث في أكثر بيئة يفترض أن تكون هي مصدر الحماية والأمان للفرد ، والأسرة هي نواة المجتمع فحالما تتصدع هذه النواة فإن ذلك يؤدي إلى تصدع المجتمع ككل، وبالتالي فلا بد من دراسة أسباب العنف الأسري والعمل على معالجتها .
انتشاره:

ظاهرة العنف الأسري هي ظاهرة عالمية تعاني منها جميع المجتمعات ومنها المجتمع السعودي وهي تختلف من منطقة إلى أخرى ، وقد يكون ما يصل إلى الجهات المختصة ووسائل الإعلام أقل بكثير مما يحدث في الواقع .
خطر الطلاق :

تقضي الطلاق في المجتمع يكون غالباً نتيجة للعنف الأسري ، وذلك بالتأكيد يؤدي إلى تفكك الأسرة مما يدفع ضريبته الأطفال الذين سوف ينشأون نشأة غير سليمة بسبب عدم احتواء كلا الوالدين لهم ، وخوضهم لتجربة قاسية في مستقبل عمرهم ومن أقرب الناس إليهم مما يعني جيل غير مستقر وغير صحيح نفسياً ، بالإضافة إلى ما يترتب على الطلاق من خلافات قد تقع بين الأب والأم بسبب حضانة الأبناء ونفقتهم ورؤيتهم ... الخ .
دور المدرسة:

يجب أن يكون للمدرسة دور بارز في التوعية المجتمعية وتوجيه السلوك والحد من العنف الأسري حيث يجب أن يكون هناك توعية للطلبة بحقوقهم وبالانتهاكات التي يجب أن لا يتعرضوا لها ، وأن تتاح لهم الفرصة للتعبير عما في أنفسهم في هذا الشأن.

وأيضاً على المدرسة التأكد من عدم تعرض التلاميذ للعنف من قبل أسرهم حيث يتم تبليغ الجهات المختصة في حال اكتشاف ذلك، وحسناً فعلت وزارة التربية والتعليم بتشكيل بعض اللجان التي تعنى بهذا الموضوع.

التوعية به :

التوعية بالعنف الأسري هي مسؤولية تقع على عاتق الجميع ابتداءً من المدرسة ومروراً بالأجهزة المعنية وانتهاءً بوسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.
والجمعية تولي هذا الموضوع أهمية وهناك محاولات لتعميق التوعية بخطر العنف الأسري .

علاجه :

- التوعية به والتحذير منه ودحض جميع الشبهات التي تقول بأن الإسلام يبيح ذلك أو يجيزه في أي حال من الأحوال .
- عدم السكوت عنه .
- إيجاد قوانين وأنظمة تردع المعتدي وتحمي الضحية .

ولاشك أن علاج العنف الأسري يحتاج إلى إيجاد نوع من التوازن بين معيارين ، الأول حماية ضحية العنف وعقاب المعتدي ، والثاني المحافظة على أن تبقى علاقة أفراد الأسرة فيما بينهم جيدة وطيبة لأن الأسرة هي البيت الذي ينبغي أن يعيش فيه الجميع في ظل المحبة والتسامح والتكافل والعناية والاهتمام بالآخر .

وعند لقائنا بالأخصائي الاجتماعي الدكتور علي فارسي وسؤاله عن السبل الكفيلة لتجنب العنف الأسري وكيف يتم معالجتها ؟

قال : بداية أحب أن أوضح ماهو مفهوم العنف الأسري .. هو أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقة غير متكافئة في إطار تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع .

ومن مسببات العنف الأسري في المجتمعات :

- *تعاطي الكحول والمخدرات .
- *الأمراض النفسية والاجتماعية لدى أحد الزوجين .

*اضطرابات العلاقة بين الزوجين .

وتكمن دوافع العنف الأسري في :

*دوافع ذاتية .

*دوافع اقتصادية .

*دوافع اجتماعية .

من سبل تجنب العنف الأسري :

ماسيذكر يُعين بآذن الله على تجاوز المشكلة قبل حدوثها :

*الوضوء والصلاة .

قال تعالى (يأيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة) ، لأن الصلاة تثوب لك روحك وتطمئن نفسك .

*عدم الغضب .

ويكون ذلك في توجيه الرسول عليه الصلاة والسلام عندما جاءه رجل يطلب منه عليه الصلاة والسلام وصية ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم لا تغضب فردد عليه مراراً فقال له لا تغضب .

*عدم المجادلة في وقت حدوث المشكلة .

إن الإنسان الفطن لا يجادل وقت المشكلة بل يترك ذلك لوقت يحسن فيه التفاهم .

*الرؤية الموضوعية للمشكلة .

وذلك بمعرفة المشكلة وآثارها وأفضل طرق علاجها .

*مسك اللسان وقت حدوث المشكلة أو الصمت ، فالسب واللعن يزيد من تطور المشكلة .

*التعوذ من الشيطان الرجيم .

قال تعالى (وأما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعد بالله من الشيطان الرجيم) .

*الحلم وكظم الغيظ واحتساب الأجر ، قال ابن تيمية رحمه الله (ماتجرع عبد جرعة أعظم من جرعة حلم عند الغضب)

*عدم التشكي على أهلك عند الناس ، فالتشكي يزيد من حدة المشاكل بين الأسرة لأن أكثر أسباب الطلاق هو نشر

أسرارهما .

كيفية علاج العنف الأسري:

لمعرفة علاج العنف الأسري يستلزم معرفة من وقع عليه العنف الأسري ودافع الوقوع ومن أوقعه عليه وماهي الأسباب التي أدت إلى وقوعه كل ماسبق لهو عامل رئيسي في نجاح عملية العلاج ولكن هناك مقترحات لعلاج العنف الأسري .

*العمل على تكوين مؤسسات تهتم بشؤون الأسرة وتوفير أماكن لتوعية المعنفين بوجود أخصائيين قادرين على العلاج النفسي .

*الحد تدريجياً من استخدام العقاب البدني والوصول إلى طرق أخرى كالحرمان مثلاً .

- * منع الأبناء من مشاهدة العنف الأسري في المسلسلات .
 - * الحد من الضغوط التي تقع على عاتق الفرد والأسرة .
 - * نشر الوعي بين أفراد المجتمع عن طريق المحاضرات والخطب في المساجد وتوعية الطلاب داخل المدارس .
 - * والأهم من ذلك هو الرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه .
- ضحايا العنف:

هم الأفراد الأضعف في الأسرة ممن لا يستطيعون أن يصدوا عن أنفسهم الأذى الواقع عليهم من قبل من هم الأقوى بين أفراد الأسرة، إذن ضحايا العنف هم الذين يقع عليهم ضرر أياً كان نوعه، نتيجة تعرضهم للعنف على يد أحد أفراد أسرهم.

بعدها التقينا بأحدى المعنفات التي عانت ومازالت تعاني ، وتدعى مها أم علي لماذا تعرضت للعنف بحسب اعتقادك؟
العنف ليس مجرد ضرب أو ماشابه فالعنف بالتصرفات والكلام والشتم وردة فعل قوية جارحة اتجاه موضوع معين فنحن عندما نتعرض للعنف فيكون بسبب أن المجتمع غرس في الذكور مبادئ الأول (إللي ماتقدر عليه بلسانك تقدر عليه بيدك والمبدأ الثاني المرأة يربيهها أبوها وأخوها وزوجها وأحياناً حتى ابنها الذي يمارس سلطته عليها وهكذا فأنا كنت متزوجة أو بمعنى أصح الآن أنا معلقة كنت أواجه العنف من أهلي وزوجي ومثلي سيدات كثير يعانوا من نفس المشكله وهي وقوف الأهل مع الزوج ضد ابنتهم رغم أن الزوج سيء الطباع وبدون وظيفة وكذلك سيء المعاملة مع الزوجة ناهيك عن الإهانات كالضرب والشتم والشك والألفاظ البذيئه هذا ماكنت أعاني منه وكنت عندما الجأ إلى أهلي يضربونني ويجبروني على الرجوع إليه مرة أخرى هذا من غير التجريح الذي أواجهه أمامه وذلك لأنهم ذكور ونظرتهم واحدة واستمر معي الظلم والعداوان والعنف لمدة 5 سنوات والخمس سنوات كانت خسارتي فيها كثيرة خسرت دراستي وشهادتي الجامعية التي لم يبق لي منها إلا ترم واحد وأخرج وحرمت من جميع وسائل الاتصال وحرمت من ابنتي التي لم أراها إلى الآن وحرمت من أي مستقبل يؤهلني للعيش في حياة كريمة وطبعاً علينا أن نقول لسي السيد نعم سمعاً وطاعة لتلافي الإهانات والضرب .

هل واجهت العنف الذي تعرضت له بالصمت أو أوصلتني شكاواكي للجهات المختصة؟ لم أستطع الوصول إلى الجهات المختصة إلا بصعوبة لأنني كنت محرومة من أي وسيلة اتصال ولو حاول أي شخص المساعدة يتردد ويخاف لأنه سيتعرض للعقوبة ولكن بعدها بفترة طويلة حاولت ولكن للأسف كل جهة تطلب حضوري وتطلب إثباتات لهذا العنف ولكن يئست لأنني لا أستطيع الخروج من المنزل أبداً وهذه المشكلة تواجهني حتى الآن لم أستطع البحث عن وظيفة أو إكمال دراستي أو البحث عن أي نشاط يحسن من حالتي النفسية حتى وسائل الاتصال الترفيهية كالإنترنت وغيرها محرومة منها فصار لنا وللأسف نعاني من عدم الثقة بالمرأة وهناك شريحة كبيرة في المجتمع تعاني من نفس مشكلتي ولكن مالحل ونحن لانستطيع أن نتقدم بأي خطوة للأمام بسبب الخوف من هذا العنف الذي نعاني منه.
الأخصائية النفسية سهير التوني بجامعة الملك عبدالعزيز ..
وعند التقائنا بالأخصائية النفسية الدكتورة سهير التوني سألتها:

ماهي الآثار المترتبة على حدوث العنف وكيف تؤثر في نفسية الطفل والمرأة ؟
لها آثار سلبية تحطم من نفسية الطفل بشكل كبير ومؤثر ومن هذه الآثار على الطفل هي تدني التحصيل الدراسي، والقلق، والاكتئاب، والشعور بالذنب، والخجل، واختلال الصورة الذاتية، والعزلة، وضعف الثقة بالنفس، واضطراب النوم، وضعف التركيز، والشعور بالعدوان المضاد، والتحول نحو الإجرام، وغيرها.
بعد أن تحدثت للطفل هذه الانتكاسات أوبعد أن يصير مضاداً للأسرة والمجتمع، فإن الأسرة -التي أهتمامه في البدء- ستزيد من إبراز رفضها له، وستنظر إليه على أنه محل اتهام وإدانة دائماً (رغم أنه مريض بحاجة إلى العلاج) ، ومع تفاقم المشكلة وتحول الطفل إلى مدمن مثلاً أو مجرم، فإن الأسرة قد تلجأ إلى مزيد من العنف نحو الطفل عن طريق محاولة التخلص منه نهائياً!.

إن أثر العنف لو توقف في حدود الفرد الذي عانى من العنف لكان الخطب أهون، ولكن الأمر يتعدى ذلك في التأثير على الأسرة ذاتها، سواء الأسرة الكبيرة التي قد يحاول الشخص الذي يعنف انتقامه منها، أو التي سيكون لها مستقبل.

وبالنسبة إلى الآثار المترتبة على نفسية المرأة ..

آثار جسدية صحية

- الإصابات والكسور نتيجة الضرب الذي تتعرض له.
- الاكتئاب ، الخوف .
- القلق.
- تدني الثقة بالنفس.

- اضطرابات الوظائف الجنسية.
- مشكلات اضطراب الشهية.
- اضطرابات الوسواس القهري.
- اضطرابات ما بعد الصدمات.

ماهي السبل الكفيلة لتجنب العنف الأسري وكيف يتم معالجتها ؟

إعداد برامج التوعية والوقاية بمنهجية علمية، وكذلك زيادة فاعلية آليات التبليغ والتدخل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة علي سبيل المثال وزارة الداخلية ووزارة الصحة ، والجدير بالذكر أنني حرصت منذ البداية على التعاون المشترك مع القطاعات المختلفة الحكومية والأهلية ، وإعداد وتنفيذ البرامج العلاجية والوقائية إضافة إلى برامج التأهيل الكفيلة بمساعدة ضحايا العنف الأسري وإيذاء الأطفال وحمايتهم من قبل فرق متخصصة تعالج القضية من كافة جوانبها الطبية والنفسية والاجتماعية والأمنية.

السكان طالبوا بسرعة نقلها ولوحوا بالاتجاه نحو حقوق الإنسان محطات الصرف.. كابوس يجثم داخل الأحياء !!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338400>

أنور السقاف - جدة

تظل مشكلة مواقع محطات معالجة مياه الصرف الصحي داخل أحياء محافظة جدة «هاجسا» يورق سكانها، وتظل دائرة المطالبات تتسع للوصول الى الجهات ذات العلاقة وتسبقها لتقف على اعتاب جمعية وهيئة حقوق الانسان، وقد وصف عدد من المتضررين في أحياء الفيحاء وبنو مالك والنسيم والرويس / شارع حائل شمالا معاناتهم بـ «مزمنة» مشيرا الى ان الجهات ذات العلاقة عالقة في مصيدة التصريحات البراقة والتي تتضمن في مجملها وعودا وعهودا بنقل تلك المحطات الى خارج النطاق السكاني في المحافظة.

الى ذلك حذر خبراء البيئة من مخاطر وجود المحطات داخل الاحياء السكنية، لافتين الى حزمة من التداعيات الصحية المؤثرة على الانسان والتي تسببها ذرات مياه الصرف المنقولة عبر الهواء الذي يتنفسه الانسان. وكشف مدير وحدة أعمال جدة في شركة المياه الوطنية المهندس عبدالله العساف ان قرار ازالة تلك المحطات التي يشكك منها السكان وصل الى مراحل متقدمة جدا، لافتا الى ان الـ 4-5 سنوات المقبلة فقط ستكون كفيلة بحل هذه الاشكالية، مبينا ان هذا القرار بما فيه من ايجابية سيكون نافذا بمساهمة المحطات الجديدة في مشروع المطار 1 والمطار 2 اضافة الى مشروع محطة المعالجة في الخمرة 4، وقال ان اعداد وايتات الصرف الصحي خفت كثيرا عن ذي قبل للتفريغ داخل المحطات في الاحياء والان تقوم بتفريغ حمولتها في محطة المطار 1 والخمرة.

حقوق الإنسان

يقول محمد بامرشد - حي الفيحاء - صباح مساء نتنفس ماتبثه محطة الصرف من روائح كريهة، وقد طالبنا بنقلها أكثر من مرة، ومنذ سنوات والى الان الحال هو الحال ولم يتغير اي شيء، وفي اجتماعاتنا مع بعض السكان في الحي اتفق بعضنا على ان نتقدم الى جمعية او هيئة حقوق الانسان في محاولة للوصول الى حل او دافع يحث الجهات ذات العلاقة بنقلها خارج الحي، ملحا الى ان هذا الاتجاه في طور البدء وحين تتجمع توافيق المتضررين سيتم الاتجاه نحو حقوق الانسان.

النطاق السكاني

أما سلطان السلطان - حي بني مالك - فطالب بنقل تلك المحطات بعيدا عن النطاق والتجمع السكاني في المحافظة، لافتا الى ان الدول المتقدمة تجرم وتفرض نظاما صارما يصون ويحمي السكان ونحن في المملكة لسنا بأقل منهم، حيث يدعو الدين الاسلامي على هذه المبادئ النبيلة في أكثر من موضع سواء في القرآن الكريم او السنة النبوية المطهرة.

تكسير الشوارع

ولفت حسن حامد - حي النسيم الجديد - الى تكسر الشوارع بسبب عبور الكثير من الشاحنات التي تقوم بإفراغ حمولتها من مياه الصرف الصحي في تلك المحطات، مشيرا في ذات الوقت الى ان الحي رغم حداثة بنائه الا انه اصبح يعاني من انقشاع الطبقة الاسفلتية وتعرج البنية التحتية، وطالب بسرعة التفاعل مع هموم المواطنين ومطالبهم من قبل الجهات المختصة.

الصحة العامة

تهاجمنا ليل نهار اسراب البعوض وجحافل الحشرات وتهدد الصحة العامة للسكان المجاورين لمحطات الصرف .. هذا ما قاله حامد مقبول - حي الرويس - مضيفا بقوله : رغم الاحتياطات القوية التي نقوم بها من عمليات رش بالمبيدات الحشرية وبالجهد الذاتية في منازلنا الا ان تلك الحشرات تتسبب في طفوحات جلدية خصوصا للأطفال وكبار السن وأمراض صدرية بسبب قوة الروائح «النافذة»، مطالبا بتكثيف الجولات الصحية لرش الشوارع المحيطة بالمحطات الى حين انتهاء ما وصفه بـ «كابوس يجثم داخل الاحياء».

وفي سياق آخر .. وصف استاذ علم البيئة بجامعة الملك عبدالعزيز - كلية علوم البحار - الدكتور علي بن عدنان عشقي مشكلة وجود محطات معالجة مياه الصرف الصحي داخل الاحياء بـ «أزلية»، لافتا الى ان سبب تضجر السكان من تلك المحطات وروائحها الكريهة المنبعثة منها ان مياه الصرف الداخلة من اجل المعالجة تخرج كما هي، ملمحا الى ان جميع المحطات في جدة تعمل بطاقة انتاجية ضعيفة جدا والبقية لا تعمل، معتبرا ان معظم المحطات عبارة عن هياكل وخرسانات دون فائدة تذكر، مبينا ان جامعة الملك عبدالعزيز وعبر عدد من خبراء البيئة في كلية علوم البحار حذروا وأشاروا الى المشكلة التي تعاني منها محافظة جدة بسبب تعطل او توقف محطات الصرف الصحي وبثوا عددا من الدراسات المتخصصة في هذا الشأن وتم ارسالها للجهات ذات العلاقة للمساهمة في ايجاد حلول للمشكلة



السلطة التنفيذية لم تترجم طموحات القيادة وجزالة الموارد والإمكانات

متى تكون العلاقة بين المواطن والنظام؟.. والمسؤول خادم أمين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/15/article683234.html>

الرياض، أدار الندوة - د. أحمد الجميعة، علي الشثري
طبيعة العلاقة بين المواطن والمسؤول محسومة بتطبيق النظام؛ دون الحاجة إلى استجداء، أو تبرير عاطفي لأي مسؤول «تكفي طلبتك افزع معي»، أو البحث عن واسطة «أنا جايتك من طرف فلان»، أو حتى مساومة وعرض خدمات «أخدمني وأخدمك».. هذه الثقافة البليدة، والمحبطة هي من قفرت بنا على النظام وسبقتنا على أبواب المسؤولين.. نتعلق بهم، ونستجدي إليهم؛ طمعاً في كرمهم وفزعتهم وحسن تقديرهم، وتركنا الأهم من ذلك وهو تطبيق النظام.. وأن يعرف كل مواطن أن أي مسؤول مهما كانت مرتبته هو منفذ للنظام، ولا يحق له تجاوزه؛ ولكن المواطن لم يقتنع بعد بهذه الحقيقة؛ لأنه باختصار يدرك تماماً أن «فيتامين واو» هو من يرسم علاقته مع المسؤول وليس النظام، وهنا الخطأ الذي نحتاج إلى تصويبه بتضافر جهد المجموع.. أفراداً ومؤسسات.

قياد الدولة رسمت منهجاً واضحاً ومنصوصاً عليه في النظام الأساسي للحكم من أن خدمة المواطن، وتلبية احتياجاته، وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع هي الأساس.. وهذا التوجه الذي يسير عليه قادة البلاد لا يزال بحاجة إلى سلطة تنفيذية تطبقه، وتحميه، وتسانده.

«ندوة الثلاثاء» تناقش هذا الأسبوع موضوعاً شائكاً في تعدد أطرافه، وتنوع وجهات نظره، وتباعد واقعه عن تطبيق نظامه.. وهو العلاقة بين المواطن والمسؤول.. هذه العلاقة التي نتمنى أن تواكب خصوصية قيادة واعية وقرينة إلى شعبها دعماً ورعاية وتوجيهاً، ووطن يتمتع بجزالة الإمكانات الاقتصادية، ومسؤولين حريصين على خدمة المواطنين، وتلبية احتياجاتهم.

نحتاج إلى سرعة تطبيق «الحكومة الالكترونية» للحد من «الواسطة» في تقديم الخدمات ومحاربة الفساد المالي والإداري من «فوق الطاولة!»
مجالس مفتوحة

في البداية قال "د. القحطاني": إن الأنظمة في المملكة وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم أسس للعلاقة بين المواطن والمسؤول، حيث أشار النظام الأساسي للحكم إلى أن أعلى سلطة للبلاد مجالسها مفتوحة لاستقبال المواطنين والاستماع إلى شكاواهم، والعمل على خدمة من أتى طالباً لها، أو إزالة مظلمة عنه، مؤكداً على أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة تحكمها قيم ومبادئ سامية بعيداً عن التعقيد والإجراءات الإدارية التي تتبع في الدول الأخرى، مشيراً إلى أن الواقع لا يلبي الطموح فيما يتعلق بتحقيق الهدف من إيجاد مثل هذه العلاقة التي تتميز بها المملكة عن غيرها من الدول .

د. آل علي: المواطن حين تقابله بوجه مبتسم قضيت نصف حاجته ..

تعقيدات الإدارة الوسطى

وأضاف "د. القحطاني": "على الرغم من التوجيهات السامية المستمرة، والتذكير المستمر بالاهتمام بالمواطن واستقباله، والتوجيه بتخصيص ساعة من دوام المسؤول أو الوزير أو رئيس المصلحة لاستقبال الجمهور، والاستماع إلى ما لديهم من شكاوى وتظلمات؛ إلا أننا ما زلنا نعاني الكثير من التعقيدات في هذا الجانب، ولعل الإدارة الوسطى في الأجهزة المختلفة والإدارة الدنيا تتحمل جزءاً من هذه المسؤولية، وذلك في ظل غياب الرقابة الفاعلة والمتابعة الفعالة من قبل القيادات في بعض الأجهزة الحكومية"، مشيراً إلى أننا نجد المواطن متذمر وبطلب أن تكون هناك عناية أفضل بهذه العلاقة، ويعتقد أن المسؤول لا يزال يؤدي دوره بصفته صاحب سلطة وليس بصفته من يقدم الخدمة، وهذه المقولة أو هذه النظرية لدى بعض المسؤولين لدينا لم تتبلور بشكل واضح .

الفراج: بعض المسؤولين ينظرون للمواطن على أنه متسول للخدمة

خدمة غائبة !

وأشار "د. القحطاني" إلى أن تقديم الخدمة ما زالت غائبة إلى حد ما لدى بعض المسؤولين لدينا، ويعتقدون أنهم بهذه الإدارة وهذا المنصب يمارسون السلطة تجاه المواطن، وبالتالي على المواطن أن يسمع ما يوجه إليه، وما يمكن يقدمه المسؤول إليه بدون أن يكون ذلك مبنياً على قناعة، فغياب القناعة من قبل المواطن بما يقوم به المسؤول تجاهه وغياب الشرح الكافي والاستقبال الجيد والتلمس لاحتياجات المواطن أيضاً من قبل المسؤول تحدث نوعاً من العلاقة غير السوية في علاقة المواطن مع المسؤول .

د. الملافخ: علاقة غير تفاعلية وغير تكاملية وتحتاج إلى إعادة نظر

تطبيق الأنظمة

وقال "د. القحطاني": "لا شك أن البحث عن العدالة من خلال تطبيق الأنظمة أمر يحقق الكثير من الأهداف التي تنشأ من أجلها الأجهزة المختلفة وتسبب من أجلها الأنظمة، لكن أيضاً العدالة قد تقتضي أن يكون هناك فهم لروح الأنظمة وليس لتطبيقها الحرفي؛ لأن التطبيق الحرفي في بعض الأحيان يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة، فنعتقد أن هذه العلاقة تحتاج إلى نشر ثقافة جديدة وإلى جهد من قبل القائمين على هذه الأجهزة، وإلى تفهم من قبل المواطن لحقوقه وواجباته، وهناك أكثر من جهة تشترك في تفعيل وتطوير هذه العلاقة ."

الفاخري: الإدارتان «الوسطى والدنيا» هما سببا المشكلة. والمسؤول يتفرج !

معرفة المسؤول

وأوضح "د. آل علي" إلى أننا بحاجة إلى معرفة المسؤول قبل كل شيء، ولماذا اختير في هذه المنصب؟، ولماذا أصبحت الأمانة منوطة به؟، وذلك لتمييزه بميزات خاصة رشحته إلى هذه المكانة التي يجب أن يتحملها بكل أمانة، ويطبقها على أرض الواقع بناء على ما يمليه عليه أولاً دينه، وثانياً تعامله الإنساني مع الناس؛ لأنه قبل كل شيء مواطن وعليه أن يعامل الناس كما يجب أن يعامل به .

وقال: "حينما تكلم خادم الحرمين الشريفين وقال أنا مواطن وأنا في خدمة هذا المواطن وكذلك ولي عهده، وبالأسلوب الذي درج عليه (آل سعود) من وقت المؤسس إلى وقتنا الراهن، وذلك بالتعامل مع المواطن بكل رقي واحترام والذي أبهر الجميع ولفت الأنظار إليهم كثيراً في كيفية التعامل مع المواطن البسيط بكل أدب وحب ."

ما ضيّعنا إلا «تكفى طلبتك» و«أنا جايك من طرف فلان» و«واخدمني واخدمك !»

التعامل الواقعي

وأضاف "د. آل علي": "نجد خادم الحرمين الشريفين ينزل إلى المواطن ويتلاطف معه ويسأله عن شؤونه، فنريد هذا الشعور من القيادة العليا بحيث يتحلى بها المسؤولون والتنفذيون بصفة خاصة، وأن يكون هذا التعامل موجوداً وملتصقاً على أرض الواقع"، مشيراً إلى أن هناك الكثير من المسؤولين بحكم ضغط العمل عليهم وكثرة المشاغل قد تفوتهم هذه القضية المهمة جداً، فالمواطن حينما نضغط عليه بعدم تقبل قضيته للنظر وعدم الاهتمام بها، هذا يكون أول الأخطاء التي يقع فيها الكثير من المسؤولين .

د. القحطاني: المسؤول يؤدي دوره بصفته «صاحب سلطة» وليس من يقدم خدمة

روح التواصل
وأشار "د. آل علي" إلى أنّ المواطن حينما تقابله بوجه طلق تكون قد قضيت نصف حاجته، ولذلك نطالب المسؤولين أن يتحلوا بهذه الروح، ومجتمعنا والله الحمد لا يخلو ممن لديهم هذا التوجه وهذه الروح الراقية؛ لأنهم تربوا على مدرستي القرآن والسنة، والتربية العربية الأصيلة بقيمتها وإنسانيّتها، داعياً جميعيات حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان بتنقيف المواطن وتوعيته، وإفهام عامة الناس بحقوقهم وواجباتهم، وكذلك المسؤولين ما الذي لهم وما الذي عليهم .
كرامة مواطن !

وأوضح "د. الفراج" أنّ العلاقة بين المسؤول والمواطن بدأ ينتابها مؤخراً الكثير من الغموض، وقال: "المواطن هو رأس مال البلد، وهو الذي من أجله أقيمت الدوائر وأنشئت، وتم تنصيب المسؤولين لخدمته ورعاية مصالحه"، مشيراً إلى أن جزء من المسؤولين الوطنية حفظ النظام، وتدوين الأفكار والملاحظات ونقلها للمسؤولين؛ لذلك تتصادم أحياناً هذه الرغبة الوطنية مع الأسف مع النظرة الاستعلائية لبعض المسؤولين، وهنا تحدث الإشكالية؛ بسبب كرامة مواطن من جانب وغرور المسؤول من جانب آخر، حيث إن بعض المسؤولين ينظرون للمواطن على أنه قادم للتسول -إن جاز التعبير- رغم أنه يطالب بحقوق كفلتها الدولة، مع العلم أن لجوء المواطن عادة إلى المسؤول للحصول على حقوق كفلتها له الدولة يعتبر هذا خللاً أو سوء تنظيم داخل المؤسسة نفسها؛ لأنه يفترض أن الحقوق تأتي بتنظيم إداري واضح، ويعرف المواطن دون أن يطلب ماله وما عليه .

د. القعيد: هناك نظرة استعلاء من مسؤولين متضخمين على المراجعين

علاقة غير تفاعلية

وأكد "د. الملافخ" على أنّ العلاقة بين المواطن والمسؤول هي علاقة غير تفاعلية وغير تكاملية، وتحتاج إلى إعادة نظر في الكثير من جوانبها .

وقال: "هناك نظرة استعلاء من قبل بعض المسؤولين تجاه بعض المواطنين، وكأن المواطن يستجدي حقه في الحصول على خدمة معينة أو لتحقيق شيء هو أصلاً من حقه ."

وأضاف: "هناك عوامل كثيرة أدت إلى عدم تفاعلية هذه العلاقة واكتمالها بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب منها، وبطبيعة الحال العلاقة بين المسؤول والمواطن كما أراها هي علاقة بين مقدم الخدمة ومتلقي الخدمة، بغض النظر عن أين كان موقع هذا المسؤول"، مشيراً إلى أن هناك مشاكل تحد من عملية التفاعل بين المواطن والمسؤول كعملية متكاملة للوصول إلى منتج نهائي يخدم المواطن بالدرجة الأولى، ومن ضمن العوامل التي تحد من طبيعة هذه العلاقة وتأثيرها بالشكل الصحيح هي الأنظمة البيروقراطية الموجودة لدينا

علاقة استعلاء !

وقال "د. القعيد": "أعتقد أن لدينا إشكالية ومعضلة عميقة في مجتمعنا، وهي معضلة علاقة المسؤول مع المواطن، حيث إن العلاقة بصفة عامة ليست علاقة متكاملة، بل هي علاقة استعلاء، وأغلب المواطنين يشعرون أنهم يستجدون حقوقهم، كما لا ينظر الكثير من المسؤولين إلى المواطن باعتباره عميلاً يستحق خدمة أفضل، والسبب في ذلك أن ثقافتنا هي ثقافة تقليدية اجتماعية مبنية على ما نسميه بالمجتمع الأبوي، وذلك في سياق أن يكون المسؤول هو شخص يخدم مجموعة كبيرة متأثرة بشيخ القبيلة وشيخ الفخذ والعمدة وما إلى ذلك، والسبب الثاني عدم محاسبة المسؤول ."

وأضاف: "نحن لدينا في بلادنا تضخم في الجهاز التنفيذي على كل المستويات، لكن الجهاز الرقابي والجهاز التشريعي أثرهما قليل في البلد، وهذا شيء معروف، فلا يمكن أن تحاسب المسؤول إلا بوجود نظام رقابي وتأديبي صارم وواضح ومعروف ."

السلطة التنفيذية

وأشار "الفاخري" إلى أنّ الدولة تسعى دائماً إلى تلمس احتياجات المواطنين بشكل كبير، والدليل على ذلك استجابة الحكومة للكثير من القضايا التي تشغل اهتمام المواطنين، ولكن المشكلة تدور في ترجمة هذه التوجهات من قبل السلطة التنفيذية، ومدى تسهيل وصول المواطن إلى الجهة التي ينتسب إليها حتى يحصل على حقوقه كمواطن كفلتها له الأنظمة، بالإضافة إلى تبيان ما على المواطن من واجبات يلتزم بها، ومن ثم أستطيع أن أحاسب وأطبق الحساب على أي شخص لا يلتزم بالتعليمات .

أنظمة بيروقراطية

وحمل "د. الملافخ" الأنظمة البيروقراطية المتحجرة الموجودة والتي مضى عليها سنين طويلة في الحد من عملية تفاعل المسؤول مع مشاكل المواطن، فأحياناً طبيعة الأنظمة الموجودة تحد من عملية تقديم الخدمة للمواطن بالشكل الجيد

والحصول على رضا المواطن، ولو أنه أحياناً رضا الناس غاية لا تدرك، ولكن دائماً المواطن سقف توقعاته عال جداً، وبالتالي عندما يذهب للحصول على خدمة أو لمراجعة طلب، أو حل مشكلة فهو يتوقع أن يحصل على كل الوسائل المريحة، وهذه أحياناً تصطدم بعقبة الأنظمة البيروقراطية التي تحتاج إلى إعادة نظر بحيث تكون مساهمة ومساعدة في عملية حل مشاكل المواطنين .

"طرف فلان !"

وحذر "د. الفراج" من ثقافة "أنا جايك من طرف فلان" التي يكرسها بعض المواطنين، فالمفروض أن ينال المواطن حقوقه دون استجداء المسؤول أو التوسل إليه، وينالها بتطبيق النظام، وبعيداً عن التوسلات والاستجداء، داعياً إلى تنمية الثقافة الحقوقية بين المواطنين، وأن يؤدي المسؤول دوره بسلاسة، وينفذ القرارات بكل شفافية، ويتحمل مسؤولياته سواء أكان وزيراً أو سفيراً أو مديراً؛ لأن أي خلل في هذا الدور سيربك العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وسيفقد المواطن الثقة في أجهزة الدولة، فعلى المسؤول أن يؤدي دوره دون تلكؤ .

وقال: "يجب على كل مواطن الحصول على حقوقه كاملة بالنظام، وبعيداً عن ثقافة " اخدمني واخدمك"، فهذه ثقافة بالية ومستفزة لقيم المسؤولية ."

مكافحة الفساد

ونوه "د.ل علي" باستشعار ولي الأمر والقيادة الحكيمة بأهمية مكافحة الفساد، وهو ما أدى إلى إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد .

وقال: "إن الفساد الإداري والمالي آثارهما على المجتمع كبيرة، وقد يكون من مسؤول غير مبالي أو مواطن لا يهمه إلا نفسه، فالخطأ يكون بين الاثنين حينما تغيب المصداقية والشفافية، وتغيب أيضاً الأمانة والاخلاص في العمل"، مشيراً إلى أن لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى تواصلت مع المواطنين؛ نتيجة عدم توافر ثقافة حقوقية، وهذا التوجه كان مثمراً وأتى بنتائج عالجت مشاكل في المجتمع .

العلاقة مع النظام

وشدد "الفاخري" على أن الوقت قد حان لإيجاد علاقة بين المواطن والنظام وليس بالمسؤول، ومجرد وجود النظام فإن المسؤول يكون أداة تنفيذ هذا النظام دون أن تكون له أي علاقة في الرفض أو القبول، فالأنظمة حينما تكون واضحة للجميع فهي سهلة في التنفيذ والتطبيق، مؤكداً على أن الإشكالية تكون في الإدارة الوسطى، داعياً إلى ضرورة وجود جهة رقابية تتابع ما يصدر من قرارات وأوامر وأنظمة ومحاسبة أي قطاع يتأخر في تنفيذها أو تطبيقها، ودائماً إذا ربطنا المطالب التنمية بالوقت وكان هناك متابعة لتنفيذها، وربط ذلك بالمحاسبة؛ فسنحقق أشياء كثيرة يكون الهدف منها خدمة المواطن وتطبيق الأنظمة .

تجارب محدود

وحول تجارب الجهات الحكومية مع هيئات وجمعيات حقوق الإنسان، أوضح "د. القحطاني" "أن هناك جهات تتقبل مناقشتها وتقول شكراً على التنبيه وسنعمل على تحقيق المطلوب، وهذه نعتقد أنها فهمت دورها، لكن مثل هذه الجهات محدودة، وفي المقابل هناك جهات أخرى حتى ولو انكشف الحق فهي تضع أسباباً في الرد وتقول لا، وفي الداخل تعدل وتحقق الهدف المطلوب، ونحن في فترة يجب فيها الاعتراف بالخطأ، مشيراً إلى أن نسبة الإنتاجية في التعامل مع قضايا المواطنين منخفضة (٤٠٪ أو ٥٠٪)، وهي الطاقة الإنتاجية لموظفي الدولة، والدليل على ذلك بطء إنجاز المعاملات، الأمر الثاني عدم الرد على المواطنين إذا لم يراجع أو يتابع، وهذا الطلب يفترض أن يتلقى المواطن الإجابة بالرفض أو القبول، وهناك بعض التوجهات لدى بعض الإدارات الحكومية مثل وزارة الداخلية، لتقديم الخدمات عن طريق العنصر الآلي الذي يبعد العنصر البشري، وبعض المسؤولين يركزون على الحضور والانصراف بغض النظر عن الإنتاجية .

توثيق مقابلة الجمهور

وقال "د. القعيد": "إن الوسائل الحديثة في الاتصال وفي التواصل فضحت الكثير من العلاقة في تعامل المواطن مع المسؤول في كثير من المجتمعات ومنها مجتمعنا، ولا شك أن البعض يشاهد بعض مقاطع "اليوتيوب" التي تصور بعض المواقف الإدارية الخاطئة لبعض المسؤولين في التعامل مع بعض المواطنين وفي ردهم على المواطنين، مشيراً إلى أنه شخصياً لا يحبذ أسلوب توثيق مقابلات الجمهور مع المسؤولين؛ لأن الأهم هو ضبط العلاقة بالأنظمة، وترك العلاقات الشخصية والمحسوبة التي تكون سلباً لحقوق آخرين يجب أن تقدم لهم الخدمة .

إرشاد المواطنين

ودعا "الفاخري" إلى تعزيز دور إدارة العلاقات العامة في كل قطاع حكومي لإرشاد المواطنين باختلاف ثقافتهم للجهة التي يمكن أن تقدم له الخدمة، واختصار الوقت عليهم، وتحديداً ممن أوراقه لم تكتمل أو أن النظام لا يخدمه، وللأسف أن

أغلب القطاعات لا توجد فيها مثل هذه الخدمة وهي من النواة الأساسية لخدمة المواطنين والتسهيل عليهم، مستندركاً أنه قد يكون هناك مكاتب استقبال، ولكن القائمين عليها ليس لديهم ثقافة تنظيمية ونظامية لإرشاد المراجعين نحو احتياجاتهم . الاعتراف بالخطأ

وقال "الفاخري" على كل مسؤول أن يضع في اعتباره أن عمله هو تكليف وليس تشريفاً، فهو مكلف لأداء عمل معين، وللأسف هناك قطاعات كثيرة حينما تكون هناك مشكلة تثار عن طريق وسائل الإعلام الحديثة سواء أكانت "تويتر" أو "فيس بوك" أو "اليوتيوب" نلاحظ أن المسؤول يظهر مدافعاً عن القطاع الذي يعمل فيه، ونحن لا نريد هذه الثقافة.. نريد الاعتراف بالخطأ، والعمل على تصحيحه؛ لأن الهدف هو خدمة الوطن، وتقديره بصورة ممتازة خارجياً، مؤكداً على أن السكوت على الخطأ لا يمكن أن يصلح أي مشكلة .

مراجع بين «سكرتير بليد» ومسؤول في اجتماع !

قال "د. مفلح القحطاني" إن بيئة العمل الحكومي فيها خلل واضح، وركنا هذا الخلل هما (الأول) الموظف - أيًا كان مرتبته - في محدودية صلاحياته، وتدني مستوى تنسيقه مع الآخرين أفراداً وجماعات، وتواضع تأهيله، وقلة إمكانياته التقنية المتوافرة لديه، و(الثاني) روتين النظام الممل والمحبط والمستهلك منذ عقود .

وأضاف أن بعض المسؤولين عندما تذهب أو تطلب الدخول إليهم يقول لك السكرتير هو مشغول أو لديه اجتماع؛ في حين إذا كانت علاقتك بهذا المسؤول جيدة، واتصلت به تلفونياً، يقول لك السكرتير تفضل أدخل ليس لديه أحد، فذلك هناك موظفين بمباركة وتعليمات مسؤولين أحياناً يحجبون المواطن من الدخول إليهم، رغم أن هؤلاء المسؤولين يحتاجون إلى الاختيار الأمثل لمن يؤدي هذه المهمة من الموظفين، بحيث يكون لديه إدراك جيد لأهمية هذه العلاقة بين المواطن والمسؤول، وتنظيم هذه العلاقة حتى لا يعيق عمل المسؤول وفي الوقت نفسه لا يحرم المواطن من ممارسة حقه في التواصل مع المسؤولين، مشيراً إلى أمر آخر وهو مدى قدرة الموظف على الإنجاز، فهو في بعض الموضوعات يستطيع هذا الموظف أو مدير المكتب أو المدير العام أن ينجزها فلماذا يحيل الأمر إلى الآخر؟ .

وأشار إلى أن تفويض الصلاحيات فيه إشكالية، وهو أن الذهاب إلى ما يسمى القرار الفردي يسمح به النظام، فلماذا تطلب مني أن أخذ توجيهاً من الموظف الفلاني أو المسؤول العلاني ما دام أن النظام يسمح.. أعطني حقي بموجب النظام، فالنظام يقول إن من تتوافر فيه الشروط الآتية أو من أدى العمل الفلاني أو من أكمل الأوراق الفلانية تنطبق عليه، فلماذا التأشيرة الضرورية التي قد ينتظرها هذا المواطن لفترات حتى تصل إلى المسؤول الفلاني !.

«معاملات» معلقة منذ سنوات دون أن تحسم !

كشف "خالد الفاخري" أن هناك معاملات معلقة لمواطنين مضى عليها سنوات دون أن تحسم، أو حتى تخرج من مسؤولية الإدارة الوسطى إلى العليا للبت فيها، مستغرباً أن يكون هناك معاملات عالقة مع وجود نظام !. وقال: "بعض الجهات الحكومية تتعاون بشكل جيد مع المواطنين وتحاول أن توجد حلول لمعاملاتهم العالقة، ولكن هناك جهات أخرى تعاملها مع المواطنين ضبابي للأسف، وهو ما أدى إلى تعطيل مصالحهم، وشعورهم بالذمر، وإحباطهم من المراجعة ."

وأضاف: "للأسف لا يوجد دليل إرشادي يفهم المواطن فيه حقوقه وواجباته، كما أن الجهات التي تصدر أنظمة متعلقة بعملها لابد أن تعقد ورش عمل لإيضاح الأنظمة، وتحديدًا للمواطن البسيط"، مشيراً إلى أنه لا يمكن أن نلوم المواطن ونحاسبه إذا كان جاهلاً بحقوقه وواجباته .

توصيات ومقترحات

*الإسراع في تطبيق الحكومة الإلكترونية دون لجوء المواطن إلى مراجعة الجهة الحكومية للحصول على الخدمات .
*الوضوح والشفافية في التعامل ونشر الاشتراطات المطلوبة للحصول على الخدمة في أماكن واضحة للمتعاملين، وتفعيل الرقابة، وتطبيق أخلاقيات المهنة، وتقوية الوازع الداخلي لحب العمل والشعور بالمسؤولية .
*إعادة صياغة الأنظمة في الأجهزة الحكومية التنفيذية بشكل واضح ودقيق حتى يتمكن المسؤول من تطبيقها دون تدخل شخصي، أو بحث الآخرين عن "الواسطة" .

*توسيع دور الجانب الرقابي والتشريعي في محاسبة المسؤول .

*مكافحة الفساد المالي والإداري الذي أحبط البعض للحصول على حقوقهم .

*اتباع سياسة الباب المفتوح، فالمسؤول موجود لخدمة المواطنين وليس لحجب الخدمات عنهم .

*وجود إدارات في جميع الجهات لاستقبال شكاوى وطلبات المواطنين على كل جهاز، حيث يمكن للمواطن أن يقدم شكوى إذا لم يتحصل على حقوقه، وتلك الإدارة هي التي تعزز ثقافة حقوق الإنسان واستقبال الشكاوى .

*نتقيف الموظف في الإدارات الدنيا بالأنظمة التي يطبقها على المواطنين، بحيث لا يكون هناك إهمال لحقوق المواطن؛
بسبب جهل الموظف لواجباته .

فتاة ثقيف تفصل المديرية وتحذر من التعامل معها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111116/Con20111116456900.htm>

عبدالهادي الربيعي - الطائف

فصلت جمعية فتاة ثقيف الخيرية النسائية في الطائف مديرية الجمعية، وذلك بعد سجال دام سنتين تقدم خلالها عدد من موظفات الجمعية بشكاوى عدة ضد مديرتهم، كان آخرها مضاربة نسائية ناعمة داخل الجمعية في حفل خيري. وحمل خطاب الفصل المهر بتوقيع نائبة رئيسة الجمعية نريانة إبراهيم البصري، أن قرار الفصل جاء بعد تذرر عدد من الموظفات وفصل البعض منهن، الأمر الذي دفع مجلس الجمعية لفسخ عقد المديرية السابقة والتحذير من التعامل معها. وكانت موظفة مفصولة كشفت لـ«عكاظ» احقائق تتعلق بمخالفات وتجاوزات في جمع الأموال تختلف عن تلك المدونة في دفتر الكفالات التي تشرف عليها.

وكانت الموظفة «س.أ» تقدمت بشكاوى لعدد من الجهات الحكومية في الطائف منها مكتب العمل، هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وجهات أخرى، لفتح التحقيق في تلك التجاوزات ومعرفة مصدرها، وبيّنت في الشكاوى التي «تحتفظ» «عكاظ» بنسخه منها» أنها تعرضت للفصل بسبب كشفها لاذواجية في جمع الكفالات مع قسم المحاسبة الذي يستلم الكفالات مباشرة، بطريقة مخالفة للتعميم الصادر من رئيسة الجمعية. وأوضحت لـ«عكاظ» «س.أ» أنها عملت مسؤولة في قسم العلاقات العامة، وكانت تستلم الكفالات بموجب تعميم صادر من مديرية الجمعية السابقة، وبمراجعتها سندات قبض الكفالات النظامية، تبين لها وجود اختلافات مالية من قسم المحاسبة، ومنها تدوين مبالغ في بعض المسندات بمبالغ أقل من المسجلة في دفتر الكفالات، عقبها توجهت إلى المديرية لإعلامها بالأمر حفاظاً على أموال الأيتام والمتبرعين، حيث وعدت بحصر جميع الكفالات والتبرعات من أجل بحث الموضوع ومعرفة الحقيقة

العنف: الأسري يتطلب جهداً أهلياً واحتوائه

نقص في دور الإيواء أمام أعداد المعنفين

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=76086&CategoryID=4

جدة: نسرين نجم الدين 2011-11-16 2:32 AM

لم يدر بخلد "أم البنات" كما يطلق عليها زوجها أن تكون هدية حملها وولادتها ضربها على وجهها بسبب أنها أنجبت الابنة السادسة له في الوقت الذي يرغب هو في ولد. فيما لم تجد فتاة للهرب من تعنيف أشقائها لها وإرغامها على الزواج من مسن إلا بتقديم بلاغ كاذب بقتل أمها وشقيقها لإيقاف مسلسل التعنيف اليومي الذي تواجهه. ومع تزايد وتيرة العنف الأسري دعا المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف إلى سرعة البت في المشروع الذي يجرم العنف ويضع له العقوبات الرادعة. جمعيات أهلية

وطالب الشريف بإنشاء جمعيات أهلية تتولى إنشاء دور إيواء للمعنفين والمعنفات، مشيراً إلى قلة عدد الدور في المملكة حيث يتمركز عدد قليل من الدور في المدن الرئيسية فقط، فيما يصعب نقل الحالات المعنفة من المدن الصغيرة والقرى إلى دور الإيواء في المدن الرئيسية، وأفاد بقوله "إن أحد أدوار الشؤون الاجتماعية تشجيع المجتمع المدني على إنشاء مثل هذه الجمعيات لتولي هذه الدور، خصوصاً وأن الدور الحالية تنطوي على عدة مشكلات إحداها أن أعدادها قليلة، بمعدل دار واحدة في المدن الرئيسية فقط، أما باقي القرى والمدن الصغيرة فإنه لا توجد دور إيواء، وبالتالي تواجه تلك الدور ضغطاً كبيراً بسبب كثرة الحالات المعنفة وقلة الأماكن لاستيعاب الحالات المعنفة، خصوصاً وإن قسنا ذلك بعدد الدور، وطاقتها الاستيعابية الحالية لكل دار".

وأضاف: ترد إلينا حالات ولا نجد لها دور إيواء، بسبب "عدم استلام أولياء الأمور لبناتهن المسجونات، أو الأجنيات المتزوجات من السعوديين وحين الخلاف لا تجد مأوى لها، تلجأ لها عند هذه الحالة ومن خلال هذه الحالات طالبنا بإيجاد دور إيواء لتتولى شأن هذه الحالات".

وشدد الشريف على أن التوسع في دور الحماية أمر مدروس وعلمي لكي يغطي المدن والقرى في المملكة، وأضاف "وفي ما يتعلق بدور الإيواء سواء من خلال جمعيات أهلية، أو تحت إشراف مباشر، فإن التصور فيها ألا تكون داراً للأكل والشرب والإيواء فقط، وينتهي الأمر بل أن تكون لها برامج اجتماعية لإعادة بناء شخصية المعنفة، وإعطائها دورات نفسية واجتماعية وإعادة دمجها في المجتمع، وأن يتم لها تأهيل مهني وفني يراعي الحالات التي تدخل لهذه الدور، وأن يكون العاملون فيها متخصصين للتعامل مع الحالات المعنفة"، وأضاف "ونطمح أن تكون الدور نموذجية للتعامل مع الحالات المعنفة، ومن باب الحماية يجب أن تكون مواقعها سرية، ولا يعرف مكانها سوى المسؤولين عنها".

تجريم العنف

وأكد الشريف على وجود العنف في المجتمع وقال "وفقاً للحالات التي وصلت إلينا والقضايا التي تعاملنا معها، فإن العنف الأسري مشكلة موجودة لدينا، وتختلف درجته في المدن بحسب قدرة المعنفين والمعنفات للوصول إلى الجهات المختصة أو الجمعية، ولتزايد وتيرته فإن الجمعية طالبت مجلس الشورى بسرعة الانتهاء من نظام تجريم العنف ضد المرأة والطفل، حيث هو أولى المبادرات التي تبنتها الجمعية مع غيرها من المؤسسات

المسببات

وعن الأسباب التي تؤدي إلى العنف الأسري قال المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة "إن تحدثنا عن الأسباب وراء العنف، فإن الحقيقة في جلها تكمن في ضعف الوازع الديني والخلط بين العادات والتقاليد والتعاليم الإسلامية في النظرة إلى الطفل وحقوقه، والنظرة إلى المرأة، كما أن من أكبر الأسباب التي تؤدي إلى العنف

الأسري المخدرات"، وتابع "ولا شك أن الضغوط في العمل والضغوط الاقتصادية التي تسيطر على رب الأسرة أو الشخص المسؤول عن رعاية الأسرة لها دورها.

وعن أهداف الجمعية قال "البدء في الوقاية، لأنها أهم من العلاج، وذلك لن يكون إلا بتضافر الجهود التوعوية والتنقيفية والسرعة في التعامل مع تلك القضايا، من الجهات والشرطة والشؤون الاجتماعية والجهات القانونية، وأيضا العقوبات الرادعة لكل من تسول له نفسه العنف ضد الطفل أو المرأة، وحينما تتضافر الجهود في التوعية من خلال المدارس والجامعات ووسائل الإعلام وغيرها من المنافذ التنقيفية التي يمكن من خلالها توعية الأسر، ولا شك أن ذلك سيؤدي على الأقل للوقاية، وعدم حدوث حالات عنف، ولكن إن حدث العنف، فإن سرعة التعامل معه وصدور عقوبات رادعة ضد المعنفين الجناة سوف يساعد في إيقاف هذا العنف عن الضحايا."

دراسة النظام

وعن أسباب عدم إقرار نظام تجريم العنف ضد المرأة والطفل أوضح رئيس لجنة الأسرة بمجلس الشورى الدكتور ثامر بن غشيان أن اللجنة ما زالت تدرس النظام، ولم يعرض بعد لاعتماده.

فيما أكد عضو اللجنة الدكتور طلال البكري بأن نظام الحماية من الإيذاء يشمل فيها حماية الطفل وحماية المرأة والزواج والزوجة وكبار السن وغيرهم من المعرضين والمعرضات لمختلف أشكال الإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي .

توعية وتنقيف

إلى ذلك بينت رئيس جمعية حماية سميرة الغامدي - الجمعية الأهلية التي كانت مسؤولة سابقا عن دار الإيواء - أن عمل الجمعية حاليا يقتصر على التوعية والتنقيف، وأضافت "لدينا في الجمعية قسم خاص بالخدمة النفسية والاجتماعية وتزور المتخصصات الحالات في منازلهن، والمساعدة في توكيل محامين، أما الأمور التنفيذية الإجرائية فهو دور الشؤون الاجتماعية



محافظة جدة: إخراج سكان اللؤلؤ تم بقرار المحكمة

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/329271>

جدة - «الحياة»

أوضح مدير المراسم والعلاقات العامة في محافظة جدة ياسر مداح، أن نزع المنازل من سكان قرية اللؤلؤ لم يكن إجراء من شرطة محافظة جدة ولا من المحافظة، بل صدر من المحكمة العامة بمحافظة جدة في تاريخ 11 من شهر ذي القعدة الماضي، مبنياً على خطاب قاضي التنفيذ في هذا الشأن.

وأكد أن اللجنة المشكلة لهذا الموقع عاينت الموقع لتنفيذ الحكم الصادر من قاضي التنفيذ، واتخاذ اللازم مع حفظ الحقوق لأصحابها.

ولجأ سكان قرية اللؤلؤ قبل أسابيع إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أملاً في استعادة منازلهم المملوكة بعقود شرعية منذ 10 أعوام، إذ اشتمكى سبعة منهم إليها، مطالبين الجمعية بالتدخل لاستعادة منازلهم مصطحبين معهم جميع المستندات والوثائق التي تثبت ملكيتهم لتلك المساكن.

حقوقية تستنكر منع وزارة الشؤون الاجتماعية زيارة دور

الرعاية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011 م
<http://www.al-jazirah.com/20111116/In28.htm>

الدمام - هيا العبيد

ناشدت الناشطة الحقوقية والعضو التنفيذي بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، وزارة الشؤون الاجتماعية بالسماح للجهات المعنية بقضايا المعنفات دخول دور الرعاية الاجتماعية والإيواء وتأهيل المعاقين لمتابعة حالاتهم والوقوف على متطلباتهم واحتياجاتهم. واستنكرت خلال تصريحها «للجزيرة» منع الوزارة من دخول الدور من قبل جمعية حقوق الإنسان والجهات الأخرى، مبينة بأنه يحق لهم السماح للوقوف على الحالات الموجودة بالدور دون إذن من الوزارة من أجل الاطلاع على الإيجابيات والسلبيات والعمل عليها.

كما طالبت زين العابدين، بوضع اللوائح والأنظمة والقوانين ومن قبل هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية وبرنامج الأمان الأسري لتحسين أوضاع المعنفات وتوفير الحماية والرعاية لهن على أكمل وجه، وعدم تسليمهم لذويهم حتى يتم أخذ التعهدات من قبل ذويهم بعدم تعرضهم للعنف أثناء خروجهم من الدار. كما ناشدت الوزارة بتوفير سكن ومأوى للمطلقات والمعنفات اللاتي ترفض أسرهن استلامهن وخاصة الخارجات من السجن بعد انتهاء محكوميتهن، لضمان حياة كريمة وحمايتهن من الضياع بعد الخروج.

الطائفية بين سندان الواقع ومطرقة الولاء

المصدر: جريدة الحياة الإحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328239>

عبدالله الشمري

في شهر أبريل 2006، تحدث الرئيس المصري السابق حسني مبارك لقناة «العربية» حول مستقبل العراق بعد انسحاب القوات الأميركية وقال: «إن ولاء أغلب الشيعة في المنطقة هو» لإيران وليس لدولهم»، وقد أحدث هذا الحديث أصداء واسعة وردود فعل متباينة، وفتح الباب أمام إعادة قراءة شاملة، ومراجعة لحقيقة ولاء الشيعة في العراق والخليج وخاصة بعد إعلان شخصيات ومرجعيات شيعية خليجية صراحة ارتباطها بإيران، فيما يتعلق باتباع مرجعياتها في تحديد دخول شهر رمضان وعيدي رمضان والأضحية، وهذا طرح علامات استفهام كبيرة تجاه ولاء الشيعة بين القول والفعل، كما أنه دق أجراس الخطر حول ازدواج الولاء لدى البعض، ومطالبة العديد من القانونيين الوطنيين بضرورة الانتباه لخطورة ذلك، وتطبيق القوانين بحق من يعلن ولاءه صراحة للخارج.

ومن جهة أخرى، كان لحديث الرئيس المصري السابق ردود فعل معارضة، وكان من أبرزها رد الشيخ حسن الصفار بما نصه: «إن التشكيك في ولاء جميع المواطنين الشيعة لأوطانهم ظلم، وإجحاف يتنافى مع تاريخهم الناصع في الدفاع عن أوطانهم والإخلاص لمجتمعاتهم، ويخدم مخططات الفتنة وتمزيق الأمة، ويخالف مقررات قمة مكة الاستثنائية، التي ما جفّ حبرها بعد، وكان الرئيس المصري في طليعة المشاركين فيها.»

وبغض النظر عن التصريحات من هنا وهناك، فإن المملكة العربية السعودية ومنذ تأسيسها على يد -المغفور له بإذن الله- الملك عبدالعزيز لم تفرق بين مواطن وآخر، وطالما غضت الدولة الطرف عن الكثير، ممن حاول ويحاول دائماً استغلال وضعه الطائفي للحصول على حقوق إضافية، ومحاولة تجيير أي حدث لإثبات أن يتلقى تمييزاً بسبب طائفته، ولم تشأ أن تنهم أحداً، أو تشكك في ولاءه، بل ربما كان تعيين سفير من الطائفة الشيعية في إيران قبل سنوات حدثاً تاريخياً أثبت أن الجميع سواسية، وإن الدولة لا تقبل مجرد سوء الظن بالآخرين بسبب انتمائهم الطائفي الذي يعتبر خياراً شخصياً داخل الدولة الواحدة. وإذا كان ثبت في السابق تواصل شخصيات شيعية مع إيران، وتلقيهم دعماً مادياً ومعنوياً وثبوت تعاطفهم مع إيران، إلا أن الغير متوقع هو أن تقوم شخصيات شيعية بالتواصل مع سفارات دول أجنبية، تحت زعم الادعاء بأنهم يتعرضون للتمييز والتهميش والانتهاكات الدينية والاعتقالات لبعض علمائهم، بل ووصل الأمر إلى محاولة حشد الدعم نحو مزيد من الضغط على الحكومة لفرض بعض الإصلاحات الدينية والتعليمية والسياسية، وهذا الأمر أن ثبت فهو جريمة قانونية وخيانة وطنية يجب أن لا تمر مرور الكرام.

لقد كانت المفاجأة المدوية قبل أشهر بعد أن نشر موقع ويكيليكس (Wikileaks) عشرات من البرقيات الدبلوماسية الأميركية من مجمل البرقيات المسربة مؤخراً، والصادرة من السفارة الأميركية في الرياض، حيث اهتمت هذه البرقيات بموضوع الشيعة، وتناولت مطالب الشيعة وما يدعيه بعضهم من تعرضهم للتمييز والتهميش والانتهاكات الموجهة لهم حول ولائهم وعلاقتهم بقوى خارجية، كالعراق وإيران وبعض دول الخليج. كما رصدت تلك البرقيات لقاءات عدة، جرت بين أعضاء من المجتمع الشيعي مع دبلوماسيين أميركيين لحشد الدعم نحو مزيد من الإصلاحات الدينية والتعليمية والسياسية في المجتمع السعودي، مثل رجل الدين الشيعي (عادل بو خمسين)، و(حسن الصفار)، والدكتور (عبدالعزیز البحراني)، والناشط الحقوقي الدكتور (صادق الجبران)، والناشط السياسي الشيعي (محمد الشيوخ) و(جعفر الشايب).

وذكرت برقية صادرة من السفارة الأميركية في (الرياض) بعنوان: شيعة الإحساء يناقشون انتهاكات حرية الدين والتمييز ومحاولة حلها، حيث ورد أن هناك مجموعة من قادة ونشطاء شيعة ناقشوا قضية التمييز والقيود المفروضة على حرياتهم

الدينية، بما في ذلك اتخاذ خطوات لمعالجة بعض هذه المشاكل. كان من بينهم نائب المجلس البلدي الدكتور (عبدالعزیز البحراني) والناشط الدكتور (صادق الجبران).

وفي برقية أخرى بعنوان: الشيعة السعوديون أين يكمن ولاؤهم؟ تحدثت فيها البرقية عن أن قادة عرب سنة لديهم قلق ومخاوف حول انتماء الشيعة ولمن يكون ولاءهم، حيث أنهم يتواجدون في السعودية، ولديهم روابط دينية قوية مع العراق وإيران وبعض دول الخليج.

وتحدثت برقية أخرى بعنوان: علماء شيعة يناقشون التغيرات في المملكة العربية السعودية: جاء فيها أن عدداً من علماء الشيعة تحدثوا عن التغيرات المذهلة والبطيئة التي تحدث داخل السعودية. حيث قدم رجل الدين الشيعي (فيصل العوامي) إيجازاً عن التغيرات في المملكة العربية السعودية خلال السنوات 15 الماضية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «الشباب في مجتمعهم غير صبورين، وأنه لا يمكنهم رؤية هذه التغيرات».

كما جرى الحديث في برقية ثانية بعنوان: الحكومة السعودية تعتقل رجل دين شيعي عائد من البحرين: جاء فيها أن السلطات السعودية ألقت القبض على (نمر باقر النمر) (رجل الدين الشيعي المتشدد في طريق عودته من البحرين إلى السعودية، حيث حذر من أن تتجاهل السلطات السعودية لمطالبات الشيعة برد الكرامة ومنحهم مواطنة غير منقوصة، وإمعانها في تهميشهم والانتقاص من عقائدهم. بينما ذكرت برقية أخرى بعدها بعنوان: إطلاق سراح رجل دين شيعي: جاء فيها بأن الحكومة السعودية أطلقت سراح (نمر باقر النمر)، وذلك وفقاً لما ذكره أخاه (محمد النمر).

كما ذكرت برقية أخرى بعنوان: شيعة سعوديون يعبرون عن غضبهم حول تعليقات الرئيس حسني مبارك: جاء فيها أن تعليق حسني مبارك أثار غضب الشيعة السعوديين حيث صرح للعربية حيث قال: «بأن معظم ولاء الشيعة في كل مكان يكمن لإيران، وليس للدول التي يعيشون فيها».

وتحدثت برقية أخرى بعنوان: شيعة الإحساء يرحبون بتدخل الولايات المتحدة في العراق ويطمحون لمزيد من الإصلاحات في المملكة: جاء فيها لقاء أعضاء من المجتمع الشيعي في منطقة الإحساء مع القنصل الأميركي (رامين اسغارد) في الإحساء، وجرى اللقاء لحشد الدعم نحو مزيد من الإصلاحات الدينية والتعليمية بالاعتراف بالمذهب الشيعي. أما فيما يتعلق بالعراق، فقد رحب رجل الدين الشيعي (عادل بو خمسين) في الإحساء بتدخل الولايات المتحدة في العراق، كما يشيد بالحملة السعودية ضد الإرهاب. وأن التسامح السائد حتى الآن بين الطوائف في المملكة غير الكثير من المشاعر السلبية لدى السنة تجاه الشيعة. وقد شددت تلك الشخصيات الدينية الشيعية الحاضرة في اللقاء بمنزل رجل الأعمال الشيعي حسين علي العلي أن العلاقات التي تجمعهم برجال الدين الشيعة في كل من العراق وإيران هي دينية فقط، وليست سياسية في طبيعتها.

و جرى الحديث في برقية أخرى بعنوان: الحكومة السعودية تستبدل قاضياً شيعياً في القطيفة: جاء فيها أن صحيفة «اليوم» ذكرت في 18 ديسمبر أن القاضي الشيعي «غالب الحمد» سيستبدل مكان القاضي «عبدالله الخنيزي»، الذي عين مؤقتاً قاضياً في محكمة القطيف للأوقاف والميراث بعد وفاة أخيه «عبدالحمد الخنيزي» قبل ثلاث سنوات. وأن الحمد يتمتع بدعم من وزير العدل والمجتمع الشيعي.

وورد في برقية ثانية بعنوان: لا يزال حسن الصقار يحاول الحصول على التأشيرة الأميركية: ذكر الصقار على لسان نذير الجشتي «أن الدبلوماسيين الأميركيين لن يستفيدوا مني شيئاً في الوقت الحاضر، ولكن أنا قد أخسر الكثير. وأنا لن أقابل السفير الإيراني إذا طلب منه ذلك». كما يحاول الصقار حالياً الحصول على التأشيرة الأميركية. كما ذكرت برقية أخرى بعنوان: الديمقراطية الدستورية خارج حدود صحفية سعودية :

جاء فيها أن الصحفية الشيعية ومؤسسة موقع سعوديات (saudiya.net) نوال اليوسف) قالت في اجتماع لها أنها عبرت خطأً أحمر لدى وزارة الداخلية عندما كتبت عن الديمقراطية الدستورية. أتت المباحث إليها ليسمحوا لها بالكتابة عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان وعن الشيعة، ولكن ليس عن ديمقراطية دستورية.

وذكرت برقية بعنوان: سلفي محلي يتخذ موقفاً متشدداً: ورد فيها أن صادق الجبران قال إنه كان يعرف أحد الـ «61» الذين وقعوا العريضة المتطرفة بعنوان «تصريح وتحذير»، وهو الدكتور محمد العلي، بروفيسور في فرع جامعة الإمام بالإحساء. وأضاف الجبران «كما هو معروف عنه أيضاً محلياً أنه سلفي متشدد، ولكن علاقاته بالقادة الشيعة كانت لا بأس بها». كما وصف العريضة بأنها غاية في الخطورة. كما قام صائغو العريضة بتعديل بعض المفردات مثل تعديل كلمة «تكفير» إلى «تخوين».

وجاء أيضاً في برقية بعنوان: ردّة فعل الشيعة السعوديين على أزمة لبنان: أنه وفقاً لبعض المحادثات مع مخرين منذ بدأ المواجهة بين حزب الله وإسرائيل، الشيعة السعوديون مجمعين على إدانة ردة فعل إسرائيل على اختطاف حزب الله جنديين إسرائيليين، كما أن أغلب الشيعة السعوديين يشجعون حزب الله وينتقدون تصريح المملكة بلوم حزب الله لبدئها الأزمة.

وذكرت برقية بعنوان: ناشط شيعي يقول إن الشيرازيين يؤثرون على حزب الله السعودي: ذكر الناشط السياسي الشيعي محمد الشيوخ أن سمات حزب الله السعودي مسالمة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية. أما الشيرازيون الذين يضمنون أكثر الناشطين الشيعة مثل الصفار والشايب، أصبحوا تأثيراً مطلقاً لزعماء حزب الله السعودي، كما أقنعوهم أن العنف لن يحل مشاكل المجتمع الشيعي السعودي. كما قال خلال حوار قصير عن إيران، منوهاً بأن إيران حضت على تأييد كبير في جنوب العراق ولبنان من خلال حزب الله اللبناني.

بينما جرى الحديث في برقية ثانية بعنوان: زعيم شيعي يستخدم جميع الفرص لتعزيز الإصلاح: جاء فيها أن الرئيس والعضو المنتخب في بلدية القطيف جعفر الشايب طرح فلسفته التي تقول: «ينبغي استخدام جميع البوادر الإيجابية». حيث أنه عبر عن شكه بأن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد تعمل على تطوير حقوق الإنسان على المستوى السياسي. ولكنه نوّه على أهمية المعاهد لتكون جادة لتعليم المواطنين عن حقوقهم وتزويد مشاركاتهم في العمليات السياسية والاجتماعية. كما سئل الشايب عن السنة أشهر الأولى لتولي الملك عبدالله الحكم فرد أن هناك تطوراً خفيفاً، وهناك نوايا لحل المشاكل، ولكن بشكل غير معلن. وقام أيضاً مجموعة من الشيعة بزيارة الأمير نايف وكان مستعداً أكثر من ذي قبل لسماع همومهم. ومن أمثلة التغيرات الإيجابية مؤخراً أن وزارة الإعلام قامت بمنح إذن لنشر كتب دين شيعية. بغض النظر عما يثار حول مصداقية ما يرد في وثائق (ويكيليكس)، إلا أن هناك الكثير من الدلائل التي تؤكد أن معظم ما ورد في الوثائق هو حقائق يثبتها الواقع على الأرض، وخاصة بعد رفع مجموعة من الشيعة خطاباً للرئيس الأميركي يطالبونه بالتدخل في شؤون بلادهم، وهذا يعتبر تواطؤاً مع الأجنبي ضد الوطن وهو ما تحرمة كافة الشرائع، ويتنافى مع الشعور الوطني، ويثبت اختلال مفهوم المواطنة لدى هؤلاء القلة، وبالتالي اختلال الولاء والانتماء للأرض لديهم.. لقد طرحت الوثائق الأخيرة أسئلة تحتاج إلى مساحات واسعة من الكتابة حول مفهوم الهوية والوطن والمواطنة، لدى من ثبت تعاملهم مع الأجنبي لضرب الوطن تحت دعوى التمييز الطائفي، وهدفهم الحقيقي هو تمزيق الوطن وإشعال فتيل الفتنة، ولكن العزاء الوحيد أن هؤلاء شاذون قلة لا يمثلون إلا أنفسهم فقط. باحث سعودي في العلاقات الدولية.

عنفا زوجها .. فعيّدت في المستشفى

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 15 ذي الحجة 1432 هـ - 11 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111111/Con20111111455935.htm>

سلوى المغربي - تبوك

استفاقت مدينة تبوك أول أيام عيد الأضحى على واقعة تعنيف تعرضت لها زوجة في العقد الثالث من عمرها على يد زوجها، ما أدى إلى إسعافها في المستشفى لتلقي العلاج جراء ما لحق بها من إصابات. وقالت المرأة المعنفة (ع، ق): بينما كنت في المنزل مع أطفالي حضر زوجي وكان يبدو أنه في حالة غير طبيعية، وفجأة وبدون مقدمات انتزع ملابسي وضربني بالسوط على مشهد من صغاري، ما دفع أختي التي جاءت لزيارتي لإبلاغ الشرطة بالواقعة.

«عكاظ» أجرت أمس اتصالات هاتفية مع رئيس المحاكم في منطقة تبوك سعود اليوسف، المشرف على مكتب الحماية الاجتماعية في المنطقة أحمد الجوهري، والمتحدث الرسمي لشرطة منطقة تبوك بالإنيابة محمد العنزي، ولم يجيبوا على هواتفهم النقالة حتى لحظة إعداد هذه المادة، فيما كشفت مصادر «عكاظ» أن القضية أحيلت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام؛ لمعرفة ملابساتها.

من جهته، أوضح الأخصائي الاجتماعي عليان العطييات بأن هناك نساء كثيرات يتعرضن للعنف الأسري بمختلف أشكاله وخصوصا المتزوجات، موضحا أنه حينما تتعرض الزوجة للعنف الأسري أو تبتعد عن المنزل فإن الأبناء يدفعون ثمن مثل هذه الأحداث.

وقال ممثل هيئة حقوق الإنسان في منطقة تبوك المهندس ممدوح شلال العنزي «حتى اليوم لا يوجد لدينا مكتب في تبوك لاستقبال مثل هذه الحالات، ونحن الآن دورنا توعوي وتثقيفي فقط من خلال إطلاق الدورات والندوات، وبإمكان ضحايا مثل هذه الحالات رفع قضاياهم للمكاتب الرئيسية».

وفي التفاصيل كما روتها الضحية، أنه جرى نقلها إلى مستشفى الملك فهد عقب تعرضها للتعنيف، وبعد ذلك حولت إلى قسم الجراحة؛ لشدة الإصابات في الوجه، اليدين، والظهر، كما خضعت للعلاج في قسم التنويم النسائي لاستكمال العلاج. وقالت المرأة المعنفة: «منذ 12 عاما أنا وأطفالي نتعرض للضرب والتعنيف والحرق من قبل زوجي المدمن، الذي سبق أن لجأت إلى المحكمة طالبة الطلاق لكن جرى رفض طلبي بحجة وجود خمسة أبناء وأنهم بحاجة إلى وجود الأب».

بحضور وزير العدل وهيئة حقوق الإنسان د. الربيعية يرعى المؤتمر الدولي الأول لعلاقات المرضى

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://www.al-jazirah.com/20111116/In10.htm>

الجزيرة - أحمد القرني

يرعى معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبد العزيز الربيعية، بحضور معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى ومعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، تنظيم وزارة الصحة المؤتمر الدولي الأول لعلاقات المرضى تحت شعار (المريض أولاً)، وذلك خلال الفترة من 25 إلى 26-12-1432 هـ. وينعقد هذا المؤتمر في إطار حرص وزارة الصحة على الاهتمام بالمريض وأهمية تقديم الخدمات الصحية وفق أعلى المستويات بما يضمن حقوقه في الحصول على الخدمات الصحية حسب الأعراف والسياسات الطبية. ويتمحور المؤتمر الأول لعلاقات المرضى حول علاقات المرضى وما يتعلق بها من أمور الرعاية الصحية على المستوى الاستراتيجي، ويكمن الهدف من هذا المؤتمر في توفير الفرصة لتبادل المعرفة والخبرات بين القائمين على الرعاية الصحية في المنطقة. ويُعدّ المؤتمر فرصة لممثلي وزارة الصحة والمسؤولين الإداريين في مستشفيات المنطقة للالتقاء والتشاور مع الخبراء العالميين حول أحدث التطورات في خدمات الرعاية الصحية وسبل الارتقاء بها؛ حيث إن جميع الحضور إما ممثلين للحكومة أو صناع القرار من مستشفيات تبحث بجدية عن حلول الرعاية الصحية لمشاريعهم الحالية والمستقبلية. وتفتخر وزارة الصحة باستضافة هذا الحدث المهم في مجال الرعاية الصحية؛ حيث يُعدّ مؤتمر علاقات المرضى الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، كما أنه محور التميز في علاقات المرضى؛ لذا فإن وزارة الصحة تبذل قصارى جهدها للتوعية بأهمية هذا المؤتمر.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

العدل: زواج القاصرات ليس ظاهرة بحسب إحصاءاتنا... ومنعنا بعضها

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 ذي الحجة 1432 هـ - 11 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/327613>

الرياض - «الحياة»

شددت وزارة العدل على أن زواج القاصرات ليس ظاهرة بحسب الإحصاءات الموثقة لديها، مشيرة إلى أنها اتخذت إجراءات وقائية أدت إلى منع بعض هذه الزيجات، ورفعت إلى الجهات المعنية تنظيمياً في هذا الخصوص يدرس حالياً في الإدارات التنظيمية. وكشفت عن نيّتها إسناد جانب مهم من أعمال مكاتب المصالحة والتوفيق للأقسام النسائية بعد تخصيص وظائف نسائية لها.

وقال مدير الإعلام والنشر في وزارة العدل إبراهيم الطيار في تعقيب على مقالة الزميلة الكاتبة في صحيفة «الحياة» بدرية البشر الذي تناولت فيه تصريح وزير العدل بشأن عدم تفريق أنظمة المملكة بين الرجل والمرأة، ومطالبتها بالتطبيق العملي لهذا الأمر، وتأكيداً لرصد حالات لزواج صغيرات: «عدد ممن حضر محاضرة وزير العدل (الدكتور محمد العيسى التي ألقاها خلال مؤتمر الاتحاد الدولي للمحامين في أميركا أخيراً) من عرب وأجانب أثاروا موضوع زواج القاصرات، فأجاب بأنها حالات مرفوضة في سياق وقائعها التي رصدتها الوزارة، إذ تمثل متاجرة وصدرت أحكام قضائية تقضي بنزع ولاية الصغيرة عن وليها وإسناد الولاية لغيره لعدم الكفاءة، وأكد أن هذه الحالات استثنائية كما تحصل حالات عدة في دول كبرى يكون فيها تجاوز القوانين والخروج عن المألوف والوجدان المجتمعي». ولفت إلى أن وزارة العدل جهة تنفيذ وتوثيق لا جهة تشريع وأي إجراء تنظيمي أو وقائي يخرج عن نطاق صلاحياتها التنفيذية يتطلب نصاً تشريعياً، ومع هذا اتخذت الوزارة إجراءات وقائية تخرج عن الإطار التشريعي وفق صلاحياتها التنفيذية، ما حد من بعض هذه الزواج، مشدداً على أنها «ليست ظاهرة لأنها حسب رصد الوزارة لا تصل لهذا المستوى البتة وفق إحصاءات الزواج الموثقة لدينا، وهذا ما أوضحه وزير العدل الدكتور محمد العيسى لمن حضروا». وأضاف الطيار أن وزارة العدل من منطلق مسؤوليتها بالرفع عن كل ما من شأنه الرقي بالمستوى اللائق بالعدالة وفق نظام القضاء، رفعت عن تنظيم في هذا الخصوص، ويدرس حالياً في الإدارات التنظيمية. وأشار إلى أن العيسى أوضح في محاضراته مبدأ استقرت عليه الأنظمة العدلية والحقوقية للمملكة، إذ لا تفرق بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات من منطلق أن الإسلام أعطى المرأة حقها وأنصفها، وأن بعض الأحكام الإسلامية في الإرث وغيره التي شرعها الإسلام كانت في غاية العدل والإنصاف «لاعتبارات حكيمة شرحها للحضور واقتنعوا بها بما فاق التوقعات»، ولا سيما أن هذا التفاوت كان مراعى في جوانب أخرى تتعلق بالنفقة وغيرها مما تحمل فيه الرجل كامل المسؤولية دون مقاسمة مع المرأة.

وأضاف: «فيما يخص إسهامات النساء حسب مفاهيم العدالة المشار إليها في مقال الكاتبة فإن ثمة مناسبات مرخص لها تشرف عليها مظاهرات رسمية تباشر من خلالها المرأة تقديم عطائها الوطني على أكمل وجه، ولا سيما في الجانب الأسري الذي تعنى به المحاكم في قضايا الأحوال الشخصية، وتنوي الوزارة بعد تخصيص وظائف نسائية لها أن تسند جانباً مهماً من أعمال مكاتب المصالحة والتوفيق للأقسام النسائية التي أكد إنشاءها قرار مجلس الوزراء قبل أعوام عدة، إذ قضى قراره بإنشاء أقسام نسائية في الجهات الحكومية كافة».

وختم الطيار بالقول: «المؤسسة العدلية جزء من منظومة الدولة تعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي هي دستور الدولة، كما تعمل على تطبيق الأنظمة المرعية، وتدرك بوعي أهمية دور المرأة وحفظ حقوقها، ولا نياس من أي تجاوز أو إساءة لهذا الدور المهم في إطار أحكام الشرع الحنيف والأنظمة المرعية، والوزارة لم تقدم لمؤتمر الاتحاد الدولي للمحامين إلا مضامين شرعنا المطهر وأنظمتنا العادلة المستمدة من الشرع الحكيم بالأدلة المادية المثالية للجميع.. وانتهت النقاشات بمادتها الموضوعية والموثقة إلى تقدير كبير لموقف العدالة السعودية من هذه القضايا وتأمين التشريعات

والخطوات العملية الجادة ومنها قرار خادَم الحرمين الشريفين بشمول المرأة في عضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية وتقدير المؤتمرين للحالات الاستثنائية والمعزولة لبعض الأخطاء التي تحصل عند الجميع.»



القريات: موظف جمركي يقتل زميله... وينتحر

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 ذي الحجة 1432هـ - 11 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/327614>

القريات - فهد الجديد - جازان - يحيى الخردلي
أقدم موظف في جمرك منفذ الحديثة الدولي غرب محافظة القريات على قتل نفسه، بعد أن أودى زميله قتيلاً بطلق ناري أول من أمس، إثر خلاف وقع بينهما لم تعرف أسبابه.
وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة الجوف العقيد دامان الدرعان أنه عند الساعة الحادية عشر والنصف مساءً أول من أمس تبلغ مركز شرطة الحديثة التابع لشرطة محافظة القريات من أحد موظفي الجوازات عن حادثة إطلاق نار بين شخصين، وعلى الفور تم الانتقال من ضباط التحقيق للموقع، مشيراً إلى أنه اتضح أن خلافاً نشب بين اثنين من موظفي الجمارك (27 و28 عاماً)، إذ أطلق أحدهما النار من مسدس على زميله ليصيبه في رأسه، ثم أطلق النار على نفسه، ما أدى إلى وفاته في الحال، وأنه ما زالت التحقيقات جارية لمعرفة دوافع الحادثة.
وذكر المدير العام لجمرك الحديثة الدولي زايد الزايد لـ«الحياة»، أنه لا يوجد بينهما خلافات سابقة، بل كانت تربطهما صداقة، لافتاً إلى أن الخلاف بينهما لا أحد يعلم عنه.
وأضاف: «في حال وجود خلاف بين موظفين في الجمرك، لا يتم وضعهما في «مناوبة» واحدة، إذ يتغير وقت عملهما حتى لا يزيد الخلاف بينهما.»
ولفت مصدر في جمرك الحديثة أن خدمة الجاني والمجني عليه لا تتجاوز سبعة أعوام، مشيراً إلى أنهما يعملان في الحراسات الأمنية، مهمتهما مراقبة دخول المركبات وخروجها.
من جهة أخرى، تمكنت الجهات الأمنية في منطقة جازان أمس من القبض على مواطن أطلق النار على شخصين بعد ملاحقتهما بمركبته، قبل أن يتخلصا منه ويفرا إلى مركز شرطة البلد لتقديم بلاغهما بالحادثة من دون أن يصابا بمكره.
وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة جازان النقيب عبدالله القرني أنه تقدم شابان سعوديان بادعاء لقسم شرطة البلد ضد مواطن قام بملاحقتهما بسيارته، وأطلق النار عليهما إثر خلاف بينهم، وأنه فور تلقي البلاغ تم رصد تحركات المتهم وضبطه من الدوريات الأمنية وتحويله للقسم المختص، لافتاً إلى أنه ما زالت التحريات جارية لمعرفة أسباب الحادثة.

تكساس: محامي الدوسري يدفع بـ الجنون لإلغاء محاكمة موكله

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 ذي الحجة 1432 هـ - 12 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/327996>

واشنطن – «الحياة» استبق المحامي الأميركي رود هوبسون الذي يدافع عن الطالب السعودي خالد علي الدوسري (21 عاماً) محاكمته بتهمة الإرهاب في 9 كانون الثاني (يناير) المقبل بالتقدم بطلب إلى محكمة في لوبوك بولاية تكساس لتقويم حالته العقلية. وذكرت شبكتنا «ايه بي سي» و«ان بي سي» التلفزيونيتان الأميركيتان أول من أمس أن هوبسون أبلغ المحكمة (الأربعاء) بأن المعايينات تشير إلى ان الدوسري يعاني «إعاقة عقلية كبيرة تشمل الرؤى الوهمية والمعتقدات». وذكر أن هيئة الدفاع عن الطالب السعودي تتوقع أن تعول عن الدفع بأنه كان مصاباً بالجنون وقت وقوع الجريمة التي اتهم بارتكابها. وكانت السلطات الأميركية احتجزت الدوسري في شباط (فبراير) الماضي بتهمة الإعداد لشن هجوم بالقنابل على سدود ومفاعلات نووية وعلى مقر إقامة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في دلاس بولاية تكساس. وطبقاً لعريضة قدمها روبيسون إلى المحكمة الاثنين الماضي، فإنه «يبدو ان المتهم يعاني مرضاً عقلياً أو عاهة أو حالة عقلية. وهنا المرض العقلي أو العاهة كفيلة بجعل الدوسري غير لائق عقلياً إلى درجة أنه غير قادر على فهم طبيعة وعواقب الإجراءات المتخذة ضده».

وطلب هوبسون من المحكمة إلغاء قرار النائب العام (وزير العدل) الأميركي اريك هولدر حظر الكشف على الأدلة التي جمعتها السلطات لإدانة الدوسري بدعوى أن ذلك يمثل خطراً على الأمن القومي الأميركي. وكان هولدر أبلغ المحكمة بقراره المذكور في 25 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي مدعياً ضرورة حماية المصادر والوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب.

7 شقيقات يتقدمن بالطعن في حكم بيع منزل

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 ذي الحجة 1432 هـ - 12 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111112/Con20111112456122.htm>

ماهر المصري - مكة المكرمة
تنظر محكمة الاستئناف في مكة المكرمة اليوم، الطعن المقدم من سبع شقيقات بنات المرحوم مكي عبدالرحمن بخاري في الحكم الصادر من المحكمة العامة في مكة المكرمة القاضي ببيع منزلهن الكائن في منطقة جرول في مكة المكرمة بالمزاد العلني، وذلك لاستقطاع دين على شقيقتهم يبلغ 4 ملايين ريال.
ودعت المواطنة حياة مكي عبد الرحمن بخاري المتحدثة باسم شقيقاتها، الجهات المعنية إلى رفع الظلم عنهن، ومباشرة التحقيق في هذه القضية وما صاحبها من تخط للأظمة والقوانين والإصرار على سرعة بيع منزلهن بسعر زهيد بشكل يخالف أسعار العقارات في مكة المكرمة، وبالأخص أن منزلهن قريب من الحرم المكي.
وكان صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وجه إمارة منطقة مكة المكرمة بالتحقق من شكوى المواطن فيصل مكي عبد الرحمن بخاري التي أشارت إلى تعرضه للتلاعب والتزوير في قيمة المبالغ المرصودة للديون عليه من قبل الدائنين، إضافة إلى تجاوز الأنظمة والقوانين بسجنه أكثر من شهر ونصف الشهر دون وجه حق.
وتتمثل تفاصيل القضية في تقدم عدد من الدائنين (تحفظ «عكاظ» بأسمائهم) إلى المحكمة العامة في مكة المكرمة بشكوى ضد الموطن فيصل بخاري، للمطالبة بحقوقهم المالية للقرض الحسن الذي منحوه إلى والده بقيمة 4 ملايين ريال، وعلى ذلك أصدر قاضي التنفيذ في محكمة مكة حكماً ببيع أحد عقارات والده المتوفى عبر المزاد العلني لاستقطاع مبلغ الدين من حصته في إرث والده المتوفى، ثم تراجع قاضي المحكمة عن حكمه ببيع المنزل الذي يخص فيصل بخاري وشقيقاته السبع في منطقة جرول في مكة المكرمة.
وبعد شهرين من التراجع فوجئ الورثة بصدر حكم محكمة مكة ببيع المنزل في مزاد علني، وتقدمت البنات السبع بطلب طعن في حكم البيع.

برلين: السفارة السعودية تدرس دفع 72 ألف يورو لـ خادمة إندونيسية

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 ذي الحجة 1432 هـ - 12 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/327961>

الرياض - وليد الأحمد

قال السفير السعودي لدى برلين الدكتور أسامة شبكشي، إن إقفال ملف دعوى خادمة إندونيسية ضد عائلة دبلوماسي سعودي أساءت معاملتها على الأراضي الألمانية، يلزم دفع السفارة نحو 72 ألف يورو، تمثل قيمة المبلغ المطلوب للتنازل عن القضية، طبقاً لما اشترطته المؤسسة التي تتراجع عن الخادمة.

وفيما أكد السفير السعودي شبكشي في تصريح لـ«الحياة»، أن السفارة السعودية تدرس دفع المبلغ المطلوب لإنهاء هذا الملف، إلا أنه اشترط قبل الموافقة على ذلك، الحصول على ضمانات تحمي السفارة من الابتزاز، وتقضي بعدم إثارة هذا الملف مرة أخرى، حفاظاً على سمعة المملكة العربية السعودية.

وعادت قضية الخادمة الإندونيسية التي تتهم عائلة دبلوماسي سعودي يعمل في الملحقة العسكرية في سفارة خادم الحرمين الشريفين في ألمانيا بضربها وإهانتها، وحرمانها من راتبها، بعدما رفضت محكمة عمالية الأسبوع الماضي النظر في دعوى الخادمة، بحجة وجود حصانة للدبلوماسيين تضمن حمايتهم في قضايا مدنية مشابهة.

وقال شبكشي إنه اجتمع أخيراً مع نائب رئيس الوزراء الألماني، بهدف الحصول على حل نهائي لهذا الموضوع الذي يسيء إلى سمعة السعودية، مضيفاً أن لقاء آخر سيجتمع مع وكيل وزارة الخارجية الألمانية الأسبوع المقبل، قبل أن تقرر السفارة ما ستقوم به في هذا الجانب. وفيما نصح نائب رئيس الوزراء الألماني بأن تتعامل السفارة بحكمة، وتدفع المبالغ المطلوبة للخادمة، خصوصاً أن هناك انتهاكات لأنظمة العمل في ألمانيا، إلا أن السفارة السعودية تخشى أن تستمر عملية الابتزاز، إذ تسعى للحصول على ضمانات بعدم رفع شكاوى مشابهة مستقبلاً بعد دفع المبلغ، طبقاً لشبكشي.

وعلى رغم أن الدبلوماسي السعودي قدم ما يثبت تسليم الخادمة رواتبها، ونفيه لاتهامات ضربها، فإن السفير السعودي قال إن عائلة الدبلوماسي السعودي الذي كان يعمل في الملحقة العسكرية قبل أن يعود إلى السعودية بعد نهاية تكليفه الوظيفي «حتماً أساءت معاملة الخادمة الإندونيسية»، لافتاً إلى أن نظام العمل والعمال يختلف في السعودية عن ألمانيا، «ولاسيما في ما يتعلق بعدد ساعات العمل، التي يجب ألا تتجاوز ثماني ساعات».

وأكد أن السفارة دائماً ما تشدد على ضرورة قراءة نظام العمل الألماني، وضرورة الالتزام بقوانين العمل في البلد الذي يعملون فيه.

وكانت وسائل إعلام ألمانية اتخذت من قضية الدبلوماسي السعودي ذريعة للإساءة إلى السعودية ودول خليجية، بتصوير أن دبلوماسي هذه البلدان يتعاملون مع مستخدميهم بشكل مهين ينتافي مع حقوق الإنسان، التي تعتبر أمراً ثانوياً في بلدانهم.

العبيكان ينتقد وزارة الصحة... ويطالب بألية لنقل المرضى

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 ذي الحجة 1432 هـ - 12 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/327940>

الرياض - فيصل المخلفي
انتقد المستشار في الديوان الملكي عبدالمحسن العبيكان طريقة تعامل وزارة الصحة في نقل المرضى عبر طائرة الإخلاء الطبي، معللاً ذلك بأن المريض يعتبر محظوظاً عندما يصل صوته للمسؤولين عن طريق وسائل الإعلام، أو الواسطة ليتم نقله.
وقال العبيكان خلال برنامج «فتواكم» على إذاعة «يو إف أم» أمس: «لماذا لا تكون هناك آلية، يحق من خلالها لكل مواطن التمتع بهذه الخدمة متى ما احتاج لها من دون أن ينتظر صدور توجيه من المسؤولين بسرعة نقله».
وأضاف: «عمل الوزير أو المسؤول هو الإشراف العام على الخطط، وتنفيذ البرامج، ومراقبة العمل والعاملين دون تلاعب أو إهمال أو تقصير».
وتطرق العبيكان إلى القصور في عمل الهيئة الطبية بقوله: «إذا صدر أمر من خادم الحرمين الشريفين بالنظر في علاج مريض في الخارج تحوله الهيئة الطبية للمستشفيات لإحضار تقارير طبية، وهذا إضرار بالمريض، كونه قد يستمر لعام أو عامين لإحضار تلك التقارير»، مطالباً الهيئة الطبية بالنظر في وضع المريض، وسرعة إنهاء معاملته، وعدم المماطلة في المريض بتأخيرها.
ووجه أحد العاملين في نظام «ساهر» اتهامه للدعاة بإثارة الرأي العام على النظام، إذ أكد في اتصال هاتفي على البرنامج أن ما تعرض له زميلهم المقتول في إحدى المركبات التابعة لنظام «ساهر» في محافظة القويعة، ما أدى إلى احتراق المركبة بالكامل ووفاته قاندها، ناتج من إثارة الدعاة الرأي العام ضد النظام، مطالباً بتوجيه تقديم الانتقاد للمسؤولين عن النظام، ولا يكون عبر الهجوم الذي قد يعرض العاملين في النظام للخطر.
ورد العبيكان عليه بقوله: «نستنكر هذا العمل الإجرامي الذي لا ينم عن دين ولا خلق ولا إنسانية، ما ذنب الموظف الذي يقوم بعمله حسب ما طلب منه»، مشدداً على أن انتقاد الدعاة كان هادفاً للتصحيح، وليس للإفساد.

جدة: في ذكرى الفاجعة... مشاريع بـ 795 مليون ريال تحت

مقصلة المطر

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 ذي الحجة 1432 هـ - 12 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/327973>

جدة - حسن السهيمي

لم يتبق سوى أيام قليلة تفصل «العروس» التي غرقت في مياه الأمطار عامين على التوالي عن ذكرى «الأربعاء الأسود» التي أسفرت عن وفاة 120 شخصاً لقوا مصرعهم.

وتأتي «ذكرى الأربعاء الأسود» الذي ارتبطت بـ «الفاجعة» في وقت يسابق مدير مشروع معالجة مياه الأمطار وتصريف السيول المهندس أحمد السليم الزمن بعد أن تبقى أمامه ثلاثة أيام فقط من أجل تسليم جميع مشاريع تصريف السيول والأمطار العاجلة في جدة في محاولة لتجنب المدينة الساحلية من غرق ثالث لها قبل حلول موعدٍ مع المطر.

السليم كان أطلق وعداً لأمر منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل في 16 من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي يقضي بتسليم 12 مشروعاً لتصريف السيول والأمطار العاجلة في جدة في موعدها المحدد لها (110 أيام) منذ إبرام العقود في 27 من تموز (يوليو) الماضي وبكلفة بلغت قرابة 795 مليون ريال. ووفقاً لآخر تقارير السليم المعروضة على الأمير خالد الفيصل والتي أتت بعد 63 يوماً من تاريخ العمل على تلك المشاريع العاجلة في جدة لمعالجة وتصريف مياه السيول والأمطار، فإن نسبة الإنجاز لم تتعد حينها 40 في المئة، وهو ما يعني أن 60 في المئة من نسبة إنجاز المشروع من المفترض أن يتم اكتمالها في مدة لا تزيد على 47 يوماً كحد أقصى. في حين تأتي تأكيدات شركة «نسما» «الشركة الفائزة بـ 12 مشروعاً من إجمالي 14 مشروعاً» على لسان رئيسها صالح التركي بأن العمل سيكون على مدى 24 ساعة، وطوال أيام الأسبوع من دون توقف، مؤملاً انتهاءها قبل موسم الأمطار كونها عملية «إنقاذية»، وهو ما يعني أن 2640 ساعة عمل ستكون كافية باكتمال تلك المشاريع.

ولا يبدو أن الفيصل سيكون مرناً حيال التأخير ولو ليوم واحد في تسلم تلك المشاريع في ظل تأكيداته المستمرة على ضرورة الالتزام بالوقت والمعايير وتكثيف الجهود لتسليم تلك المشاريع في الوقت المحدد لها سلفاً. يأتي ذلك في ظل تلميحات السليم التي أكد فيها لأمر مكة المكرمة إنجاز المشروع خلال المدة المحددة لها سلفاً وتسليمه (الثلاثاء) المقبل الموافق 15 من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري المشاريع العاجلة لتصريف السيول والأمطار في جدة، في موعدٍ ينتظره أهالي جدة يصفونه بـ «المفصلي» في تاريخ معاناتهم مع المطر، إذ تكرر سيناريو الغرق في مدينتهم عامين على التوالي منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2009. وكانت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة توقعت أخيراً هطول أمطار على المدينة الساحلية، مرجحة هطول الأمطار يوم (الاثنين) المقبل أي قبل يوم من اكتمال المشاريع العاجلة، وهو ما يتزامن مع موعد الأمطار المتوقعة منتصف الأسبوع المقبل.

إلزام المدارس بكفالة حقوق الطلاب واحترام كرامتهم

المصدر: جريدة عكاظ السبت 16 ذي الحجة 1432 هـ - 12 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111112/Con20111112455996.htm>

سعيد الباحص - الدمام، متعب العواد - حائل

تلقت مدارس التعليم العام للبنات والبنين تعليمات مشددة تقضي بمراعاة القدرات الشرائية للطالبات والطلاب، واحترام حقوقهم داخل المدارس، وبما في ذلك حقهم في بشاشة الاستقبال مطلع كل يوم دراسي.

وأوضحت مصادر «عكاظ» أن وزارة التربية والتعليم ممثلة في إدارات التربية والتعليم ألزمت مدارس البنات والبنين الحكومية والأهلية بكفالة حقوق الطالبات والطلاب واحترام كرامتهم، والعمل على إيجاد محفزات تبت مشاعر الطمأنينة داخل المباني المدرسية وتحفز على الإبداع. ووجهت الوزارة إدارات التربية والتعليم في مختلف مناطق البلاد بالعمل على ما يضمن حقوق طالبات وطلاب مراحل التعليم العام من الابتدائية وحتى الثانوية، مشددة على أهمية بشاشة الاستقبال في بداية كل يوم دراسي، عدم غلق الأبواب، ومراعاة القدرات الشرائية للطالبات والطلاب.

وأوضحت مصادر «عكاظ»، أن إدارات التربية والتعليم ستباشر أولاً تصحيح الأخطاء والمخالفات المتعلقة بسلامة الوجبات وكل ما يختص بتغذية الطالبات والطلاب.

وأفادت أن الوزارة دعت إداراتها في المناطق والمحافظات إلى وضع آليات تضمن سلامة الوجبات الغذائية في المقاصف المدرسية، فضلاً عن وضع سقف ملائم لأسعار تلك الوجبات يتناسب مع القدرات الشرائية للطالبات والطلاب.

وأكدت الوزارة على جميع مديري إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات إلزام مديرات ومديري المدارس بتقديم وجبات غذائية سليمة مستوفية للاشتراطات الصحية، وتصحيح جميع الأخطاء والمخالفات السابقة وكل ما يتعلق بسلامة الوجبات المقدمة من عمالة، مكان الإعداد، ومتابعة العمل في المقصف المدرسي من كافة جوانبه، مع التركيز على الجانب الصحي. وحددت وزارة التربية والتعليم خمس نوافذ في كل مقصف مدرسي وتحديد بائع واحد لكل 100 طالبة وطالب، مع مراعاة ارتفاع النوافذ للمرحلة المدرسية الابتدائية وروضات الأطفال للجنسين، اختيار موقع المقصف المدرسي في مكان جيد وفي مكان بعيد عن دورات المياه وتحديد تسعيرات ثابتة بنفس سعر السوق المحلية أو أقل منه.

وكشف مدير عام التربية والتعليم في منطقة حائل حمد منصور العمران أن هدف الوزارة الحقيقي من إدارة وإنشاء المقاصف المدرسية يتمثل في تعميق المفهوم التغذوي الصحيح لدى الطالبات والطلاب مع إمدادهم بالأطعمة الصحية وفق أسعار تلائم قدراتهم الشرائية.

إلى ذلك وجهت الوزارة إداراتها، للوقوف على مراحل تنفيذ مشاريع مبانيها المدرسية الحديثة، خصوصاً المتعثرة منها، مع المقاولين في كافة مناطق المملكة ووضعها في قائمة أولويات العمل.

وتلقت الإدارات توجيه الوزارة بغية تنفيذ الصيانة في الكثير من المدارس، ليكون العام الدراسي خالياً من التعثر في جاهزية المباني، وتوفير مستلزماتها الأساسية والتموينية.

وضعت الوزارة آلية موحدة وفرضتها على إداراتها، ومنحتها صلاحية مطلقة للتعامل مع عقود المشاريع التعليمية والمدرسية المبرمة مع المقاولين، نتيجة تعثر العديد من المشاريع التعليمية في مختلف المناطق بسبب إخلال بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية.

وفوضت الوزارة إداراتها بسحب أي مشروع من المقاولين المماطلين والمتأخرين في تسليم المشاريع، وفق لائحة العقود المبرمة، وذلك بعد توجيه الإنذارات النظامية.

ولجأت الوزارة لهذا الخيار بعد أن لاحظت تلاعباً واضحاً من بعض المقاولين في تسليم المشاريع، مما ترتب عليه تأخير في درجة الاستفادة منها.

عالم لـ الحياة: تقارير كشفت إصابة شقيقي بـ السرطان منذ 8 أعوام

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328312>

جدة - أروى خشيفاتي
أعلن وكيل أمين جدة السابق الدكتور إبراهيم عالم (62 عاماً) الوصي على أخيه إسماعيل عالم بصك شرعي لـ «الحياة» تسامحه في قضية شقيقه الذي مكث في ثلجات الموتى مدة أربعة أيام ولم يتم تبليغ ذويه بوفاته، ولم يعلموا بها إلا من طريق الصدفة المحضة التي قادتهم إليها تسجيل ملاحظة «مجهول المرجع» على ملفه الطبي، على رغم التأكيد على أن كلا المستشفين (الملك عبد العزيز والصحة النفسية) لديه أرقام وأسماء الأشخاص الذين يمكن التواصل معهم في حال دعت الحاجة لذلك.

وقال عالم: «إن المشكلة تكمن في النظام الذي يوحى بتدني المسؤولية الاجتماعية والجودة النوعية في الأداء وتقييم الذات»، وأضاف ساخطاً: «إن العالم يتقدم باستخدامه للحكومة الإلكترونية والتقنية بينما أصبحت هذه التقنية بمثابة عبء على المجتمع لدينا»، كاشفاً تعرضه لهجوم من بعض الأشخاص الذين يعتقد أنهم من العاملين في المستشفيات، «هنالك من هاجمني شخصياً ومنهم من هاجم أسرتي وعملي بكلام جارح».

وأبان الدكتور عالم أن المستشفى كان يمارس على أسرته ضغطاً كثيفاً لتسلم أخيه المريض، مبرراً عدم زيارته كثيراً له في المستشفى باعتقاده أنه يستطيع إخراجه من المستشفى، ما يجعله يحدث فوضى عارمة داخل غرفة الزيارة والمستشفى، وتابع: «أنا شخص كثير الأسفار بناء على أعمالي الخاصة داخلياً وخارجياً، وفي الوقت الذي كنت فيه خارج المملكة وردني اتصال من مستشفى الصحة النفسية يفيد أن أخي مريض ويعاني من ضيق في التنفس واحتمال وجود ماء في الرئة وطلبوا مني الإذن في نقله إلى مستشفى الملك عبدالعزيز، فوافقت على الفور على اعتبار أنه التصرف المنطقي، وذلك قبل حدوث الوفاة بخمسة أو أربعة أيام، وأمرت أختي البالغة من العمر (80 عاماً) بضرورة زيارة إسماعيل في مستشفى الملك عبدالعزيز يوم الأحد ومن ثم عاودت زيارته يوم الخميس لكنها هذه المرة لم تجده وعند سؤالها عنه أخبروها بأنه غير موجود ما دعاها لمخاطبتي لمعرفة تفاصيل الموضوع وعند اتصالي بالمستشفى أخبرني الموظف أن أخي توفي ولكن لا يعرف متى تمت الوفاة بالضبط، فعدت سريعاً وعند ذهابي للمستشفى تمت إفادتي أن الوفاة حدثت يوم الإثنين الساعة الثانية و23 دقيقة ظهراً، أي أن الوفاة مر عليها أربعة أيام تقريباً ولدى اطلاعي على الملف الخاص بأخي وجدت أنه تم اكتشاف إصابته بسرطان الرئة قبل وفاته بأيام قليلة فقط»، وتساءل: «هل أن مستشفى في حجم الصحة النفسية لم يستطع معرفة مرض نزيل به مدة ثمانية أعوام؟، وهل من العقل وفاة شخص داخل المستشفى من دون إبلاغ ذويه بوفاته؟».

من جهته، أكد المدير العام للشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود في تصريح سابق إلى «الحياة»، أن التحقيق الخاص في قضية إسماعيل عالم شقيق وكيل أمين جدة السابق الدكتور إبراهيم عالم الذي تم نقله من مستشفى الصحة النفسية إلى مستشفى الملك عبدالعزيز وتوفي فيه ولم يتم إبلاغ ذويه بوفاته وتسجيله «متوفى مجهول هوية» لم يبدأ إلا منذ يومين فقط، إذ تجري متابعة تقرير الصحة النفسية ومستشفى الملك عبدالعزيز، عازياً التأخير الحاصل في التحقيق إلى إجازة موظف في مستشفى الملك عبدالعزيز، مشيراً إلى أن فترة عيد الأضحى يكون غالبية الموظفين خلالها في إجازة رسمية.

وأضاف: «على رغم ذلك استدعينا الموظف المعني، لكنه كان خارج جدة وما زلنا في انتظار حضوره خلال اليومين المقبلين»، لافتاً إلى أن تحديد العقوبة يعتمد على معرفة السبب والمتسبب، مفيداً أن المشكلة ليست واضحة حتى الآن بين مستشفى الصحة النفسية ومستشفى الملك عبدالعزيز، وذلك لوجود جزء منها يتحمل كل طرف منهما. واستدرك: «في

حال التأكد من تبليغ الصحة النفسية لشقيقة المتوفى بنقله إلى مستشفى الملك عبدالعزيز فسيتم التحقيق مع المستشفى ومعرفة سبب عدم إبلاغ ذوي المتوفى بوفاته»، واعداً بأنه سيتم استكمال إجراءات التحقيق خلال اليومين المقبلين كحد أقصى. وعن الضمانات المقدمة لعدم تكرار مثل هذه الحوادث، أوضح باداود أن معرفة السبب والآلية التي أحدثت الخطأ هي الأساس، وهذا ما يعكف برنامج الجودة في الشؤون الصحية على متابعته لمنع تكرارها، أما حول شمولية العقاب، فأشار إلى أنه سينحصر في المتسبب المباشر في هذه المشكلة، مبيناً أن مدير المستشفى غير مسؤول عن خطأ موظف أو مسؤول في قسم أخفق في أداء عمله، إلا في حال ثبوت وجود دور لمدير المستشفى في هذا الإخفاق. وحاولت «الحياة» الاتصال بإدارة مستشفى الملك عبدالعزيز لأخذ رأيهم حول القضية ولم تجد أي تجاوب.



الداخلية: عقوبات مشددة تحد من تلاعب المعارض في إجراءات ملكيات السيارات

المصدر: جريدة الحياة الإحد17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328307>

جدة - أحمد العمري

وضعت وزارة الداخلية قيوداً وعقوبات مشددة للحد من تلاعب معارض السيارات ونظمت إجراءات نقل الملكيات خصوصاً بشأن المركبات الثمينة التي تكثر سرقتها، كاشفة إعادها دراسة شاملة تختص بأسباب سرقة السيارات وتزايد معدلها. وأكدت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن السبب الرئيس الذي أفضى إلى إجراء الوزارة هذه الدراسة المتخصصة هو علمها بضعف إجراءات عملية نقل الملكية التي تعتمد بصورة أساسية على نماذج المبيعات التي تتم من جانب معارض السيارات.

ورصدت وزارة الداخلية تهووناً في التدقيق وعدم جدية إجراءات المبيعات في هوية أطراف المبيعة، مؤكدة أن المعرض نفسه قد يكون طرفاً في عملية التحايل وتمرير إجراءات نقل الملكية، وكذلك التأخر في إدخال بيانات المركبات المسروقة في الحاسب الآلي مما يسهل عملية نقل المركبة. وأشارت المصادر إلى توجيه مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف القاضي بدرس إجراءات نقل ملكيات السيارات من جانب الإدارة العامة للمرور، ووضع قيود وعقوبات صادرة للحد من تلاعب المعارض وخصوصاً السيارات الثمينة التي تكثر سرقتها. وأفادت المصادر أن الموضوع تم درسه من جميع الجوانب والاستناد على ما جاء بها من الأنظمة المرورية التي نظمت عملية البيع والشراء وإجراءات نقل الملكية، وقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات بهذا الخصوص، تضمنت إلزام أصحاب معارض السيارات بتعيين موظفين سعوديين خصوصاً مهمة «الكاتب» لتنفيذ عمل المبيعات والتأكد من هوية الأطراف (البائع - المشتري) وتطبيق المعلومات المدونة في رخصة السير على المركبة وختم العقود. كما شددت التوصيات على أن السيارات التي يزيد ثمنها على 100 ألف ريال فما فوق يكون تسديد المبلغ من طريق الوسائل المصرفية مثل الشيك أو التمويل وغيرهما، أيضاً نصب لوحات إرشادية في المعارض والوكالات والصالات تتضمن التعليمات الخاصة بالمرور في ما يختص بالبيع والشراء وبيان حقوق البائع والمشتري. وأخيراً ألزمت التوصيات الوكالات والصالات والمعارض بوضع حراسات أمنية من الكوادر السعودية للحد من عمليات سرقة السيارات التي تكثر في هذه الأماكن.

الشورى يناقش تعديل المادة 14 من نظام الضمان الصحي

المصدر: جريدة الوطن الأحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=75639&CategoryID=5

الرياض: مشاري الماضي 2011-11-13 12:54 AM

يستأنف مجلس الشورى أعماله اليوم عقب إجازة عيد الأضحى حيث يناقش في جلسته العادية برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقريرين السنويين للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للسنتين المائيتين 1428/1429-1430/1431، ويستمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن طلب تعديل المادة "14" من نظام الضمان الصحي التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي والمعاد دراسته عملاً بالمادة "17" من نظام مجلس الشورى.

وأوضح الأمين العام المساعد للمجلس أحمد اليحيى في تصريح إلى "الوطن"، أن المجلس سبق أن درس تعديل المادة 14 من نظام الضمان الصحي التعاوني، وأعيد الموضوع لدراسته في المجلس وفقاً للمادة 17 من نظام المجلس بعد أن رأى مجلس الوزراء إجراء بعض التعديلات الطفيفة على تلك المادة المراد تعديلها، مشيراً إلى أن المادة 14 تختص بإلزام صاحب العمل بدفع أقساطه عن العاملين لديه ممن ينطبق عليهم هذا النظام وأفراد أسرهم المشمولين معه بوثيقة الضمان الصحي التعاوني. وتتناول المادة أيضاً العقوبات المقررة في حال إخلال شركات التأمين التعاوني أو مقدمي الخدمات الصحية بالتزاماتها المحددة في الوثيقة، ومخالفة ما ورد في المادة، إضافة إلى إيجاد لجنة تشكل بقرار من مجلس الوزراء لتتولى النظر في مخالفات أحكام النظام الصحي التعاوني أو لائحته التنفيذية، وتطبيق العقوبة المناسبة المنصوص عليها في هذه المادة، والنظر في مطالبات التعويض الناشئة من مخالفة أحكام النظام ولائحته التنفيذية ضد مقدمي الخدمة أو أصحاب العمل. ويستمع المجلس أيضاً إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للسنة المالية 1430/1431، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للسنة المالية 1430/1431. ويستمع مجلس الشورى اليوم إلى وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله والشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين تنفيذاً لرغبة الوزيرين والمجلس، للرد على استفسارات الأعضاء حول تقارير الوزيرين. وأكد أمين عام مجلس الشورى المساعد أحمد اليحيى في تصريح إلى "الوطن" أن المجلس سيستكمل مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقريرين السنويين للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للسنتين المائيتين 1428/1429-1430/1431. وتناقش الجلسة أيضاً تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن طلب التصديق على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووحدة التحريات المالية في مملكة هولندا للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويستمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئية بشأن مشروع تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء، إلى جانب مناقشة تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن مشروع القواعد الخاصة بتمويل ورعاية المواد التلفزيونية والإذاعية في وزارة الثقافة والإعلام.

في مؤتمر صحفي عقده مع وزير الجامعات البريطاني د. العنقري: انطباق الشروط على المرشح للابتعاث لا يعني بالضرورة قبوله

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/13/article682788.html>

الرياض- عبدالله الحسني
أكد وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري حرص الوزارة على مناقشة مجالات الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي بالمملكة ونظيراتها في بريطانيا والتعاون الثنائي المباشر بين الجامعات السعودية والبريطانية والعناية بالجودة في الجامعات وربط التعليم بالجامعات بما يلبي حاجات سوق العمل .
جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد مساء امس بمقر الوزارة مع وزير الجامعات والعلوم البريطاني ديفيد ويليتس والوفد المرافق له وكشف الدكتور العنقري عن وجود عدد كبير من الطلاب السعوديين الملتحقين بالجامعات البريطانية مشيراً الى ان هذا الأمر يحتاج معه الى تنسيق مستمر بين المسؤولين في البلدين حتى يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة و اضاف: كان الغرض من هذه الزيارة، أن يتعرف الوزير البريطاني على الفرص التي يحتاجها الطلاب السعوديون من حيث مستوى الجامعات والتخصصات التي يريدون الالتحاق بها ولا يجدون فيها فرصاً .
واوضح وزير التعليم العالي ان الوزارة تسعى من خلال هذا اللقاء الى مساعدتهم في هذا الجانب أو حتى يقوموا بتسهيل للطلاب حتى يحصلوا على أفضل الفرص زيادة فرص التعاون بين الجامعات السعودية والبريطانية .
ولفت الدكتور العنقري الى انه كان من ضمن الملفات التي تم بحثها خلال اجتماعات المسؤولين في الرياض هناك جامعات جديدة تحتاج لخبرة وتعاون مع بعض الجامعات المميزة مع دول مختلفة ومنها بريطانيا، لمساعدتها ومساندتها في إنشاء برامج علمية ذات مستوى علمي . وحول عدم قبول بعض المتقدمين لبرنامج الابتعاث الخارجي على الرغم من انطباق الشروط عليهم قال: الشروط المحددة هي الحد الأدنى المطلوب للتقدم على الترشح، ولكن هذا لا يعني أن كل شخص انطبقت عليه هذه الشروط سيتم قبوله، هناك عدد محدد من المقاعد المتاحة للابتعاث... فأفضل طلاب بحسب عدد الطلاب المتاحة ممن تقدموا وانطبقت عليهم هذه الشروط، سيؤخذ أفضل الطلاب ممن تقدموا للحصول على البعثة بحسب المقاعد المتاحة .وما إذا كان تمت مناقشة زيادة أعداد المبتعثين إلى بريطانيا، قال: ما تم مناقشته هو إتاحة الفرصة أمام الطلاب السعوديين للالتحاق بالجامعات البريطانية المتميزة بأعداد أكبر وفي تخصصات مطلوبة في سوق العمل كما تم الانتهاء من التأمين الطبي على الطلبة السعوديين في بريطانيا، وستأتي بقية دول الابتعاث الأخرى بالتدريج، التأمين الطبي في بريطانيا .
من جانبه أكد الوزير البريطاني بأن بلاده تسعى للقضاء على مشكلة تجمع الطلاب السعوديين في بعض الجامعات البريطانية، لافتاً إلى أن بريطانيا تحترم الثقافات الأخرى ما دامت شعوب تلك الثقافات تتقيد بالأنظمة البريطانية وأوضح الوزير البريطاني بأن بلاده قامت خلال الفترة الماضية بإغلاق نحو 450 معهداً وهماً تدرس اللغة الإنجليزية.

عائلة المعتقل الدوسري: الحبس الانفرادي أصابه بالانهيار

عصبي

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328322>

الرياض - ناصر الحقباني
أكد قريبٌ للطالب السعودي خالد علي الدوسري المحتجز في الولايات المتحدة بتهمة الإرهاب أن الدوسري أصيب بالانهيار العصبي، لأنه ظل طوال الفترة الماضية في سجن انفرادي جعله يتحدث عن أمور غير معروفة ورؤى وهمية. وقال تركي الدوسري - عم الدوسري - لـ«الحياة» أمس: «لمس ذوو خالد مرضه خلال اتصال هاتفي أجروه معه، إذ لاحظوا اختلافاً في أسلوب تعاطيه معهم، وبالتأكيد فإن السجن الانفرادي كان سبباً في إصابته بالانهيار العصبي، فالرزانة والثقة بالنفس التي كان عليها سابقاً فقدت، وأصبح يتحدث عن أمور غير معروفة، ورؤى وهمية ومعتقدات غير مفهومة، ويتركز معظم حديثه عن الخوف على أسرته من أن يسلكوا الطريق ذاته الذي سلكه». وأضاف أن عائلة خالد (21 عاماً) الذي وجهت له تهمة الإرهاب وستجري محاكمته في 9 كانون الثاني (يناير) (المقبل)، تتصل به كل أسبوع، وأنه كان بصحة جيدة عند دخوله الحجز الانفرادي. وناشد عمه الجهات المعنية بالنظر إلى وضعه الصحي والإنساني قبل القانوني، لاسيما أن والده أدخل المستشفى بسبب ارتفاع ضغط الدم والسكري منذ سماعه بأوضاع ابنه داخل السجن.
وذكر الدوسري العم أن وزارة الخارجية السعودية سهلت إجراءات سفر والد خالد وشقيقه إلى ولاية هيوستن لمقابلة ابنهم في مقر السجن بالتنسيق مع القنصلية السعودية هناك، لكن والده لم يتمكن من إكمال اللقاء بسبب إصابته بوعكة صحية فور مشاهدته ابنه عبر الحاجز الزجاجي.
وكان المحامي الأميركي رود هوبسون الذي يدافع عن الطالب الدوسري تقدم بطلب إلى محكمة في لوبوك بولاية تكساس لتقويم حالته العقلية، وأبلغ المحكمة بأن المعاینات تشير إلى أن الدوسري يعاني «إعاقة عقلية كبيرة تشمل الرؤى الوهمية والمعتقدات». وذكر أن هيئة الدفاع عن الطالب السعودي تتوقع أن تعول على الدفع بأنه كان مصاباً بالجنون وقت وقوع الجريمة التي اتهم بارتكابها.
يذكر أن السلطات الأميركية احتجزت الدوسري في شباط (فبراير) الماضي بتهمة الإعداد لشن هجوم بالقنابل على سدود ومفاعلات نووية وعلى مقر إقامة الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش في تكساس.

الأحوال المدنية: تسديد المخالفات ليس شرطاً لإصدار بطاقة الهوية

المصدر: جريدة الحياة الإحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328243>

الرياض - حسين النعمي
شددت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية على أن تسديد المخالفات ليس شرطاً لإصدار بطاقة الهوية الوطنية، مشيرة إلى أنها مددت ساعات العمل في جميع فروعها ومكاتبها وأقسامها النسائية حتى الخامسة مساءً لاستيعاب مراجعيها وتنوي افتتاح مكاتبين آخرين شرق الرياض وغربها لتسهيل إنجاز المعاملات.
وقالت «الأحوال المدنية» في بيان أمس: «تمديد الدوام في جميع فروع الأحوال المدنية والأقسام النسائية في المناطق والمحافظات كافة حتى الساعة الخامسة عصراً، جاء بعد إحصائيات وقياس إنتاجية الخدمات التي تقدمها الأحوال المدنية للمواطنين والمقيمين، والهدف من هذا الإجراء إتاحة أكبر قدر من الوقت للعملاء لإنجاز طلباتهم، ومضاعفة الإنتاجية»، مشيرة إلى أن التكليف ليس لجميع الموظفين وإنما بالقدر المناسب مع حجم العمل المتوقع، لا سيما أن تعليمات صدرت سابقاً بإيقاف العمل ببطاقات الأحوال المدنية التي تنتهي عامي 1433 / 1434 هـ في موعد أقصاه 27 / 12 / 1432 هـ، إضافة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد التعميم بإيقاف بطاقات الأحوال المدنية التي تنتهي عامي 1436 / 1435 هـ.
وأشارت إلى أن مكاتب الأحوال المدنية تشهد مواسم يتضاعف فيها العمل وزيادة عدد المراجعين، خصوصاً بعد إجازات الأعياد وعطلة منتصف العام الدراسي والإجازة الصيفية، لافتة إلى أن جميع إجراءات تسجيل الواجهات (مواليد - زواج - طلاق - وفاة) وإصدار البطاقات واستبدالها غير مرتبطة بنظام تسديد المخالفات لأن ذلك لو تم لترتب تأخر في التسديد، وبالتالي تكليف المراجع بدفع غرامه تأخير.
وذكرت المواطنين ذوي البطاقات التي لم تصدر من خلال نظام البصمة الذين يرغبون في تسجيل واقعاتهم، بأن عليهم عند الدخول لموقع الأحوال على البوابة الالكترونية تسجيل موعد تجديد بطاقة وتسجيل واقعة، وإحضار البطاقة السابقة وصورتين لأن سجل الأسرة لا يصدر إلا من خلال نظام البصمة.
من جهته، ذكر مستشار الوكالة لشؤون المواقع بالمديرية العامة للجوازات سليمان السحيم لـ«الحياة»، أن الأحوال المدنية تعمل على افتتاح فروع للأحوال شرق العاصمة وغربها، مشيراً إلى أن هناك توجهاً للأحوال المدنية لاستحداث مكاتب مساندة موزعة على المراكز التجارية في جميع المناطق والتي بلغ عددها حتى الآن 12 مكتباً في كل منطقة.
وأضاف أن مواسم العودة من الإجازة للأعياد والعطل الرسمية تشهد إقبالاً كبيراً على مراكز الأحوال المدنية ولذلك تم تمديد ساعات العمل بجميع الفروع حتى الخامسة عصراً، نافياً اشتراط تسديد المخالفات لإصدار البطاقة: «إصدار البطاقة واستبدالها غير مرتبط بنظام تسديد المخالفات لأن ذلك يؤدي إلى تأخر التسديد، وبالتالي دفع المراجع غرامة تأخير.»

الصحة تطوي قيد 8 موظفات بمستشفى النساء والولادة بالأحساء

المصدر: جريدة اليوم الاحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م
<http://www.alyaum.com/News/art/35726.html>

عادل التركي - الدمام

أصدر المدير العام للشؤون الصحية بمحافظة الأحساء قرارا يقضي بطي قيد 8 موظفات كن يعملن في مستشفى النساء والولادة بالأحساء، وتضمن القرار تصفية جميع حقوقهن واسترداد جميع ما انفق على دراستهن بالمعهد الذي درسن فيه، وجاء قرار صحة الأحساء بموجب عدم وجود التصنيف المهني للمعهد الذي منحهن الشهادة التدريبية التي ترخص لهن مزاولة العمل في المجال الطبي بوظيفة مساعدة صحية .. كما أن المعهد - بحسب ما جاء في قرار الفصل - غير مسجل في هيئة التخصصات الصحية، .. وللوقوف على حقيقة هذا الموضوع .. تصفحت « اليوم » أوراق هذه القضية فجاءت مجريات التحقيق على نحو مما يلي :

بداية القصة

(علا الدهنين) إحدى الموظفات اللاتي شملهن قرار الفصل .. تحدثت علا حول قصة تدريبها وعملها ثم فصلها فقالت : « كانت البداية بدراستنا في معهد هجر ضمن برنامج معد من قبل جمعية فتاة الأحساء الخيرية بالتعاون مع المعهد على مسمى مساعدات تمرريض، وكانت فترة الدراسة والتدريب بين 8 إلى 9 أشهر، وكانت الدراسة نظرية فيما كان التطبيق بالمستشفى، وقد التحقت بـ(مستشفى الولادة والأطفال)، بعدها حولت أوراقني إلى مديرية الشؤون الصحية التي بدورها عملت لي اختبارا تحريريا ومقابلة شخصية مع نائبة إدارة التمريض مزنة الدوسري والتي وجهتني بعد المقابلة إلى إدارة التشغيل الذاتي لإتمام إجراءات وظيفتي، فذهبت إلى هناك لتطبيق أوراق الفحص الطبي واستكمال أوراق توظيفي، ولكنني فوجئت بأنهم يسألونني عن التصنيف الذي ليس لي به علم، علما بأن المعهد نفسه مصنف من قبل الهيئة للتخصصات الصحية، كما أنني سألت عما إذا كان هناك زميلات أخريات معي في نفس المشوار .. وكذلك عن أي معهد درسن فيه، ثم أنهم أفادوني بأنهم سيرفعون الأمر، وسيتم إفادتي لاحقا، .. وبعد عدة شهور تم الاتصال بي وأخبرت بأن أنهي إجراءاتي على أن يؤخذ تعهد علي بأنه إن لم أحضر ما يثبت التصنيف خلال 6 أشهر من تاريخ العقد سيتم فصلي، وفعلا تم إنهاء إجراءات الوظيفة والتحقت بالعمل منذ 7 أشهر خلال عام 1431 هـ، وفي هذه السنة تحركت مع إحدى زميلاتي فذهبنا إلى المعهد والمديرية والتشغيل الذاتي لإيجاد حل .. ولكن دون جدوى! »

سنتين ضائعة

وتتابع علا باستطراد : « .. وبدون أن نمح فرصة ثانية جاء قرار فصلنا بتاريخ 1432/8/1 هـ، وتم الرفع من قبل مدير الشؤون الصحية حسين الرويلي إلى أمين عام هيئة التخصصات الصحية للنظر في موضوعنا، وأوقفنا عن العمل حتى يأتينا الرد، وجاء الرد بأن يتم استرداد كامل حقوقنا ورسوم الدراسة والتحاقنا بالبرامج التي حددتها هيئة التخصصات الصحية، ولكن لم يأت الرد حول ماهية الشروط والدورات، وكان رد أمين عام هيئة التخصصات وكذلك قرار فصلنا من مديرية الشؤون الصحية وتصفية جميع مستحققاتنا، وتساءلت علا : « أي حقوق تلك التي لا نعلم من أين نجدها ولا من سيأتي بخبرها؟ ومن يعوضنا عن تدمير طموحنا ومعاناة عائلاتنا وإنفاقهم على دراستنا؟ لاسيما أن رواتبنا لم تبلغ الحد الأدنى من الأجور بسبب هذا التصنيف الذي لم ينصفنا، فأين المصداقية؟ وأي سنين ضائعة فيها حقوقنا؟ » وناشدت علا صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية بالنظر في موضوعهن وإعادتهن إلى عملهن .

ريپورتر

وتتفق هـ.ع مع كل ما جاءت به زميلتها علا، وعبرت عن استيائها لهذا الخبر، وقالت : « تكمن المشكلة في المعهد، إذ أن مسمى الشهادة (معاون صحي)، بينما الذي ذكره لنا المعهد اسم البرنامج (مساعد صحي)، وهناك اختلاف بين المسميين، فمعاونة صحية بمعنى « ريپورتر » أو مراسلة صحية، بينما كانت الدراسة غير هذا التخصص، ولا يمكن أن نجتمع بين

وظيفتين، وأرى أن المشكلة من المستشفى نفسه، وإلا فلماذا يوظفونا ممرضات بموجب اختبار ولما وفقنا في الاختبار والمقابلة الشخصية فصلونا؟! وهل يحق للمستشفى أن تفصل موظفا بعد عمل عام ثم يطالب بالتصنيف؟! أعتقد أن هذا ليس من العدل؟» .

التصنيف

وفي سياق الحديث قالت ف. ح: «تلقيت الخبر وأصبت بصدمة نفسية، وكان الموضوع صعبا علي للغاية، خاصة وأني أعول أسرة بعد وفاة الوالدة رحمها الله، فضلا عن أننا عائلة كبيرة وحالتنا المادية صعبة، وعندما كنت في المستشفى كنت أحمل حملا كبيرا فضلا عن ضعف الراتب ووسائل المواصلات التي ندفعها يوميا، فكان توقيت الفصل مزعجا .. فقد كان قبل شهر رمضان ومرورا بالأعياد، وبالتالي أصبحت حالتنا أصعب .. فلم أستطع توفير حاجيات البيت، وكذلك مصاريف العيد، ولم يكن هذا الخبر بالحسبان»، ومن جانب آخر أضافت ف. ح متسائلة: «كيف لي أن أحصل على التصنيف وأنا دراستي مساعدة صحية؟ ولم أترك مستشفى ولا مستوصف ولا شركة إلا وقدمت عليها من أجل الوظيفة ومساعدة الوالد - الذي لا يملك إلا مكافأة الضمان الاجتماعي - في أعباء الحياة».

أمل العدول

ومن جهتها قالت مريم الناصر: «تقدمت بكتاب إلى مدير الشؤون الصحية لعلني أجد من يقف معنا في هذه المحنة، وأن أجد بصيص أمل للعدول عن القرار، إلا أن جميع محاولاتي لم تنجح رغم وعده لنا بأنه سوف يقوم بالنظر في وضعنا او سوف يحولنا إلى المنشآت الصحية الخاصة، وهذا بعد أن دفعت كامل المبلغ للمعهد والتطبيق فيما يقارب 10 آلاف ريال، وكانت دراستي لأكثر من عشرة أشهر، وقمت برفع خطاب إلى مدير المعهد إلا أنه لم يرد علي حتى الآن».



أمير الحدود الشمالية : الأوامر الملكية تأتي في إطار السياسة

الحكمة التي خطها خادم الحرمين

المصدر: جريدة الرياض الأحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/13/article682685.html>

الرياض- واس

رفع صاحب السمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة الحدود الشمالية أسمى آيات الشكر وعظيم التقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله على الأوامر الملكية الكريمة التي أصدرها- أيده الله- وهي تعيين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وزيراً للدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز أميراً لمنطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز نائباً لأمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز نائباً لوزير الدفاع وصاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن محمد رئيساً للهيئة العامة للطيران المدني وتعيين صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز رئيساً لديوان سمو ولي العهد ومستشاراً له وهنأهم بهذه الثقة الغالية ، سائلاً الله أن يمدهم بعونه وتوفيقه لتحقيق ما يتطلع إليه ولأمر في هذه البلاد حفظهم الله . وقال سمو أمير منطقة الحدود الشمالية " إن هذه الأوامر الحكيمة التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله تأتي في إطار السياسة الحكيمة التي خطها حفظه الله في تسيير شؤون البلاد ورعاية مصالح الشعب بكل إخلاص وأمانة ولما يتمتع به أيده الله من حكمة سياسية متزنة ورؤى ثاقبة " . وأكد سموه أن ما تشهده المملكة في عهده الميمون من نقلة تحديث وتطوير شاملة في مختلف مناحي الحياة تمثل أنموذجاً رائعاً في تاريخ البلاد ودليلاً راسخاً على متانة العلاقة وقوة الروابط بين الراعي والرعية ، سائلاً الله أن يمد في عمر خادم الحرمين الشريفين وأن يسبغ عليه لباس الصحة والعافية وأن يحفظ عضده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وأن يديم على المملكة نعمة الأمن والرخاء.

أبها بلا غاز منذ أيام... والأزمة موسمية

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328220>

أبها - يحيى جابر
تشهد مدينة أبها خلال الأيام الحالية، أزمة في توافر الغاز، ما دفع مواطنين إلى الشراء من محال بيع الغاز خارج المدينة، بيد أن عدداً من المتعهدين ألقوا باللائمة على مصانع الإنتاج الخاصة بالغاز.
وبدأت أزمة الغاز في مدينة أبها منذ عيد الفطر الماضي، إذ أكد مواطنون أنها مشكلة تظهر في مواسم الأعياد والمناسبات المهمة في المنطقة، وأصبحت تمثل هاجساً لهم، كون الحصول على الغاز في الوقت الحالي صعباً للغاية.
وقال المواطن عبدالله آل يحيى: «حتى الآن لا نجد غازاً، كون عدد من المحال الموزعة له مغلقة تماماً في أحياء عدة، وليس هناك موزع للغاز في المدينة سوى محل واحد، معظم الأوقات مقفل، ما جعلنا نتقدم بشكوى ضده لدى الجهات المختصة».
وذكر فيصل عسيري أن سكان مدينة أبها اعتادوا على انقطاع الغاز خلال مواسم الأعياد، مطالباً المسؤولين بمتابعة هذه المشكلة، ومعاقبة المتسبب فيها.
وأضاف أن المعاناة لا تزال مستمرة، وأبواب المحال مغلقة، لأنه لا يوجد رادع لأصحابها، الذين يهدفون من تلك الممارسات إلى زيادة الأسعار.
وأكد يحيى عسيري أن هناك أزمة في الحصول على الغاز في مدينة أبها، خصوصاً في حيي «النميص» و«المنسك»، إذ إنهما بحاجة إلى فتح 10 محال، حتى توفر الغاز لسكانهما بشكل مستمر.
وأرجع عدد من المتعهدين (تحتفظ «الحياة» بأسمائهم) أزمة انقطاع الغاز في مدينة أبها إلى مصانع الإنتاج الخاصة بالغاز، مؤكدين أداءهم لواجبهم بالشكل المطلوب، ولا يوجد لديهم أي قصور.
ولفت مراقبون في «إنتاج الغاز» إلى أن المتعهدين يختلفون في تقديم خدماتهم، إذ إن بعضهم ملتزم بشكل مثالي، ولا تنقطع الخدمة عندهم، بينما آخرون سيئون لا يلتزمون بالخدمة، بسبب احتكارهم دون سواهم لمواقع وأحياء بعينها من دون رقابة عليهم.

التعليم العالي تخصص فترة للاعتراض على نتائج ترشيح الابتعاث

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/13/article682790.html>

الرياض - أحمد الحوتان

خصصت إدارة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي فترة للاعتراض على نتائج الترشيح في المرحلة السابعة من البرنامج وذلك لتحقيق مبدأ العدالة بين جميع الطلاب .
ذكر ذلك لـ "الرياض" وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البعثات المكلف الدكتور عبدالله موسى. داعيا جميع الطلبة الذين تقدموا لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وتنطبق عليهم شروط الابتعاث وقاموا بتسليم أوراقهم لمراكز التدقيق ولم تظهر أرقامهم ضمن المقبولين في إعلان نتائج المرحلة السابعة على موقع الوزارة ومراجعة وكالة الوزارة لشؤون البعثات في "كاونتر" برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي من الفترة 1432/12/18هـ حتى 1432/12/28هـ وذلك خلال فترة الدوام الرسمي أو من الساعة 4 مساء حتى الساعة 6 مساء أو إرسال الاعتراض على إيميل البرنامج kasp@mohe.gov.sa أو على هاتف البرنامج 2107533 (تحويلة 201 أو 178).

العمل تشدد على عدم الركون لها كمصدر دخل ثابت وتشترط الجدية في البحث عن عمل إعانات العاطلين تدخل حساباتهم بعد أسبوعين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/13/article682789.html>

الرياض- محمد الغنيم

يستلم العاطلون والعاطلات عن العمل بعد اسبوعين من الآن ولأول مرة إعانة العاطلين التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ضمن مجموعة من الحوافز والتنظيمات لدعم الباحثين عن العمل لتعزيز فرصتهم في الحصول على وظيفة.

وستدخل الإعانة البالغة (ألفي ريال) مباشرة في حسابات المستحقين ممن تنطبق عليهم الشروط ابتداءً من 1 محرم المقبل حيث تقرر تسديد الدفعة الأولى للمتقدمين للبرنامج الذين حققوا شروط الاستحقاق ولم تتوفر لهم فرصة الحصول على وظيفة غرة الشهر المقبل ممن قدموا كافة المعلومات المطلوبة قبل انتهاء المواعيد الزمنية المحددة لاستكمال البيانات بوقت كاف.

وعلمت "الرياض" أن صرف الإعانة للمستفيدين سيتم عبر حوالات مصرفية إلى البنوك المرتبطة بأرقام حساباتهم (آيبان IBAN) التي سجلوها في البرنامج ولن يتم الصرف بأي طريقة أخرى غير ذلك، كما أن تسديد الدفعات اللاحقة شهرياً سيكون مشروطاً ببقاء الشخص المعني مؤهلاً ومستحقاً لاستلامها، إضافة إلى ذلك فإن برنامج "حافز" لا يقتصر على الدعم بمخصص مالي للباحثين عن العمل، بل يشمل أيضاً عناصر أخرى يأتي من ضمنها توفير برامج تدريب وتأهيل خلال فترة استحقاقهم وذلك لدعم وزيادة فرصهم في الحصول على الوظيفة المناسبة التي تلبي تطلعاتهم. واشترطت وزارة العمل لضمان استمرار المستحقين في الحصول على إعانة البحث عن العمل الاستمرار في البحث بجدية عن عمل يناسبهم، وتحديث بياناتهم بشكل دوري ومنتظم عن طريق الموقع الإلكتروني، كما اشترطت لذلك إكمال الدورات التأهيلية أو التدريبية والتي سوف يوفرها لهم صندوق تنمية الموارد البشرية، مشيرة إلى أن دقة بيانات العاطل المدخلة تساعده في الحصول على الفرص التدريبية والتوظيفية المناسبة.

رئيس ديوان المظالم يؤكد على سرعة البت في القضايا

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338031>

لطفی عبد اللطیف - الرياض

أكد رئيس ديوان المظالم الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار على عظم الامانة التي اوكلت الى قضاة الديوان، مطالباً القضاة بسرعة البت في القضايا المنظورة أمامهم، وإيصال الحقوق لأصحابها، جاء ذلك في حفل المعايدة الذي اقامه الديوان أمس في اول ايام الدوام الرسمي بعد إجازة عيد الاضحى بحضور رئيس المحكمة الإدارية العليا الشيخ محمد بن فهد الدوسري وقضاة ومنسوبي الديوان حيث تبادل الجميع التهاني.

وفي بداية اللقاء رفع رئيس الديوان التهنئة لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بمناسبة عيد الاضحى المبارك، كما رفع التهنئة بنجاح موسم حج هذا العام.

وأشاد معالي الشيخ النصار بالأوامر الملكية الكريمة التي صدرت بتعيين عدد من أصحاب السمو الملكي الأمراء وعلى رأسها تعيين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية و صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز وزيراً للدفاع وصاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبدالعزيز أميراً لمنطقة الرياض مشيداً ببقية الأوامر الملكية الأخرى، كما أوصى معاليه منسوبي الديوان بعظم الأمانة التي أوكلت للجميع حاثاً أصحاب الفضيلة القضاة على سرعة البت في القضايا وإيصال الحقوق لأصحابها، سائلاً الله أن يعيد هذه المناسبة على الجميع وهم بصحة وعافية.

كرامة الطلاب وحقوق المعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111113/Con20111113456212.htm>

المحافظة على كرامة الطلاب وحفظ حقوقهم في المدارس ورفض كل ما يمكن أن يشكل مسا بكرامتهم أو انتقاصا من حقوقهم ليس مجرد نظام تحرص عليه وزارة التربية وتؤكد على إدارات التعليم بضرورة تطبيقه، بل هو عمل تربوي في حد ذاته من حيث إن المدارس هي المسؤولة عن غرس مفاهيم الكرامة وحفظ الحقوق والتصدي لكل ما يمكن أن يتعارض مع هذه المفاهيم مما يكون فيه مس بالكرامة أو إهدار للحقوق.

إن أخطر ما يمكن أن يتعارض مع العمل التربوي أن يفرط بعض القائمين عليه في القيم التي ينبغي عليهم غرسها في نفوس الطلاب، بل أن يكون مسلكهم مع الطلاب منافيا لتلك القيم، ذلك أن نتيجة ذلك تخريج أجيال لا تستوعب مفهوم الكرامة ولا تحرص على حقوقها وكذلك على حقوق الآخرين.

وما يمكن أن يحدث في مدارس البنين يحدث في مدارس البنات كذلك، إذ أن لهن نفس الحقوق كما ينبغي أن يكون لهن نفس النصيب من الحفاظ على كرامتهن ومواجهة كل ما يمكن أن يكون مسا بها أو تطاولا عليها.

وحقوق الطالبات والطلاب لا تتفصل عن حقوق المعلمات والمعلمين، فكما ينبغي أن تصان حقوق هؤلاء ينبغي أن تصان حقوق أولئك، فالعملية التربوية عملية متكاملة لا تتفصل أطرافها ولا يمكن أن يتحقق جانب منها في ظل غياب تحقق الجانب الآخر.

وإذا كانت كثير من التجاوزات تعد اختراقا للنظام فإن المطلوب وجود أجهزة رقابية تحرص على متابعة تنفيذ الأنظمة ولا تتوانى عن تشديد العقوبة ضد كل من يتجاوزها أو يفرط فيما يمكن أن يكون صونا للحقوق وحفظا للكرامة.

جازان: توقيف شاب تسبب في وفاة والدته وجدته

المصدر: جريدة الحياة - العدد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011 م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328238>

جازان - «الحياة»

أوقفت الأجهزة الأمنية في منطقة جازان شاباً تسبب في وفاة والدته وجدته، بعدما أشعل النار في أثاث منزل عائلته مساء أول من أمس (الجمعة)، ما أدى إلى اختناقهما قبل وصول فرق الدفاع المدني. وأوضح المدير العام للدفاع المدني في منطقة جازان العميد حسن القفيلي أن التحقيقات والتحريات التي أجراها رجال الدفاع المدني في محافظة فرسان كشفت عن جنائية حادثة الحريق الذي وقع في منزل شعبي بحي الرفاعية، ما أسفر عن وفاة امرأة ووالدتها.

وذكر الناطق الإعلامي في مديرية الدفاع المدني بمنطقة جازان بالنيابة الملازم أول مصلح الغامدي، أن مركز الدفاع المدني في فرسان تلقى نداء استغاثة حول اشتعال النيران في منزل بحي الرفاعية، وتم تحريك فرق إطفاء، وإنقاذ، وإسعاف إلى الموقع، وتمكنت من تطويق النيران المشتعلة، لافتاً إلى تسليم كامل ملف القضية لشرطة فرسان كونها جهة الاختصاص.

وأكد مصدر في الدفاع المدني أن أحد أفراد العائلة أقدم على إشعال في أثاث المنزل عند المدخل، وأغلق الباب، ورفض تمكين الضحيتين من الهرب، ما أدى إلى اختناقهما ووفاتهما، مشيراً إلى أن الجاني اعترف بشرائه وقوداً، واستعمله في الحادثة.

من جانبه، أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان النقيب عبدالله القرني أن شرطة فرسان باشرت حادثة الحريق بعد إحالة القضية من الدفاع المدني لوجود شبهة جنائية.

وأضاف لـ«الحياة»: «تم القبض على أحد المواطنين الذين يشتبه بأنه من أشعل النار بجوار الغرفة التي كانت بها المتوفتان»، لافتاً إلى أن التحقيقات لا تزال جارية في ملابسات الحادثة.

وذكر جار العائلة (فضل عدم ذكر اسمه) أن الابن طلب مبلغاً من المال من والدته وجدته، لكنهما رفضتا طلبه، ودخلتا إحدى الغرف، وبعدها أشعل الشاب النار في الأثاث احتجاجاً على عدم إعطائه المبلغ.

وأضاف أن أبناء المتوفاة حاولوا إطفاء الحريق إلا أنهم لم يستطيعوا ذلك، ما أدى إلى نقص كمية الأكسجين في الغرفة وزيادة أول أكسيد الكربون، الذي تسبب في وفاتهما.

وفد بريطاني يبحث مشكلة تكديس المبتعثين ويؤكد إغلاق

450 كلية وهمية

المصدر: جريدة الحياة 17 اذار 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328226>

الرياض - ظافر الشعلان

بحث مسؤولون بريطانيون زاروا الرياض أمس مع وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري، مشكلة تكديس المبتعثين السعوديين في جامعات بريطانية. وأكدوا إغلاق 450 كلية وهمية تدرس اللغة الإنكليزية بجودة منخفضة. وذكر وزير الجامعات والعلوم البريطاني ديفيد ويليتس عقب لقائه العنقري أن المباحثات مع وزير التعليم العالي السعودي شملت «نسخ خيوط» لحل مشكلة تكديس الطلاب السعوديين في جامعات معينة، مشيراً إلى أن بإمكان الطلاب السعوديين الاطلاع على الخبرات العريقة في مجال العلوم والثقافة. وعقب أن دعا ويليتس الجانب السعودي إلى إلحاق المبتعثين السعوديين بكلّيات ومعاهد تدرس اللغة الإنكليزية بطريقة مميزة، أكد أن السلطات البريطانية أغلقت أكثر من 450 كلية وهمية تدرس اللغة الإنكليزية بجودة منخفضة. وقال: «من حق المبتعثة السعودية ارتداء الحجاب الشرعي، وبلدنا يحترم ثقافات وتقاليد للطلاب والطالبات بشرط احترامهم القوانين البريطانية». من جهته، أكد العنقري انتهاء وزارته من «تغطية» جميع المبتعثين السعوديين في الجامعات البريطانية بالتأمين الطبي. وقال: «الشروط التي حددتها وزارة التعليم العالي في ما يخص الابتعاث تعني الشروط للتقدم للبعثة وليس القبول النهائي للدراسة والحصول على البعثة، ويتم اختيار الأفضل من الذين تقدموا للابتعاث بحسب عدد المقاعد الشاغرة». وكان الوفد البريطاني اجتمع بمديري جامعات سعودية حكومية وأهلية لمناقشة مجالات الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي في البلدين، وربط التعليم بالجامعات بما يلبي حاجات سوق العمل، وأوضاع الطلاب السعوديين الدارسين في بريطانيا.

مطلقتان ترعيان 10 أبناء بعد فرار الأب وإصابة الابن الأكبر بخمسة أمراض الشؤون الاجتماعية تبدي رغبة في بحث الأسرة وتسجيل أفرادها نظامياً

المصدر: جريدة الوطن الأحد 17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=75675&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2011-11-13 1:28 AM

وسط بيت شعبي تفوح رائحة الفقر من جنباته في حي غليل في جده، تجلس أم يوسف وأم فهد تنتظران بعين يملؤها اليأس ونظرات حائرة بين أبنائهما العشرة واحتياجاتهم التي ينوء بها الرجال.. للوهلة الأولى يخيل لك أنهما أختان، بينما هما ضررتان وحدهما اللؤس، مطلقتان لمواطن قرر التخلي عن أبوته ومسؤولياته وتركهما تغرقان في الفقر والحاجة لينطلق بحثاً عن ثالثة يشقيها.

ولا تتوقف مأساة المراتين عند الفقر فحسب، بل أبى المرض إلا أن يكون شريكاً فاعلاً في مأساتهما، فالابن الأكبر يوسف (18 عاماً) تكالبت الأمراض على جسده النحيل، في ظل ضيق ذات اليد وفقدان الهوية التي حرمتها وإخوانه وأخواته الإعانة من الضمان الاجتماعي، بعد إصابته قبل 8 أعوام بمرض القلب وتورمت كبده والتهبت رئته كما أصيب بسرطان المثانة والسكري.

وتسرد أم يوسف (الزوجة الأولى) قصتها مع طليقها الذي اقترنت به قبل 23 عاماً في الطائف، مشيرة إلى أنها رزقت منه بخمسة أبناء، وبسبب مرض ابنها يوسف قرر الهرب والزواج من أخرى. وتحت ضغط أهلها، طلقت منه فأخذ منها أبناءها واختفى. وظلت تبحث عنهم 12 عاماً دون جدوى، إلى أن جاءها اتصال من زوجته الثانية (أم فهد) تخبرها فيه بأن أبناءها يعيشون معها في جدة.

وذكرت أنها صدمت حينما أتت إليهم وشاهدت حالتهم المزرية والمنزل المتهالك الذي يعيشون فيه وسط القوارض وكل أنواع الحشرات. وأضافت أن زوجها قرر فعلته مع زوجته الثانية، بعد أن زاد الحمل عليه وعجز عن تلبية متطلباتها وأبنائها الخمسة فقرّر تطليقها والفرار للزواج من ثالثة.

وقالت لـ "الوطن"، إنها وجدت أبناءها وأشقائهم من أبيهم يعانون عدداً من الأمراض، لا سيما الأنيميا بسبب عدم توافر أطعمة مناسبة لهم، مؤكدة أنهم حرموا جميعاً من التعليم بسبب عدم إضافتهم في حفيظة النفوس، التي حرموا بسببها من تلقي مساعدات من الضمان الاجتماعي.

وتضيف أنها صدمت حينما علمت أن ابنها يحتاج لزراعة قلب عاجلة، لكن حالته الصحية لم تسمح بإجراء تلك العملية، حيث قرر بعض الأطباء في أحد المستشفيات الحكومية إعطائه مسكناً حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

أما الزوجة الثانية أم فهد (يمنية الجنسية)، فأوضحت أنها حاولت قدر الإمكان مساعدة يوسف في علاجه من خلال بطاقة الأب في مستشفيات حكومية، وأنها كثيراً ما كانت تعجز عن الذهاب به إلى المستشفى بسبب عدم توافر ثمن المواصلات. وتخشى المطلقتان من انتقال المرض من يوسف لبقية الأبناء، خاصة أن جو البيت غير صحي، ولا تتوافر فيه أدنى

متطلبات المعيشة، كما أنهما مهددتان بالطرد من المنزل لعجزهما عن دفع الإيجار الذي يبلغ 900 ريال شهرياً أملتني بأن تجدا حلاً ليوسف بوضعه في أحد المستشفيات للاعتناء بحالته، ومد يد العون لهما بإيجاد مكان مناسب للعيش فيه، وحصول أبنائهم على هويات سعودية حتى يتمكنوا من الحصول على مساعدة الضمان الاجتماعي.

وفي اتصال هاتفي لـ "الوطن" بمدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبد الله آل طايوي، أكد أن وزارة الشؤون لم تدخر جهداً في مساعدة هؤلاء الأبناء من الذين تهاون أبائهم في تسجيلهم، مبدياً رغبته في بحث حالة الأسرة وتكليف الجهات المختصة لتسجيلهم حسب النظام، ثم رفع تقرير للوزارة ببيان سرعة صرف الضمان الاجتماعي للمستحقين من أبناء المرأتين .

وتشترط وزارة الشؤون الاجتماعية على الراغبين في الحصول على الضمان الاجتماعي أن يكونوا من حاملي البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة، والإقامة في نطاق خدمات المكتب المقدم له الطلب، مع "برنت" من الأحوال ودفتر العائلة الخاص بوالد المطلقة.

ومن ناحية أخرى، أكد مدير التطوير والعلاقات بالأحوال المدنية بمنطقة مكة المكرمة نزار معتوق أن إدارة الأحوال لن تدخر أي جهد ولن تقصر في مساعدة أبناء المملكة وفق النظام إذا توفرت الأوراق الرسمية المثبتة لذلك، كشهادة ميلاد وعقد زواج.



اختفاء طفلة في ظروف غامضة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328235>

لليوم الثاني على التوالي تبحث الجهات الأمنية في مركز الطوال الحدودي عن طفلة تبلغ من العمر ثلاثة أعوام من منزل ذوبها في قرية العافية الحدودية مساء أول من أمس (الجمعة).

وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة جازان النقيب عبدالله القرني أن شرطة مركز الطوال استلمت بلاغاً عن اختفاء الطفلة شهد حمدي (3 أعوام) مساء أول من أمس (الجمعة)، مشيراً إلى أن الجهات الأمنية تكثف البحث عنها.

وذكر أحد أقارب الطفلة أنه أثناء البحث عن الطفلة عثر على ملابس مشابهة للتي كانت تلبسها لحظة اختفائها.

وأكد شهود عيان أنهم شاهدوا امرأتين يمينيتين تقتادان طفلة تحمل نفس أوصاف الطفلة المختفية شهد.

وتعيش والدة الطفلة حالة نفسية صعبة بعد سماعها باختفاء طفلتها، في حين تعرض والدها مهدي حمدي إلى حالة إغماء.

وكانت فرق الشرطة والدفاع المدني وعدد كبير من المواطنين انتشروا في الأودية والشعاب للبحث عن شهد، لكنهم حتى الآن لم يعثروا عليها.

يذكر أنه انتشرت في الفترة الأخيرة قضايا اختطاف الأطفال من عصابات التسول اليمنية لاستدراج عطف الناس بعد تدريبهم لهذا الغرض.

التربية ترصد عدم تقييد مدارس المقررات بالضوابط

المصدر: جريدة الحياة الاحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328310>

جدة - أحمد العمري

رصدت وزارة التربية والتعليم خروقات من بعض المدارس الثانوية للبنين والبنات في عدم تقيدها بالضوابط المنظمة للقبول والتسجيل.

وطالبت وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير إدارات التربية والتعليم بالمناطق بتطبيق الضوابط المنظمة للعمليات الواردة في الأدلة والتعاميم الخاصة بتطبيق نظام المقررات في المدارس الحكومية والأهلية.

وشددت في تعميم (حصلت «الحياة» على نسخته منه) عدم تجاوز تسجيل عدد الطلاب في كل شعبة 35 طالباً أو طالبة، والتقييد بقبول الطلاب وفق رغباتهم في الاختيار من بين مدارس نظام المقررات ومدارس النظام القائم، وعدم اشتراط تقديرات معينة للقبول على اعتبار أن النظام مصمم لقبول جميع المستويات، وأيضاً قبول المحولين والمنقولين لنظام المقررات وفق لائحة المعادلات وطاقة المدرسة الاستيعابية، وكذلك التقييد بلائحة المعادلات للتحويل بين النظامين، وإتاحة ثمانين حصص دراسية في اليوم لتسجيل المقررات المطلوبة وإشغال ما تبقى من الحصص من الأنشطة الصفية وغير الصفية وبرامج الإرشاد الأكاديمي، وأخيراً عدم تسجيل مقررات غير مطلوبة في خطة الطالب الدراسية بغرض تسديد حصص الفراغ.

بدوره، طالب أستاذ طرق التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور أحمد أبو الحمانل بوضع ورش عمل وبرامج تأهيلية لمديري وكلاء المدارس الخاصة بنظام المقررات في المدارس الثانوية والعمل على التوعية بأهمية الطرق المتبعة والأهداف التي دفعت لتطبيق النظام.

وأكد لـ «الحياة» أنه يجب على وزارة التربية تخصيص فترة الإجازات أو ساعات الدوام الخارجية لعقد دورات ودبلومات خاصة بطرق وأنظمة آلية التعامل مع تلك البرامج باعتبار أهمية تطبيق النظام والضوابط ميدانياً. وحرصت وزارة التربية ممثلة في وكالة التخطيط والتطوير على تطبيق الخطة الدراسية لنظام المقررات في بعض المدارس الثانوية في قطاعي البنين والبنات وفق نموذج تطبيقي، مؤكدة أن المشروع يهدف إلى رفع الكفاءة الخارجية للتعليم الثانوي والوصول إلى تحقيق أهداف نظام المقررات المنشودة، اقتضت المصلحة التعليمية فيه الالتزام بضوابط محددة للوصول إلى التطبيق النموذجي الصحيح.

أمير الشرقية يصدر قرارات بتدوير 6 محافظين... والأمانة تدور 3 رؤساء بلديات

المصدر: جريدة الحياة الإحد 17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328189>

الخفجي - أحمد غلاب - النعيرية - مرزوق العازمي
وافق ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، على ستة قرارات إدارية أصدرها أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد، لتدوير عدد من المحافظين في المنطقة، إذ تقرر تكليف محافظ الجبيل عبد المحسن محمد العطيشان، للقيام بعمل محافظ حفر الباطن. كما تقرر تكليف محافظ الخفجي بدر محمد العطيشان للقيام بعمل محافظ الجبيل.

وتكليف محافظ النعيرية سليمان حمد بن جبرين للقيام بعمل محافظ بقيق. كما تقرر تكليف محافظ قرية العليا خالد عبد العزيز الصفيان بالقيام بعمل محافظ الخفجي. وتقرر تكليف صالح عيسى الجمعان للقيام بعمل محافظ قرية العليا. وتكليف ناصر جاسر الماضي للقيام بعمل محافظ النعيرية.

وأكد أمير الشرقية، أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز - ولي عهده «جعلت المواطن في أولى اهتماماتها». ودعا الجميع إلى «بذل كل الجهود لخدمة المواطنين في جميع القطاعات في المنطقة، وتيسير أمورهم، وحفظ كراماتهم». إلى ذلك، باشر كل من محافظ النعيرية ناصر الماضي، ومحافظ الخفجي خالد الصفيان (محافظ قرية العليا سابقاً)، ومحافظ قرية العليا الدكتور صالح الجمعان، مهمات عملهم أمس، واستقبلوا جمعاً من الأهالي ومديري الإدارات الحكومية، ورؤساء المراكز، الذين قدموا لتهنئتهم بهذه الثقة. وثمن الماضي، والصفيان، والجمعان، هذه الثقة، متمنين القيام بهذه المسؤولية خير قيام، في الوقوف على خدمة المواطنين في هذه المحافظات.

بدوره، قال الصفيان: «إن المسؤولية الملقاة على المحافظين، تتطلب جهداً في خدمة المواطن، والاستماع إلى مطالبه وآرائه، وتحقيقها على أكمل وجه». وأضاف في تصريح لـ «الحياة»، «شرفت اليوم (أمس) بمباشرة أول يوم عمل، والتقيت رؤساء الأجهزة، الحكوميين والعسكريين، والمواطنين في هذه المحافظة. وكان استقبالي طيباً ينم عن روح طيبة، وسكون يدا بيد لتحقيق التنمية، والاهتمام في أمن المنطقة، وخدمة أبناء الخفجي، وسماع مطالبهم»، مرحباً بأي «رأي أو مقترح يصب في مصلحة المحافظة».

وحول ما إذا كان هناك توجه لإنشاء مجلس دائم في المحافظة للمواطنين، قال الصفيان: «نعم، ومبنى المحافظة سيكون مفتوحاً للجميع، وللسماع لهم، وأنا جئت لخدمتهم، وأحمل رسالة من أمير المنطقة ونائبه في خدمتهم وتحقيق راحتهم». وبخصوص برامج العمل الجديدة للمحافظة، قال: «من الصعب الآن الحكم على الخفجي حالياً، إلا بعد رؤية جوانبها كاملة، وبلادنا تنعم بالأمن والأمان وتعيش في منظومة أمنية كاملة. ونفخر بذلك»، واعدأ بالسعي «لتحقيق كل أمر يكون أولوية لدى المواطن، لأنني أستند على دعم القيادة، التي هي أحرص مني على تحقيق كل ما يطلبه المواطن». يُشار إلى أن محافظ الخفجي سيبدأ جولة الأسبوع المقبل، لزيارة رؤساء الأجهزة الحكومية والأمنية في مزارها الرسمية. ويتفقد خلالها سير العمل الحكومي في المحافظة.

تدوير 3 رؤساء بلديات

أصدر وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب، قراراً يقضى بتكليف سعيد محمد آل شويل، رئيساً لبلدية محافظة النعيرية. كما أصدر أمين الشرقية المهندس ضيف الله عايش العتيبي قراراً بتكليف المهندس بندر إبراهيم السبيعي رئيساً لبلدية محافظة الخفجي، وكذلك قراراً مماثلاً بتكليف المهندس سلطان حامد الزايد رئيساً لبلدية مركز عين دار. وقال المدير العام للعلاقات العامة والإعلام الناطق الإعلامي في الأمانة محمد الصفيان: «إن هذه القرارات تأتي انطلاقاً من سياسية التدوير لرؤساء البلديات، للاستفادة من خبراتهم في مجال التطوير والتنمية، وكذلك حرصاً على الرقي في الخدمات البلدية التي تقدم للمواطنين والمقيمين على حد سواء». يُشار إلى أن رؤساء البلديات المكلفين سبق أن تقلدوا عدداً من المهام.

إلى ذلك، استقبل أمين الشرقية، أمس، قيادات الأمانة، والمديرين العامين، ورؤساء الإدارات والأقسام، ورؤساء البلديات ومنسوبي الأمانة والبلديات، المهنيين بحلول عبد الأضحى المبارك. وأثنى العتيبي، على الجهود الجماعية التي بذلت من خلال الأعمال الميدانية، والإدارية، والفنية، والرقابية خلال العيد، ونجاح الخطة العملية المعدة، من خلال تكثيف الأعمال في نظافة الطرق، والشوارع، والمنزهات، والحدائق، والواجهات البحرية، والشواطئ، ورفع المخلفات والأنقاض، أولاً بأول، مثنياً «سرعة متابعة ومعالجة أي ملاحظة ترد مباشرة إلى البلديات أو الأمانة، أو من طريق خط الطوارئ» الذي يعمل على مدار الساعة، وسرعة تلافي تلك الملاحظات، بالتنسيق مع الإدارات المختصة والمسؤولين، مشدداً عليهم جميعاً بضرورة «النقلة العملية والإدارية والفنية والرقابية والصحية، من خلال ما يقومون به من أعمال تترجم نتائج الجهود المبذولة»، مطالباً الجميع بـ «الاستمرار على النهج ذاته».



أطباء سعوديون يعتزمون اللجوء لـ "المظالم" لمساواتهم بالقيمين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 ذي الحجة 1432 هـ - 13 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=75643&CategoryID=5

أبها: تغريد العلكمي 2011-11-13 12:56 AM

بعد مضي سنتين على تأسيس أول موقع سعودي إلكتروني معني بمطالبة عدد كبير من الأطباء السعوديين بحقوقهم المادية والوظيفية ومساواتهم بنظرائهم من الأطباء المقيمين، يعتزم قرابة ألف طبيب سعودي من الأعضاء المساهمين في موقع "إلى متى" الخاص بهذا الأمر، التقدم لديوان المظالم كخطوة من خطوات محاولة تعديل الوضع الراهن لهم بعد أن استنفدوا كل الطرق بالمطالبات ورفع البرقيات دون إيجاد حل.

أوضح ذلك لـ "الوطن" المشرف العام على الموقع الدكتور وليد أبو ملحمة قائلاً: بعد مرور سنتين على إنشاء الموقع وبعد استنفاد معظم المحاولات للمطالبة بتنفيذ أمر خادم الحرمين الشريفين المتضمن المساواة بين أبناء الوطن الواحد من الأطباء السعوديين دون جدوى، وبعد خروج الكادر الجديد الذي زاد الفجوة ولم يحقق العدالة والمساواة بيننا وبين زملائنا أطباء التشغيل الذاتي، فإن إدارة الموقع تعتزم رفع دعوى لدى ديوان المظالم ضد الجهات التي كانت وراء عدم تنفيذ الأمر الملكي خلال شهر من تاريخه، مؤكداً أن عريضة الدعوى جاهزة.

إدارية جدة ترفض تسليم حكمها للجنة الطعون لزوال صفتها

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/35806.html>

عمر المطيري - جدة

في تطور مفاجئ لقضية إعادة انتخابات المجلس البلدي في جدة رفضت الاحد المحكمة الادارية في ديوان المظالم تسليم الحكم الذي اصدرته ضد لجنة الطعون والتظلمات بحجة عدم وجود اللجنة بعد انتهاء أعمالها عقب إعلان أسماء أعضاء المجلس البلدي في جدة.

وكان رئيس لجنة الطعون والتظلمات سابقا الدكتور عمر الخولي راجع الاحد مقر المحكمة الإدارية بناء على طلبها لتسلم نسخة من الحكم للاعتراض عليه امام محكمة الاستئناف، إلا ان المحكمة امتنعت عن تسليمه الحكم وبلغته بعدم وجود صفة تخوله تسليم الحكم بعد أن انقضت أعمال لجنة الطعون وانتهت صفتها.

واستهجن رئيس لجنة الطعون السابق موقف المحكمة لا سيما وأنه سبق وان دفع بزوال الصفة له، الا ان المحكمة قررت السير في القضية، وطلبت منه الجواب على لائحة الدعوى المقدمة من أربعة من الطاعنين، وطلبت منه التوقيع على محاضر الجلسة التي عقدت خلال عطلة الحج لأول مرة في تاريخ القضاء، رغم تكرار تنبيهه للمحكمة بأنه لم يعد يحمل الصفة في التوقيع ومع ذلك أصرت المحكمة على موقفها - على حد تعبيره - امتثالا لطلب وزارة الشؤون البلدية والقروية التي تسعى حثيثا لاستكمال تشكيل المجالس البلدية.

وأضاف: استغرب طلب المحكمة مني الحضور لتسلم الحكم والاعتراض عليه ثم امتناعها عن تسليم الحكم بحجة عدم زوال الصفة، متسائلا بذات الوقت عن سبب تسليم نسخة من الحكم للاعتراض عليه في المدة النظامية، أم ان المطلوب تفويت مهلة الاعتراض لرفع الحرج الذي وقعت فيه اكثر من جهة نتيجة عدم الرغبة في تنفيذ قرار لجنة الطعون في إعادة الانتخابات عن الدائرة الثالثة لاعتبارات ليس هذا مجال لذكرها - حسب قوله -.

وبين ان عدم تسليم الحكم من شأنه اكساب الحكم القطعية وإغلاق ملف الانتخابات وما تخللها من طعون واعتراضات. وكانت المحكمة الادارية قد عقدت جلسة خاصة خلال إجازة الحج وأصدرت 4 أحكام قضت برفض 4 دعاوى ضد لجنة الطعون وضد لجنة الانتخابات البلدية بشأن، قرار اعلان وزارة البلدية اسماء اعضاء المجالس البلدية في حين قبلت قبلها دعوى الفائز الذي تم الغاء الفوز في دائرته وحكمت لصالح بتثبيت نتيجة الاقتراع في غياب ممثل عن لجنة الطعون التي لم تبلغ بالدعوى ولم تتح الفرصة لها للرد عليها. ولم تجب المحكمة الإدارية على التساؤلات في القضية رغم تكرار الاتصال بها.

وافد يصطاد الأسماك غير آبه بالتلوث

مواطن يتهم مرور جدة بمجاملة أحد منسوبيه في حادث سير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338217>

حسين الرابعي - جدة

شكا مواطن عبر «المدينة» من ما وصفه بـ«مجاملة» إدارة مرور جدة أحد منسوبيها على حسابه وحجز سيارته لفترة تتجاوز الستة أشهر، وذلك على خلفية حادث مروري بينهما، مشيراً إلى أنه لم يكن مخطئاً بالأساس إلا أن مندوب المرور الذي باشر الحادث حمله الخطأ، وبالتالي إلزامه بالدفع للطرف الآخر وتم حجز سيارته بعد امتناعه عن الدفع. وقال فهد الزهراني إنه يعيش ظروفاً قاسية طوال هذه الفترة ويقضي أموره اليومية بسيارات الإيجار متهما المرور بالمماطلة في نظر الموضوع مجاملة للطرف الآخر المخطئ - على حد قوله - بشهادة من رأوا الحادث، مؤكداً أن لديه أرقام هواتف تعود لشهود عيان على أتم الاستعداد للشهادة معه، إلا أن إدارة المرور ما تزال ترفض التعامل معه نهائياً إلا بعد دفع مستحقات الطرف الآخر.

وبنقل شكوى المواطن إلى مدير مرور محافظة جدة المكلف العميد حامد الرقيب قال: «لا يمكن الرد على هذا الشخص إلا بعد النظر في مجريات الموضوع، علماً بأن إدارة السير معنية بنظر جميع ما يخص الحوادث المرورية، خصوصاً تلك التي تحدث فيها خلافات وتكون متأزمة بهذا الشكل». و وعد العميد الرقيب بأن يطلع شخصياً على هذا الموضوع ومجرياته ومحاولة الوصول إلى حل يضمن حقوق جميع الأطراف.



طالب بزيادة أعداد القضاة وكتاب العدل الشورى يقر إسناد مهمة استيراد الشعير وتوزيعه لصوامع الغلال

المصدر: جريدة الندوة الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م
<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111114117389&display=1>

الرياض : الندوة

رفع مجلس الشورى التهاني والتبريكات لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولسمو ولي عهده الأمين ولأسرة المالكة وللشعب السعودي الكريم بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

وهذا المجلس في مستهل جلسته العادية التاسعة والخمسين التي عقدها امس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم باختياره ولياً للعهد ، وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية.

وتلا الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي - في مستهل الجلسة - البيان التالي : ” يسر مجلس الشورى في مستهل جلسته التاسعة والخمسين التي يعقدها اليوم الأحد السابع عشر من شهر ذي الحجة لعام 1432 هـ أن يرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لمقام خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولسمو ولي عهده الأمين والأسرة المالكة بمناسبة عيد الأضحى المبارك أعاده الله على الجميع باليمن والمسررات أعواماً عديدة وعلى الأمتين العربية والإسلامية وهي تنعم بالأمن والأمان والاستقرار.

ويهنئ المجلس صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة اختيار خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - سموه ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.

ويرى المجلس أن هذه الثقة جاءت تنويجاً لعطاءات سموه وإنجازاته في مسيرته العملية التي لم تقتصر على جهوده في المجال الأمني بوصفه وزيراً للداخلية ورجل الأمن الأول في المملكة فحسب بل تجسدت في موقعه كرجل دولة يملك الخبرة الإدارية وبعد النظر حيث تصدى للكثير من قضايا الوطن والمواطن وعالجها بكل حنكة وخبرة وبمهارة السياسي ذو الرؤية السديدة التي توازن بين مصالح الدولة ومصالح المواطنين ، وأسهم في تنمية الوطن عبر المناصب التي تقلدها واللجان التي رأسها.

وأضاف البيان : ” إن سمو ولي العهد يملك رصيداً ضخماً من العطاء بذله في خدمة دينه ومليكه ووطنه والدفاع عن حياضه والسهر على أمنه واستقراره والحفاظ على مكتسباته“.

وينوه مجلس الشورى بالأوامر الملكية الكريمة التي أصدرها خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله - وتستهدف تطوير المنظومة الإدارية والارتقاء بأداء بعض الأجهزة والمؤسسات الحكومية بما يحقق آمال المواطنين وتطلعاتهم من خلال عمل مؤسسي يختصر الزمن ويواكب المتغيرات والمستجدات.

ويهنئ المجلس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيين سموه وزيراً للدفاع ، ويرى أن اختيار خدام الحرمين الشريفين لسمو الأمير سلمان وزيراً للدفاع يجسد النظرة الثاقبة والرؤية السديدة للملك المفدى - حفظه الله - ، لما عرف عن شخصية سمو الأمير سلمان القيادية وتحمل المهام الجسام، فهو رجل دولة وصاحب قرار.

كما ينوه المجلس بصدور الأمر الملكي بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبدالعزيز أميراً لمنطقة الرياض فهو المسؤول والإداري الخبير قضى جل وقته في خدمة منطقة الرياض ، وكان السند الأمين لأخيه سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز لسنوات طوال في إدارة إمارة منطقة الرياض.

ويرفع مجلس الشورى التهنية لخدام الحرمين الشريفين على النجاح الكبير والمتميز لموسم الحج لهذا العام ، معبراً عن تقديره الجمل للجهود الكبيرة التي بذلتها كافة أجهزة الدولة وقطاعاتها المختلفة بتوجيهات وإشراف مباشر من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا، وبمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية ، وما صاحب تلك الجهود من إجراءات أمنية وخدمية وتنظيمية ووقائية ، هدفها خدمة وراحة حجاج بيت الله الحرام وزوار مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ويرى مجلس الشورى أن جهود خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وحكومته الرشيدة تتجسد في ما قدمته وتقدمه من خدمات جليلة لحجاج بيت الله الحرام يشهد لها القاضي والداني ، لا سيما بعد استكمال المشروعات التطويرية الجديدة ومنها توسعة المسعى ، ومشروع سقيا زمزم ، والتشغيل الكامل لقطار المشاعر ، ومشروع تطوير منطقة الجمرات، حيث يسرت على الحجاج أداء مناسكهم ، وسهلت عليهم تنقلاتهم بين المشاعر المقدسة، فألسنتهم تلهج بالدعاء لخدام الحرمين الشريفين بأن يجزل له المثوبة والأجر العظيم على الأعمال الجليلة التي تقدمها حكومة المملكة لصيوف الرحمن.

بعد ذلك انتقل المجلس للنظر في عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله حيث أنهى مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة ، بشأن التقريرين السنويين للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعامين الماليين 1429/1430 هـ - 1431/1430 هـ.

وأفاد الأمين العام لمجلس الشورى - في تصريح صحفي عقب الجلسة - أن المجلس استكمل الاستماع إلى آراء الأعضاء ومداخلاتهم بشأن التقرير ، الذي سبق للمجلس البدء في مناقشته قبل إجازة عيد الأضحى المبارك ، لافتاً النظر إلى أن التقريرين اشتملا على العديد من الجوانب التي تتعلق بعمل الهيئة ومهامها التي تقوم بها في مجالات المواصفات القياسية ، وضبط الجودة ، والمختبرات ، ولجانها الفنية المخولة بالنظر في إعداد مشروعات المواصفات القياسية ، كما تناول التقرير عدداً من الجوانب الإدارية المتعلقة بالتدريب والابتعاث والهيكل الوظيفي.

وقال ” إن لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بالمجلس عقدت عدة اجتماعات ناقشت خلالها التقريرين وحضر جانباً منها عدد من مسؤولي الهيئة حيث بحثت معهم العديد من الجوانب التي شملها التقريرين ، وأبرز المعوقات التي ضمنتها الهيئة في تقريرها والمتمثلة في عدم وجود كادر وظيفي مناسب لموظفي الهيئة ، وتسرب العديد من المؤهلين من موظفيها ، وقلة الاعتمادات المالية المخصصة للمختبرات ”.

وأكد الأعضاء في مداخلاتهم على ضرورة أن تعمل الهيئة على تفعيل القرارات الخاصة بالتعاون مع المختبرات الوطنية الخاصة ، وتطبيق نظامها الصادر لتحقيق هذا التعاون وما يتضمنه من مجالات عمل.

وتساءل أحد الأعضاء عن النقص في أعداد العاملين في فرق عمل الهيئة وأسباب ذلك النقص ، في ظل تنامي مسؤولياتها وتنوع أنشطتها الفنية المتخصصة ، فيما طالب أحد الأعضاء اللجنة بضرورة الاستيضاح من الهيئة عن الإجراءات المتبعة في حال عدم مطابقة المواصفات لأي منتج ومن ينفذ تلك الإجراءات ، وعن مدى التزام المنتجين والمستوردين بالمواصفات والجودة ، في حين رأى أحد الأعضاء أن وجود المنتجات والسلع الرديئة في السوق المحلي من شأنه إحداث تأثيرات على الاقتصاد الوطني والصحة العامة والبيئة مؤكداً على ضرورة دعم الهيئة نظراً لدورها.

وبعد أن استمع المجلس للعديد من المداخلات وافق على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه العديد من الاستفسارات والآراء التي تقدم بها الأعضاء وذلك في جلسة مقبلة بإذن الله.

واستمع المجلس بعد ذلك إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية البيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه طلب تعديل المادة (14) من نظام الضمان الصحي التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 10) وتاريخ 1420/5/1 هـ والمعاد دراسته عملاً بالمادة (17) من نظام مجلس الشورى.

وأبان الأمين العام لمجلس الشورى أن المادة الرابعة عشرة من هذا النظام والمكونة من أربع فقرات تختص بإيجاد لجنة تشكل بقرار من مجلس الوزراء تتولى النظر في مخالفات أحكام نظام الضمان الصحي التعاوني أو لائحته التنفيذية، وتطبيق العقوبة المناسبة من العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة، والنظر في مطالبات التعويض الناشئة من مخالفة

أحكام النظام ولائحته التنفيذية ضد مقدمي الخدمة أو أصحاب العمل ، وقد وافق المجلس بالأغلبية على ما رآته اللجنة من تعديلات.

وانتقل المجلس بعد ذلك للاستماع إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي 1430/1431 هـ. وقد وافق المجلس بالأغلبية على إسناد مسؤولية استيراد احتياج المملكة من الشعير وتوزيعه على المربين إلى المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، والتأكيد على ما ورد في البند (ثالثاً) من قرار مجلس الشورى ذي الرقم (61/89) وتاريخ 1428/12/28 هـ والخاص بالتقريرين السنويين للمؤسسة العامة للماليين (1425/1426 هـ) و (1426/1427 هـ) والذي نصه : ” الإسراع في تطبيق لوائح شؤون الموظفين والمستخدمين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وسلمي الرواتب الملحقين بها على منسوبي المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق إنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم (5464/م/ب) وتاريخ 1426/4/20 هـ. واستمع المجلس بعد ذلك إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ، بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1430/1431 هـ.

وبين الأمين العام لمجلس الشورى أن المجلس يرى أهمية قصوى لهذا المرفق المهم وانعكاسه على المجتمع بكل شرائحه ، وحاجة المواطنين الدائمة له ، مؤكداً أن المجلس يجدد التأكيد على أهمية ما تضمنه مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء ، واهتمامه - أيده الله - بهذا المرفق الذي يحقق العدل بين الناس وهو ما يتطلب تحديثه وتطويره بما يكفل تحسين أدائه وتفعيل دوره المنشود باعتباره الوسيلة التي تتحقق من خلالها العدالة للمجتمع.. مع الأخذ بالسبل الكفيلة بتطوير القضاء في مجال التشريع والتأهيل والتدريب والبنية التحتية للمحاكم. ورأى الأعضاء في مداخلاتهم ضرورة تسديد النقص في الوظائف القضائية ، وشغلها بالمؤهلين ، وضرورة زيادة أعداد القضاة وكتاب العدل لانجاز العمل بالجودة المناسبة ، فيما تساءل أحد الأعضاء عن موقف الوزارة من تقنين الأحكام الشرعية مطالباً بأهمية دراسة تطبيق ذلك خاصة في مجال الأحكام الشرعية في قضايا الأحوال الشخصية. ودعا أحد الأعضاء إلى ضرورة توعية النساء بالوسائل الصحيحة لعرض الدعاوى في المحاكم الشرعية ، وإيجاد الوظائف النسائية لخريجات الجامعات السعودية في المجال الشرعي لتقوم بدور الإرشاد للمراجعات عند تقديم الدعوى ورفعها للقاضي، وأكد أحد الأعضاء على ضرورة استمرار تدريب القضاة وإكسابهم المهارات الجديدة في مجال عملهم والأعمال المساندة وهم على رأس العمل والتعاون في ذلك مع القضاة من ذوي الخبرة من المتقاعدين. ويعد أن استمع المجلس للعديد من المداخلات وافق على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه العديد من الاستفسارات والآراء التي تقدم بها الأعضاء وذلك في جلسة مقبلة بإذن الله

900 ألف حجوا بلا ترخيص

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011 م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328514>

جمال بنون

كان يمكن لأمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل أن يخفي أرقام الحجاج الذين حجوا هذا العام من دون ترخيص، ويعلم عن نجاح الموسم من الجوانب كافة التي تتعلق بالحج، وينتهي بإعلان موسم حج مميز، إلا أن الأمير أراد أن يواجه الإدارات والجهات المعنية بالحج كافة عظم المشكلة التي تحدثت نتيجة عدم انضباط حجاج الداخل سواء من المقيمين أم المتخلفين أو حتى السعوديين، وهذه شجاعة مسؤول إداري يعرف حجم المعاناة التي تسببها من هذا الانفلات، وكأنه يريد من الجميع المساهمة في إيجاد حل لظاهرة المفترشين ومتسلفي الجبال. وحينما يصل الرقم إلى 900 ألف حاج متسلل، بزيادة عن 200 ألف حاج من العام السابق هذا يعني أن الرقم في تزايد مخيف، ولا بد من حلول عاجلة لمواجهة المشكلة. على رغم أننا كنا نعتقد كمرقبين ومن خلال وسائل الدعاية والأعلام واللوحات الإرشادية وتصريحات المسؤولين أن حج هذا العام لن يفلت أحد من مراكز التفتيش من دون ترخيص وأن الحجاج الذين أعلن عن إعادتهم من مداخل مكة هم الرقم النهائي من صرامة وتشديد في المراقبة.

إذا أردنا أن ننشخص حالة الافتراش وتسلل الجبال من مخالفين للحج، فهناك عوامل عدة ساعدت في نمو هذه الظاهرة، أولاً وهي سمة موجودة في الجميع أن نداء الحج ليس له علاقة بالاستعداد من توفير أماكن للإقامة في منى أو توفر مبالغ لأداء الفريضة وتلبية الحاجات الضرورية الملزمة للحج من نفقات ومصاريف، يكفي الوصول إلى منى وعرفات بأي وسيلة كانت بهدف أداء الفريضة، ولا شيء غير ذلك، وهو ما يدفع الكثيرين لاتخاذ قرار الحج في اللحظات الأخيرة، الأمر الثاني هو تعاون الجميع من مسؤولين وأفراد في تمرير هؤلاء إلى المشاعر من دون تعقيدات بحثاً عن أجر من حجاج أرادوا أداء الفريضة، فالشخص الذي يقف في التفتيش يفرق بين تصريح غير محاسب عليه وبين دعوات يلقاها من حجاج، من دون النظر إن كانوا يحملون ترخيصاً أو لا، ولهذا فهو يبحث عن دعوات صالحة من حجاج في اليوم الفضيل، لهذا لا يكون مشدداً في رقيبته، واضعاً اعتباره خدمته للحجاج وتسهيل أداء فريضتهم، وأما إن ينظر إليه بطريقة تجارية وفرصة لجمع الأموال، من خلال تحصيل مبالغ رمزية مثلما يحدث في كثير من مواقع الرقابة والتفتيش إلا أن هذه الفرضية ضعيفة نظراً إلى أن مواقع التفتيش تزدهم بعدد كبير من المفتشين ويصعب على أحد أن يقوم بهذا الأسلوب سينكشف أمره. أما العوامل الأخرى التي دفعت إلى لجوء حجاج الداخل إلى ممارسة طرق ملتوية أو تحايل للدخول إلى المشاعر المقدسة، فهي الارتفاع المتناهي لأسعار حملات حجاج الداخل، وهي مكلفة على الفرد وعلى رب الأسرة، ويحتاج إلى 3 أو 4 أضعاف الراتب من أجل أداء فريضة الحج، كما أن ثقافة الكثيرين وهي أنه طالما أن الفرصة مواتية فلماذا لا يحج أكثر من مرة طوال فترة إقامته أو كونه قريباً طمعاً لطلب الأجر والثواب، وهذا مطلب وطموح إنساني. أما الأمر الآخر فهي المساحات التي تعطي من وزارة الحج لمؤسسات حجاج الداخل، وعدم وجود أماكن أكثر تستوعب هؤلاء الحجاج، وتجارب سابقة لخدمات وهمية وضياع الأموال وعدم وجود خدمات واستغلت العديد من المؤسسات ورفعت أسعارها هذا الحج 100 في المئة.

حسناً أين المشكلة، ربما تكون في نقاط التفتيش، أو عند مداخل منى أو داخل منى والمشاعر المقدسة مع ضعف الرقابة، أو في وزارة الحج التي لا تعطي هذا الجانب أهمية، إلا أنه مهما قلنا عن حجاج الداخل، إلا أنه يجب أن نعترف أن هؤلاء الحجاج الذين يتسللون يفسدون كل ما بنته الدولة من مشاريع وخدمات وتسهيلات وإمكانات ضخمة، وفي لحظة تتحول هذه المنجزات إلى متحف للمشاهدة فقط، يتضرر منها الحجاج القادمون من الخارج الذين عانوا السفر والترحال وترك الأهل، وعلى رغم أنني لا أؤمن بالفوارق بين حجاج داخل وخارج، فجميعهم سواسية لأنهم حجاج يؤدون الفريضة، إلا أنني مع سن قوانين صارمة لضبط الأمور وابقاء الحج ميسراً وسهلاً كما تريده القيادة والحكومة السعودية. معالجة مشكلة تسلل الحجاج من دون ترخيص تتدرج في نقاط عدة، أولاً على الجهات المعنية أن تشكل ورش عمل قبل الحج بأشهر عدة تضم الجهات المعنية كافة مع نخبة من رجال المجتمع من رجال أعمال وكتاب ومثقفين ومختصين من

خبراء، ولا يضر ان يسهم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في عقد لقاءات حول هذا الخصوص، فالحج الداخلي ايضاً هو جزء من الحوار مع المجتمع، اعادة النظر في مؤسسات الداخل والمساحات المعطى لها، إخراج المباني الحكومية التي ليس لها علاقة مباشرة بخدمة الحجاج خارج حدود المشاعر، فمنى رغم مساحتها الصغيرة فالمباني تستقطع 30 في المئة من مساحتها، تخصيص مواقع في أطراف منى أشبه بطريق المشاة المغطى، أماكن مخصصة لحجاج الداخل، إلغاء طريق المشاة، فقد ثبت ان هذا الطريق حوله حجاج الداخل الى مساحات ويتم تأجيرها، حصر دخول المشاعر المقدسة للحافلات الكبيرة فقط وليست الصغيرة، وتابعة لمؤسسات الحجاج، وما دون ذلك تمنع إطلاقاً فهذه الحافلات تسهم بطريقة مباشرة في نقل الحجاج.

تشديد الرقابة عند مداخل منى وتزويد المراقبين بجهاز إلكتروني لفحص التصريح لكل حاج، تحويل التراخيص إلى بطاقات إلكترونية يمكن معاينتها بواسطة جهاز آلى وهو أشبه بجهاز قياس الأسعار في محال ومراكز التسوق، نشر فريق من المراقبين المتعاونين في أماكن الافتراض مهمتهم تسجيل مخالفات اما على الإقامة او الشخص في بطاقة الهوية الرسمية، كما يحدث الآن في نظام المرور «هذه الفكرة اقترحها الزميل جمال خاشقجي في صفحته على تويتر» نشر مراقبين من النساء وحتى نعد نقاط التفتيش، الغاء نظام التفتيش الحالي عند مداخل مكة المكرمة والاسلوب التقليدي المتبع، واعتماد نظام التفتيش المتبع في صالات المطار المخصص للرجال والنساء وهو الفحص الدقيق، اما الطريقة الحالية وهو صعود المراقب للباص او الايماءة له بالمرور، لا تكفي بضبط المراقبة . هناك العديد من المقترحات وفي ظني الكثير من المهتمين لديهم الحلول التي تساعد الدولة في نجاح مواسم الحج من دون أي منغصات.

*إعلامي وكاتب اقتصادي.



صك شرعي بجلد شيماء لقيادتها سيارة... في جدة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328606>

جدة - إيمان السالم
صدر صك شرعي يقضي بجلد فتاة عشر جلدات لقيادتها سيارة في جدة الصيف الماضي .وقالت شيماء جستنية لـ «الحياة» أمس ان «الصك الشرعي الذي صدر فيه حكم بعشر جلدات بسبب مخالفتي لولي الأمر». وأكدت أنها حصلت على نسخة من الصك الشرعي أول من أمس (السبت).
وقالت جستنية لـ «الحياة» إنها بحاجة إلى التفكير بعد كل ما مر بها. وأضافت «: أنا الآن أحتاج إلى التفكير والتروي والتشاور مع المحامي، والموضوع مستمر». ونفت أن يكون لديها حساب في موقع «تويتر». وذكرت أن ما يكتب على لسانها غير صحيح، خصوصاً ما قيل عن تجاوزها الحد أمام المحكمة. وقالت: «كل ما قيل غير صحيح، ولم يصدر عني أي شيء من هذا القبيل». ويفترض أن يسلم الصك الشرعي للجهاز التنفيذي في غضون شهر، فيما يمكن للمدانة أن تتقدم خلال هذه المهلة باستئناف.

35 سريرا لكل 10 آلاف نسمة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011 م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=75833&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 2011-11-14 12:53 AM

ضمن سعي وزارته خلال الفترة الحالية لفك الاختناقات الموجودة في أسرة المستشفيات، أعلن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه، توفير 35 سريرا بدلا من 21.4 لكل 10 آلاف نسمة. وقال الربيعه في تصريح إلى "الوطن"، إن الوزارة أدرجت موضوع الأسرة ضمن المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة بعد اكتمال اعتماده وتنفيذه خلال السنوات المقبلة، خصوصا للحالات الحرجة مثل العناية المركزة والأطفال حديثي الولادة. وأشار الربيعه إلى وجود تحد بشأن الأسرة مما جعل الوزارة أمام مسارين الأول إيجاد حلول سريعة حتى لا يتأثر المريض، إذ توسعت "الصحة" في أسرة العناية المركزة بإضافة 388 سريرا للعناية المركزة والغسيل الكلوي خلال العامين الماضيين، فيما وجهت المسار الآخر نحو التعامل مع الحالات الطارئة والتنسيق مع مستشفيات القطاع الخاص حال عدم توفر سرير بمرافق الصحة.

35 "سريرا بدلا من 21.4 بالمستشفيات لكل 10 آلاف نسمة خلال الفترة المقبلة"، هذا ما بشر به وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه ضمن سعي وزارته خلال الفترة الحالية لفك الاختناقات الموجودة في أسرة المستشفيات، مؤكدا أن الوزارة أمام تحديات بشأن الأسرة مما يستدعي حولا عاجلة. كما أكد الربيعه في تصريح إلى "الوطن"، أن الوزارة أدرجت موضوع الأسرة ضمن المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة بعد اكتمال اعتماده وتنفيذه خلال السنوات المقبلة، وتسعى لزيادة عدد الأسرة، خصوصا في الحالات الحرجة مثل العناية المركزة والأطفال حديثي الولادة. وأشار إلى وجود تحد بشأن الأسرة مما جعل الوزارة أمام مسارين الأول إيجاد حلول سريعة لكي لا يتأثر المريض ولذلك سعت الوزارة لإيجاد برامج للاستفادة القصوى من البيئة الصحية المتاحة لها حيث توسعت في أسرة العناية المركزة وأضافت 388 سريرا جديدا للعناية المركزة والغسيل الكلوي خلال العامين الماضيين، فيما وجهت المسار الآخر نحو التعامل مع الحالات الطارئة بشكل فوري، إضافة إلى التنسيق فوراً مع مستشفيات القطاع الخاص في حالة احتياج المريض لسرير عناية مركزة أو عناية مركزة لحديثي الولادة أو أي حالات طارئة، ولا يوجد سرير لدى مرافق الوزارة وذلك لتأمين الاحتياج. ولفت الدكتور الربيعه إلى أن وزارته تعاقدت مع عدد من مستشفيات القطاع الخاص لتحويل الحالات التي تحتاج إلى عناية مركزة ولا يتوفر سرير لها في مستشفيات الوزارة حيث صرف 200 مليون ريال العام الماضي، ووجهت بأن يكون دوام العيادات الخارجية في المستشفيات المرجعية والمركزية على ثلاث فترات، ودعم المناطق بالاستشاريين. وقال إن العمل جار على زيادة السعة السريرية، لذا أنشئت 33 مستشفى جديدة، واعتمد 540 مليون ريال لإعادة تهيئة وتوسيع أقسام العناية المركزة في المدن الرئيسية المزدهمة. وتم تحديد الاحتياجات واعتماد المواصفات حسب المعايير العالمية، وأنشئت غرف الطوارئ التي تعمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، لاستقبال جميع الحالات المرضية المستعجلة التي تحتاج إلى إحالة عاجلة من كافة مناطق المملكة. وبين الربيعه أن المشكلة تنحصر في المدن الرئيسية والمستشفيات المرجعية. أما في المدن الأصغر ومستشفياتها العامة، فإن عدد الأسرة كافية والمواعيد مناسبة إلى حد كبير، مشيراً إلى تفعيل برنامج إدارة الأسرة الذي يدعم العمل للحصول

على سرير للمريض في الحالات الطارئة والروتينية، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذلك التنسيق الأمثل لاستقبال وإحالة الحالات المرضية وتقييم نتائج أعمال البرنامج والاحتياج لزيادة أعداد الأسرة. وأضاف الوزير أن الوزارة استحدثت إدارة للإشراف على برنامج الأسرة في جميع مديريات الشؤون الصحية ويشرف عليها أحد الأطباء من ذوي الخبرة في هذا المجال، واستحدثت أقساماً جديدة للمستشفيات سعة 100 سرير فأكثر مثل إدارة رعاية المرضى المنومين وقسم تسهيل خروج المريض وإدارة جراحات اليوم الواحد وإدارة علاج اليوم الواحد، حيث بلغت نسبة المستشفيات المشاركة في جراحة اليوم الواحد من مستشفيات الوزارة سعة 100 سرير فأكثر 92%. فيما بلغ عدد جراحات اليوم الواحد التي أجريت في النصف الأول من العام الجاري 28225 عملية. وبين الربيع أن هذا الإجراء أسهم في انخفاض عدد المرضى طولي الإقامة "المرضى المنومين لأكثر من شهر" في نهاية محرم 1432 من 1854 مريضاً إلى 1597 بنهاية جمادى الآخرة المنصرم، وذلك بإضافة 257 سريراً كانت مشغولة بمرضى طولي الإقامة.



مذكرة تفاهم بين (التعاون الإسلامي) والأمم المتحدة لتنسيق العمل الإنساني

المصدر: جريدة الندوة الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadowah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111114117404&display=1>

جدة : الندوة

يتم اليوم الاثنين توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة من أجل تنسيق العمل الإنساني والتعاون في المناطق المتضررة من الكوارث في العالم وذلك بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة. وأوضحت المنظمة في بيان أصدرته أمس أن المذكرة سيوقعها من جانب المنظمة أمينها العام البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، وعن الأمم المتحدة مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري أموس. وأشار البيان إلى أن حفل التوقيع يسبقه اجتماع يجمع الأمين العام ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة للتشاور بشأن تعميق العلاقات وسبل التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة في خدمة الإنسانية. من جهته يبحث الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية في منظمة التعاون الإسلامي السفير عطاء المنان بخيت مع السيدة أموس أطر التعاون العام بين المنظمة والأمم المتحدة في مجال تنسيق العمل الإنساني خاصة في الصومال. الجدير بالذكر أن مذكرة التفاهم تأتي في إطار الدور المتعاظم الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في المجال الإنساني وتعزيزاً لجهود تحالف المنظمة لإغاثة الصومال والذي ضاعف الاهتمام الدولي بعمل المنظمة في هذا المجال وبات يعكس ثقة عالمية في دورها كمنسق للعمل الإنساني في حالات الكوارث الكبرى في العالم الإسلامي.

موظفو ساهر يعودون إلى العمل بجزء من الأرباح و حماية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328632>

الرياض - أبكر الشريف

يعود موظفو السيارات المتنقلة في نظام الرصد الآلي (ساهر) إلى مواقعهم في منطقة الرياض اليوم (الاثنين)، بعدما اتفقوا مع الشركة المشغلة على تعديل بنود عملهم لتشمل منحهم جزءاً من الأرباح وتأمين حماية كافية لهم، تنجيهم من المصير الذي لقيه زميل لهم توفي احترقاً إثر إطلاق نار على مركبة «ساهر» التي كان يستقلها في محافظة القويعة (غرب مدينة الرياض).

وقال أحد الموظفين المتوقفين عن العمل (تحتفظ «الحياة» باسمه) لـ«الحياة» أمس: «توقف الموظفون عن العمل منذ 5 أيام، إذ رفضنا العمل بعد وفاة زميلنا، ورفعنا خطاباً إلى الشركة المشغلة حينها فيه 4 طلبات رئيسية، هي تأمين حماية أفضل من الحماية الموجودة حالياً، وبدل خطر، وتشديد العقوبات على المعتدين على نظام ساهر، وطرح نسبة من الأرباح للموظفين من العمليات اليومية، والتي يدر فيها الموظف دخلاً على الشركة يبلغ نحو 30 ألف ريال يومياً يصرف له منها نسبة بسيطة».

وأضاف أن إدارة الشركة المشغلة تسلمت منهم هذه المطالب مع وعدهم بإصدار قرارات جديدة نهاية الشهر تحقق مطالبهم «ونحن بانتظار نهاية الشهر، وإن لم يتحقق مرادنا، ننظر ماذا نفعل».

ولفت إلى أن مطالبات العاملين في هذا المجال تشمل التشهير بمن يعتدي على «ساهر»، لأن العقوبة الآن المتمثلة في السجن في «مركز المرور» أياماً ثم الإفراج عنه بعد التعهد لا تفي بالحاجة، مضيفاً أن الدوريات الأمنية تأتي للوقوف مع مركبات «ساهر» لكنها تغادر بعد فترة قصيرة، داعياً إلى وقفها فترات أطول أو بشكل دائم: «لأن كثيراً ممن يواجهونا بالسوء يزيلون لوحات مركباتهم، وحينها لا يمكننا تحديد السيارة التي اعتدى صاحبها علينا ولا يفي تحديد الموصفات العامة للسيارة بالغرض».

وعن رد فعل الشركة على توقفهم عن العمل، أكد الموظف أن الشركة لم تلزمهم بالدوام، وجعلوا الأمر مفتوحاً، وأجروا مفاوضات مع الموظفين، مشيراً إلى أن «إدارة المرور» وعدتهم بتوفير حراسة أمنية لهم، لكنه اعتبر أن «هذه المرافقة الأمنية ستكون عديمة الفائدة إذا كانت مثلما اتبع سابقاً من حضور رجل الأمن فقط من دون مركبته».

وتطرق إلى أن الذين خرجوا للعمل أمس هم خمس موظفين جدد فقط من بين 120 موظفاً، مشيراً إلى أن الشركة بدأت في تحقيق بعض مطالبهم مثل أن يعمل كل موظفين اثنين على مركبة واحدة.

يذكر أن إحدى المركبات التابعة لنظام «ساهر» في محافظة القويعة، تعرضت إلى اعتداء من مجهول يوم الأربعاء الماضي، أدى إلى احترقها بالكامل ووفاة قائدها.

وفاة مواطنة في مستشفى ولادة بدعوى مخدر زائد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111114/Con20111114456475.htm>

محمد حضاض - جدة

تحقق لجنة شكلتها مديرية الشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة في وفاة امرأة سعودية بدعوى تلقيها جرعة مخدر إضافية قبل إخضاعها لعملية قيصرية قررها الطبيب المعالج لتوليدها نهاية الأسبوع الماضي، بينما تقرر كف يد أخصائي التخدير (سوداني الجنسية) ومنعه من السفر حتى إتمام التحقيقات. وفيما استدعت اللجنة الفريق الطبي بالكامل، تشير التحقيقات الأولية بأصابع الاتهام إلى أخصائي التخدير، الذي نفى حقن المريضة بجرعة مخدر زائدة.

من جهته، نفى مدير المستشفى أن يكون سبب الوفاة قد ثبت بسبب الخطأ الطبي، مشيراً إلى أن «التحقيقات ما زالت جارية مع مختلف الأطراف، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته». وإزاء عدم إبلاغ المستشفى أسرة المتوفاة باحتمالية وجود خطأ طبي، قال «أعتقد أنه من المفترض إبلاغهم، ونحن ما زلنا في طور التحقيق للتعرف إلى كافة المسببات».

وتعتبر وفاة هذه المرأة الثالثة التي يشهدها المستشفى ذاته خلال الشهرين الماضيين، إذ قضت امرأتان سعوديتان بدعوى خطأين طبيين، ووجه حينها وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعية بتشكيل لجنة للتحقيق ولم تصدر توصيات اللجنة بعد، وهو ما أكدته مدير المستشفى «لم يصلنا شيء من اللجنة حتى الآن ونحن في انتظار توصياتها».

وبحسب الدعوى، حضرت المواطنة المتوفاة الأسبوع الماضي (19 عاماً)، إلى المستشفى برفقة زوجها، وهي تعاني من آلام المخاض، وبعد أيام من الانتظار، قرر الفريق الطبي المعالج إجراء عملية قيصرية لتوليدها، وفي الوقت الذي بدأت فيه إجراءات تجهيز غرفة العمليات، حقنها أخصائي التخدير بجرعة كانت وفق التحقيقات الأولية أكثر مما تحتاجه، خصوصاً أن وزن السيدة لم يكن يتجاوز الـ 50 كيلوجراماً، وبعد إخراج الطفل من رحمها، حاول الأطباء إفلاتها لكنهم اكتشفوا أنها فارقت الحياة. وتذهب الدعوى إلى أن الفريق الطبي لم يخبر أسرة المتوفاة بالخطأ الطبي، ودفنها ذووها عقب انتهاء العملية لاعتقادهم بأن وفاتها طبيعية.

يذكر أن لجنة خماسية تولت التحقيق في الحالتين السابقتين والمتمثلتين في وفاة سيدتين بعد الولادة مباشرة، واستدعت 16 طبيباً وممرضاً وفنياً في مستشفى الولادة والأطفال في جدة، وأرجع المدعون وقتها حالتي الوفاة إلى إهمال طبي تمثل في إعطاء الدواء لإحداهما، ما أدى لانتكاس حالتها، في حين توفيت الأخرى جراء صدمة جراثيمية في الدم، وسلمت المستشفى المتوفاتين لأسرتيهما سريعاً لدفنهما، دون إيضاح ملابسات الوفاة ومسبباتها.

المتهم يعترف: أغلقت الباب لمنع أمي وجدتي من النجاة قاتل فرسان خريج هندسة.. والأم المحترقة معلمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111114/Con20111114456468.htm>

عبد العزيز الربيعي، أحمد الجبيلي - جازان
أدلى الشاب المتهم بإحراق وقتل والدته وجدته في فرسان أول من أمس باعترافات مثيرة أمام محققى الشرطة مقرا بفعلته. وقال في محاضر التحقيق إنه أحكم إغلاق باب المنزل جيدا وسكب كميات من البنزين على المخرج ثم أضرم النار قاصدا منع والدته وجدته من النجاة، وكشفت المعلومات اللاحقة أن الأم القتيلة معلمة في إحدى مدارس البنات في محافظة فرسان، فيما تبلغ الجدة الراحلة 70 من عمرها، كما تبين أن القاتل خريج جامعي من قسم الهندسة الزراعية وفي انتظار الوظيفة. في الأثناء خيم حزن عميق في أوساط حي الرفاعية في فرسان، وتلقى أقارب القتلتين العزاء والمواساة كما سادت موجة من الأسى في أوساط زميلات المعلمة الراحلة، وكشفت الفحوصات المبدئية أن المعلمة ووالدتها رحلتا اختناقا بالدخان والغازات السامة بعدما تعثرت محاولتهما في النجاة بسبب الباب الخارجي المغلق. وأوضحت التحريات أن الشاب القاتل تعمد إلى التباطؤ في إبلاغ غرفة العمليات في الدفاع المدني قاصدا قطع الطريق أمام أية محاولة إنقاذ لوالدته وجدته قبل أن يعود ويتهم الإطفائيين بالإهمال والتأخير بقصد تضليل العدالة وصرف الانتباه عن جريمته النكراء، وطبقا للتقارير الرسمية فإن قوات الإطفاء وصلت إلى مسرح الحدث في أقل من دقيقتين وتعاملت مع الحادث لكن القدر كان أسرع، وفي وقت لاحق صادق المتهم على اعترافاته أمام شرطة فرسان، وأبلغ «عكاظ» مدير الدفاع المدني في منطقة جازان العميد حسن علي القفيلي، أن التحقيقات خلصت إلى جنائية الحادث، فيما أوضح المتحدث الرسمي في شرطة المنطقة أن الجاني سيحال إلى العدالة بعد انتهاء التحقيقات.

شرطة الرياض: البحث جارٍ عن المعتدين على موظف الهيئة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328628>

الرياض - سيف السويلم
أكدت شرطة منطقة الرياض أنها لا تزال تبحث عن جناة اعتدوا على موظف في مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حي الشميسي بالرياض أخيراً، برمييه بعبوة حارقة تسببت في إصابات متفرقة في جسده، وإلحاق الضرر بسيارته، فيما ذكر شقيق المجني عليه أنه تم التوصل إلى ثلاثة أفراد يشتبه بهم في الحادثة.
وأوضح نائب المتحدث الرسمي لشرطة منطقة الرياض الرائد فواز الميمان لـ«الحياة»، أن البحث لا يزال جارياً في هذه القضية التي استهدفت موظف الهيئة مرشد موسى، سعياً للوصول إلى الجناة وتقديمهم للعدالة، بالشكل الذي يحفظ حق المجني عليه كشخص، وحق الدولة، كون الموظف يعتبر حكومياً.
وذكر شقيق موظف الهيئة موسى الموسى، أن هناك تهديدات مباشرة تعرّض لها مركز الهيئة في حي الشميسي والسبالة من مجموعة من المجهولين، مشيراً إلى أن شقيقه لا يزال في المستشفى ويتلقى العلاج.
وأضاف لـ«الحياة»: «مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشميسي والسبالة، تلقى عدداً من التهديدات سواءً عن طريق الحضور المباشر للمركز، أو عن طريق رسائل هاتفية لعدد من موظفيه، وبالتالي تم استهداف شقيقي الذي يؤم المصلين في أحد مساجد الحي، بعد خروجه من أداء صلاة المغرب السبت الماضي، وهو حتى الآن يتلقى العلاج في المستشفى»، لافتاً إلى أنه ستجرى جراحات في الصدر والوجه لشقيقه خلال الأيام المقبلة.
وأشار إلى أن الشرطة أوقفت ثلاثة أشخاص مشتبه بهم في الاعتداء على شقيقه، فيما لا يزال البحث جارياً عن شخص آخر له علاقة بالحادثة.

دفن نصف الجثث المقدسة بثلاجات مستشفيات جازان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011 م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=75821&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 2011-11-14 1:07 AM

أوضح مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة جازان الدكتور حمد الأكشم أن إدارته دفنت نحو 50% من الجثث التي كانت مكدسة في ثلاجات الموتى، مشيراً إلى أن ذلك يرجع للتوجيه العاجل الذي تلقتة الجهات المعنية بما فيها المديرية من قبل أمير منطقة جازان بتشكيل لجنة عاجلة لإنهاء أزمة تكديس الجثث في ثلاجات الموتى والرفع بما يتم في ذلك. وأوضح الأكشم في تصريح إلى "الوطن" أن التوجيه شمل كل الجهات الأمنية المعنية والشؤون الصحية بالمنطقة لبحث أسرع السبل في دفن هذه الجثث التي باتت تزايد أعدادها يشكل خطورة على هذه الثلاجات. وبيّن أن المديرية ركزت على المستشفيات التي كانت تواجه هذه المشكلة، وتقع في حدود المنطقة التي يتواجد فيها أكثر المواقع التي تتكدس فيها الجثث داخل ثلاجاتها، وبلغ عددها أكثر من 100 جثة، لافتاً إلى أنه بقيت ثلاثة مستشفيات يجري العمل فيها لإنهاء الأزمة التي سببتها الجثث الموجودة، وهي مستشفى جازان العام، ومستشفى الملك فهد، ومستشفى أبو عريش. وأكد الأكشم دفن هذه الجثث بعد أن أنهت المديرية إجراءات نحو 160 جثة، مما ساعد في تخفيف هذه المشكلة بنسبة 50% وأوجد متسعاً لاستقبال جثث الوفيات الطبيعية التي تحتاج إلى ثلاجات تمهيداً لاستلام ذويها، مشيراً إلى أن الإجراءات التي اتبعت في دفن هذه الجثث المتكدسة تضمنت التشريح وأخذ ثلاث عينات من "DNA" وتصوير الجثة ومن ثم إرسال خطاب بدفنها. ولفت إلى أن بعض الجثث تأخرت بسبب الإجراءات المتبعة، على الرغم من أنها لم تكن تحتاج للتشريح وخطبت الإمارة بشأنها ومن ثم دفنت. وكانت "الوطن" نشرت في العدد 3975 بتاريخ 18 أغسطس الماضي عن تكديس ثلاجات الموتى في جازان. وقال مدير الشؤون الصحية إن هناك تعاوناً وتنسيقاً مع عدد من الجهات الحكومية؛ لإنهاء إجراءات دفن الجثث أوترحيلها في الوقت المحدد، كما يجري إنشاء العديد من الثلاجات الجديدة بمستشفيات بيش، وأحد المسارحة، والطوال، وفيفا، والموسم، إضافة إلى إنشاء ثلاجة كبيرة بمستشفى الملك فهد أوشكت على الانتهاء للمساهمة في حل أزمة إجراءات الدفن.

اعتراض الجمعة يجمد تنفيذ الحكم 672 مؤقتاً

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/35823.html>

في تطور مفاجئ أمس لقضية مساهمات «جمعة الجمعة»، بدت في الحقوق المدنية بشرطة الدمام بوادر تأجيل اجراءات تنفيذ الحكم واجب النفاذ رقم « 672 » الذي أصدرته الدائرة التجارية العاشرة بالمحكمة الإدارية في الدمام يوم 27 من ذي القعدة الماضي والذي تضمن فرض الحراسة القضائية على أمواله بالداخل والخارج وذلك اثر قبول المحكمة الادارية بالدمام النظر وبشكل عاجل في الاعتراض على الحكم الذي تقدم به رجل الاعمال جمعة الجمعة على ان يرسل الى الديوان في الرياض للبت في قبوله من عدمه.

فيما لا يعنى النظر في الاعتراض قبوله ، من جانبه قلل الحارس القضائي والمراقب المالي صالح النعيم من اهمية قبول النظر في الاعتراض على الحكم وقال لـ « اليوم » ان قبول النظر في الاعتراض المقدم من «الجمعة» لا يعني قبوله واجراءات تنفيذ الحكم لن تتأثر بهذه الخطوة لان هذا ما نص عليه صراحة الحكم وحتى يصدر قرار اخر ينقضه ، مشيراً الى الاستمرار في تنفيذه من خلال الحقوق المدنية ، وان ما حدث من تأجيل التنفيذ لصباح اليوم لن يؤثر على سير الاجراءات معرباً عن تطلعه لالنتهاء من اجراءات فرض الحراس قريباً.

قبول النظر في الاعتراض المقدم من «الجمعة» لا يعني قبوله واجراءات تنفيذ الحكم لن تتأثر بهذه الخطوة لان هذا ما نص عليه صراحة الحكم وحتى يصدر قرار اخر ينقضه ، وسيتم الاستمرار في تنفيذه من خلال الحقوق المدنية وانما تأجيل التنفيذ لصباح اليوم لن يؤثر على سير الاجراءات.

الى ذلك قال مصدر مقرب من «جمعة الجمعة» لـ « اليوم » ان الاعتراض مبني على «قانونية» صدور حكم الحراسة القضائية على اموال الجمعة في الداخل والخارج وتفسير الحكم وهل هو حكم شامل لجميع المساهمين ام فقط للمذكورين في الحكم وكان من الواضح قانوناً ان الحكم غير مبني على مواد نظامية وقانونية ومن السهل جدا الاعتراض عليه وسوف يكتسب الاعتراض صفة القطعية عند تمييزه في الديوان بالرياض ، وأشار الى انه وحتى صدور قرار يفصل في قبول الاعتراض من عدمه قانونياً يحق لجمعة طلب ايقاف تنفيذ الحكم وكان يمكن التقدم بهذا الطلب مباشرة ولكن انتهاء ساعات الدوام الرسمي اجلت هذا الاجراء حتى صباح اليوم ، وتبين اللائحة الاعتراضية التي تقدم بها الجمعة وبلغت عشر صفحات حصلت «اليوم» على نسخة منها اعتراضه على قانونية الحكم وكذا تفسير المراقب المالي للحكم ، ويصر الجمعة على ان هذا الحكم لا يشمل سوى المذكورين صراحة فيه ، وعلمت «اليوم» ان احد المساهمين «تحتفظ الجريدة باسمه» حضر صباح أمس للمحكمة الادارية بالدمام طالبا المداخلة في الحكم او الاعتراض عليه وابلغته المحكمة انه غير مشمول بالحكم ورفضت تزويده بصورة منه كما ينص النظام مما دفع المواطن الى التقدم لامارة المنطقة بشكوى تظلم فيها من رفض الدائرة اعتباره احد من ينطبق عليهم الحكم من المساهمين وهو ما يؤكد موقف «جمعة» الذي يصر على عدم شمولية الحكم .

المحكمة الادارية بالدمام

د. مهرجي: نحتاج إلى دراسة إنشائية لمعرفة مدى صلاحيتها مباني الإسكان الجامعي بجدة مهجورة منذ سنوات والطلاب يلجأون للأحياء العشوائية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338216>

فيصل محمد - جدة

تعيش مباني الإسكان الطلابي بجامعة الملك عبدالعزيز (المباني الشرقية) حالة من «العزلة والإبعاد» منذ أكثر من عقدين من الزمن، ورغم أنها كلفت خزينة الدولة ملايين الريالات إلا أنها خارج الخدمة طوال هذه السنوات، وقد كسا جدرانها الغبار وحاصرت أبوابها أكوام أغصان الأشجار اليابسة. يحدث ذلك فيما يسكن طلاب الجامعة في الأحياء العشوائية المجاورة للصرح الأكاديمي الكبير، وهو ما يطرح عدة أسئلة جميعها تدور حول محور واحد (أليس طلاب الجامعة أحق بتسكينهم في هذه المباني بدلا من تركها مهجورة هكذا؟). وينسج كثيرون العديد من القصص حول هذه المباني المهجورة لدرجة أن البعض ذهب إلى أنها مسكونة من الجن، وهو تعبير ضاحك يتم إطلاقه على المباني التي يهجرها أصحابها لفترات طويلة. وأمام ما تشهده إدارة الإسكان من حرج في بداية كل عام دراسي من الطلاب الراغبين في حجز أماكن لهم داخل منظومة الإسكان الجامعي، حيث يضطر الكثير منهم إلى العودة أدراجهم بحجة أنه لا يوجد مكان «شاغر» في السكن، التقت «المدينة» بعض الطلاب الذين يسكنون في الأحياء العشوائية المجاورة للجامعة بعد أن عجزوا عن إيجاد مكان في السكن الطلابي....

كفاح يومي.... بداية قال الطالب محمد المالكي أنه اضطر مع العديد من زملائه للسكن في حي الجامعة القريب من مقر الجامعة لتسهيل وصولهم إلى قاعات الدراسة، خاصة في ظل عدم امتلاكه لسيارة خاصة. المالكي يكافح يوميا حاملا حقيبته التي تغطي بالكتب والمقررات في رحلتي الذهاب والعودة سيراً على الأقدام من أجل مواصلة دراسته.

لا شيء غير الاعتذار

ولا يختلف الحال عند أيمن البلادي الذي طالب أكثر من مرة منذ دخوله الجامعة بتوفير سكن في وحدات الإسكان الجامعي، ولكن جميع محاولاته كانت نتيجة الاعتذار فاضطر للسكن في حي الحمراء بعد أن عجز عن إيجاد بيت صالح للسكن في الأحياء القريبة من الجامعة نظراً لعشوائيتها.

بين الجامعة والروابي... عماد الكلبي وسامي محمد هما الآخران يمثلان الفئة التي لم تستطع الحصول على مكان في وحدات السكن، فالأول يسكن في بيت شعبي في أحد الأزقة الترابية بحي الجامعة، فيما يسكن زميله الثاني في حي الروابي وهو لا يملك سيارة خاصة تنقله إلى مكان دراسته.

نحتاج إلى دراسة إنشائية

من جانبه أوضح عميد شؤون الطلاب الدكتور عبدالله مصطفى مهرجي أن هناك أوامر في فترات سابقة بإلغاء نظام السكن الجامعي في الجامعات بما فيها جامعة الملك عبدالعزيز، وعندما أعيد نظام التسكين في وحدات الإسكان الجامعي تم ترميم المباني ذات النطاق الذي يحمل الرقم (100)، وهي المباني التي يتم تشغيلها حالياً، فيما لم يتم إعادة التسكين في المباني ذات النطاق الذي يحمل الرقم (300 ، 400) وهي المباني المهجورة منذ أكثر من 20 عشرين عاما -على حد تعبيره.

وفي ما يتعلق بمدى إمكانية إعادة الحياة لهذه المباني أوضح د. مهرجي أن هناك إمكانية من خلال وكالة الجامعة للمشاريع للتفكير في إعادة ترميم هذه المباني، ولكنها تحتاج إلى دراسة إنشائية لمعرفة مدى صلاحيتها وتقبلها للترميم نظراً لتوقف السكن فيها منذ سنوات



حلول مبتكرة في تصميم المدارس تراعي خصوصية المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الندوة الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111114117390&display=1>

الرياض : الندوة

أطلق مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام "تطوير" بالتعاون مع وكالة المباني في وزارة التربية والتعليم مشروع (تصميم مدرسة المستقبل) لإيجاد البيئة المدرسية التي تحقق الاحتياجات التعليمية والتربوية الحديثة ومواكبة التغيرات المستجدة في اتجاهات التعليم واحتياجاته المتجددة، داعية جميع شرائح المجتمع للمشاركة بأرائهم ومقترحاتهم حول تصاميم مدرسة المستقبل ومعاييرها خلال الأسبوعين القادمين عبر موقع المشروع الإلكتروني. وأوضح مدير عام مشروع "تطوير" الدكتور علي بن صديق الحكمي أن المشروع يأتي تنفيذاً للتوجيهات السامية وتطلعات الدولة لتطوير التعليم العام بالملكة ، ووفقاً لما تتبناه وزارة التربية والتعليم لفتح آفاق جديدة من التخطيط الاستراتيجي الذي يؤكد على قرب القيادة من مستخدمي المدارس ونفهم احتياجاتهم والعمل بروح الفريق مع ذوي العلاقة من صانعي القرار والتربويين والمستخدمين والجهات الفنية.

وبين أن مشروع "تصميم مدرسة المستقبل" سيركز على إنتاج حلول جديدة ومبتكرة تحقق المقومات التربوية والبيئية والثقافية في تصميم المدارس وتلبي متطلبات وتطلعات المستخدمين من بنين وبنات، وتوفير نماذج تصميم متعددة للمدارس (بنين وبنات) بمراحل التعليم الثلاثة (ابتدائي ومتوسط وثانوي) وبأحجام مختلفة، بالإضافة إلى خلق بيئة تعليمية تتناسب مع رؤية مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام، ومطابقة للمعايير والمواصفات العالمية مع مراعاة خصوصية المجتمع السعودي.

أما من الناحية الهندسية، أبان المشرف العام على وكالة المباني في وزارة التربية والتعليم المهندس فهد بن إبراهيم الحماد أن العمل في هذا المشروع اعتمد على تشكيل فرق فنية من وكالة الوزارة للمباني مدعومة بخبراء تصميم محليين ودوليين، إضافة إلى عقد ورش عمل مع صناع القرار ومستخدمي المبنى المدرسي من الطلبة والمعلمين والمشرفين ومدراء المدارس، وكذلك تأهيل بيوت خبرة عالمية متخصصة بتصميم المدارس.

وأكد بأن هذا التطوير يأتي امتداداً للخطوة التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم ممثلة بوكالة المباني بمشاركة عدد من بيوت الخبرة العالمية في إعداد التصاميم الحديثة والتي تعد نقلة نوعية في مجال تصاميم المباني المدرسية، ولتكون بديلاً لنماذج المدارس الحالية ، لافتاً النظر إلى أن وكالة المباني سعت من خلال ذلك إلى تطوير وتحديث المعايير التصميمية والبرامج الفراغية والوظيفية وفق الأسس والمعايير الدولية عالية المستوى بما يتوافق مع طبيعة مستخدمي المباني التعليمية وبما يتناسب مع البيئة المحلية لكل منطقة.

وانطلاقاً من مبدأ الشراكة المجتمعية وحرص مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام ووكالة الوزارة للمباني على مشاركة جميع شرائح المجتمع بأرائهم ومقترحاتهم لتقييم المعايير التصميمية والبرامج الفراغية والوظيفية لمدرسة المستقبل، تأمل وكالة الوزارة للمباني من الجميع خلال أسبوعين من تاريخه الإطلاع على هذه المعايير واستكمال الاستبانة الإلكترونية الموجودة على الموقع الإلكتروني: <http://www.tatweer.edu.sa>.

غياب ثاني أيام العيد يخصم 2000 ريال من رواتب فنيي اتصالات جازان

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338177>

علاء خرد - جازان
اشتكى عدد من الفنيين العاملين في إحدى الشركات المتعاقدة معها شركة الاتصالات السعودية بمدينة جازان من تضررهم لكثرة الخصومات من رواتبهم دون وجه حق، وتجمعوا أمام مكتب العمل بالمنطقة يوم أمس الأول متقدمين بشكوى رسمية ضد إدارة الشركة.
حصلت «المدينة» على نسخة من الشكوى جاء فيها أنهم يعانون من ظلم الشركة لعدم وجود إجازات رسمية بها على مدار السنة حتى أيام الأعياد تكون الإجازات ليوم واحد فقط !!، وتفيد أيضا بأن الشركة تهدد من لم يداوم ثاني أيام العيد بخصم من راتبه مبلغ 2000 ريال، كما حصل في عيد الفطر لعام 1432 فقد خصمت منهم الشركة مبلغ 2000 ريال من رواتبهم من أصل راتب 4500 ريال لكل واحد، وذلك بسبب تغيبهم ليوم واحد!!، وقالوا: إن رواتبهم تتأخر لأكثر من خمسة أيام.
ويقول خالد أحد الفنيين ألتقت بهم (المدينة): مطالبنا هو التحقيق في الأمر وحمايتنا من هذا، مشيرا الي ان الشركة أشعرتهم عن طريق رسائل الجوال بأنه سيتم خصم من رواتبهم في حال عدم الالتزام بالحضور للدوام ثاني أيام العيد، وقال أيضا : «قرار وزارة العمل واضح وصريح فيما يخص بدء الإجازة بيوم الوقوف على عرفة السبت الموافق للتاسع من الشهر الحالي لنهاية أيام العيد، ولكن وجدنا للشركة رأياً آخر في ذلك الأمر!..
وأوضح مدير عام مكتب العمل بمنطقة جازان علي أحمد الحربي بأن الإجراء المتبع في مثل هذه الشكوى يتم بتشكيل لجان للتحقيق على الشركة، وإذا تبين حقيقة الشكوى يتم اتخاذ الإجراءات النظامية وإعادة ما خصم من رواتب الفنيين، إلا ان الشركة المتعاقدة معهم ليس لها مقر بمنطقة جازان مما دعانا الى مخاطبة مكتب العمل بالرياض لوجود مقر الشركة به.

هروب حدث إفريقي من دار الملاحظة الاجتماعية بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338205>

حسين الرباعي - جدة

شهدت دار الملاحظة الاجتماعية في محافظة جدة يوم أمس الأحد حالة هروب لأحد نزلائه من الأحداث وهو من جنسية إفريقية نجح في التسلل من أعلى السور في وضح النهار عند العاشرة صباحاً، وقد لاحظته أحد مراقبي الدار فقام بالتبليغ فوراً إلا أن الفتى الهارب كان قد اختفى عن الأنظار!

وكشفت مصادر في الدار تحدثت لـ «المدينة» عن أن الحدث مجهول الهوية ولا يحمل إقامة نظامية وقد تم القبض عليه مسبقاً في إحدى القضايا، وقد استفاد من عمليات الترميم التي تجرى بالناحية الشرقية من الدار منذ ستة أشهر تقريباً، وأشاروا إلى أن تصميم الهنقر العلوي ساعد الحدث على الهروب إلى حد كبير كونه منبسطة ولا توجد به أي موانع. وقد أقرت الحراسة الأمنية بحالة الهروب وسجلتها في محضر أمني، كما حضرت لجنة من الشؤون الاجتماعية للتحقيق في ما حدث في حين لم يجد بعض المراقبين عذراً سوى الإدعاء بأنهم كانوا غير متواجدين لحظتها لقضاء الحاجة. بدوره بدا مدير دار الملاحظة الاجتماعية بجدة علي الشهراني متحفظاً بشكل كبير عن الحديث حول الموضوع، إلا أنه لم ير جديداً في الأمر - على حد تعبيره - مشيراً إلى أنها حالة هروب عادية تحدث في كل مكان. وأضاف: لا نستطيع الحديث بهذا الشأن بتاتا ولا الكشف عن المعلومات الشخصية للحدث الهارب أو دوافع هروبه، لأنها معلومات سرية تتعلق بسمعة الناس.

من جانبه ذكر مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله بن أحمد آل طايي أن مثل هذه القضايا يتم التحقيق فيها بتوسع للتثبت من الملابسات، ومن المتسبب في هروب النزير، والدوافع التي اضطرته لفعل ذلك، وكيفية شروعه بالهرب.

وقال: إن التحقيقات لاتزال مستمرة وسيتم الإعلان لاحقاً عن كافة التفاصيل

تبوك: رفع أسعار الكشف الطبي يزيد معاناة مرضى المستشفيات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328527>

تبوك - فايز العنزي
اشتكى عدد من المواطنين في منطقة تبوك من ارتفاع أسعار الخدمات الصحية، خصوصاً المستوصفات الخاصة بمباركة وزارة الصحة، إذ تم رفع قيمة الكشف الطبي في العيادات التخصصية بنسبة 20 في المئة، كما استأؤوا من عدم وجود معايير محددة لتسعيرة تلك المستوصفات، ما جعلها تتفاوت بين 60 و 100 ريال للطبيب الاختصاصي، مطالبين وزارة الصحة بالتدخل لحل تلك المشكلة.

وذكر عبدالله البلوي لـ «الحياة» أن كلفة العلاج في المستشفيات الخاصة أصبحت مرهقة، وأن ذلك يصب في مصلحة أصحابها من دون مراعاة ظروف المرضى وتقديم الخدمة العلاجية، لافتاً إلى أنه بدأ العمل بتلك الزيادة في الأسعار قبل إجازة عيد الأضحى تزامناً مع دخول فصل الشتاء الذي تصاحبه دائماً تقلبات جوية، ما يؤثر في صحة الناس ولاسيما الأطفال، فيما أشار سعود العنزي إلى أن التسابق في العلاج لدى تلك المستوصفات بسبب كثرة الطوابير في المستشفيات الحكومية التي تقدم العلاج مجاناً، وأن بعض المرضى يفضل العلاج في المستشفيات الحكومية حتى وإن طال به الانتظار.

من جانبه، أوضح مدير الرخص الطبية والصيدلية في مديرية الشؤون الصحية في منطقة تبوك أحمد الحجيري لـ «الحياة» أن ارتفاع أجور العاملين في القطاع الصحي أدى إلى ترك كثير من أطباء القطاع الخاص مستوصفاتهم للتعاقد مع الشؤون الصحية رغبة في رفع أجورهم المادية، مشيراً إلى أنه ليست هناك تصنيفات طبية «فئوية»، وأن أصحاب تلك المستوصفات طالبوا وزارة الصحة برفع أسعار الكشف الطبي نتيجة تسرب الأطباء للقطاع الحكومي، وأنه تمت الموافقة على الزيادة بنسبة 20 في المئة، وأنه في حالة وجود مخالفة للتسعيرة يجب إبلاغ الشؤون الصحية للتحقيق.

من جهته، أوضح صاحب أحد المستوصفات أحمد القاضي لـ «الحياة» أن الزيادة بلغت عشرة ريالات بعد أن تمت موافقة وزارة الصحة عليها، بسبب مطالبة الأطباء بزيادة رواتبهم، إضافة إلى السكن والمواد الطبية، وحتى لا يؤدي ذلك إلى تسرب الأطباء الأكفاء من المستوصفات الخاصة إلى الحكومية، لافتاً إلى أن ذلك سيؤدي إلى ندرة الأطباء في بعض التخصصات الطبية.

الهند تحذر المرضى السعوديين من الانجراف وراء الأعضاء البشرية

على خلفية ادعاءات بتوفير أعضاء بشرية بقيمة 150 ألف ريال

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=12039&article=649687&feature=>

جدة: محمد القشيري

حذرت سفارة الهند في السعودية السعوديين من الانجراف وراء بيع وتجارة الأعضاء البشرية، على اعتبار أن الهند تحظر مثل هذا التوجه حسب القوانين الدولية في هذا الشأن. وقال فايز أحمد قنواي القنصل العام في جدة لـ«الشرق الأوسط»: «ننصح بشدة أي شخص يذهب لإتمام عمليات زرع تجارية في الهند، ليس لعدم شرعيتها، بل أيضا لخطورتها، وحكومة الهند تحظر عمليات زرع الأعضاء التجارية، من خلال زرع الأعضاء البشرية طبقا لقانون 1994».

وتدعي عيادات عبر الإنترنت توفير أعضاء بشرية كالقرونية، والكلى، بأسعار تتراوح ما بين 50 إلى 150 ألف ريال. وبين القنصل الهندي أن بلاده تقدم تسهيلات طبية ممتازة بأسعار معقولة، وتهتم بها كمقصد للسياحة العلاجية العالمية، مبينا أن القنصلية العامة الهندية في جدة ترحب بالسعوديين الذين يرغبون في الذهاب إلى الهند لأسباب تتعلق بالصحة، وهناك تسهيلات كبيرة لهم للحصول على تأشيرة، والذي يتضمن خدمة التأشيرة في نفس اليوم. ونصح القنصل العام السعوديين بالذهاب إلى المستشفيات المعترف بها، وهي متوفرة في قائمة طويلة تضم المستشفيات الرائدة في مقر القنصليات.

وأرجع الدكتور إيد شفيق صالح الإمام استشاري الجراحة وعضو لجنة الخدمات الصحية إقبال السعوديين بشكل خاص والخليجيين بشكل عام على هذا الأمر نتيجة المغريات التي يقدمونها واعتبر أن من يديرها هي عصابات منظمة. وقال الدكتور إيد لـ«الشرق الأوسط»: إن زراعة الأعضاء في تلك العيادات غير النظامية، يمثل خطورة كبيرة على الشخص الراغب في زراعة الأعضاء، حيث تتم الزراعة من دون إجراءات واشترطات صحية، الأمر الذي يؤدي إلى نقل الأمراض الخطيرة كعدوى أمراض الدم كالإيدز وغيره من الأمراض الخطرة.

وأضاف: «الهند معروفة بالمستشفيات الكبيرة والشهيرة، ويجب على السعوديين الراغبين في إجراء عمليات سواء في الهند أو غيرها التأكد من سفارات السعودية في تلك البلدان عن المستشفيات النظامية والجيدة، حسب تصنيف وزارة الصحة لديهم».

وبالعودة إلى فايز أحمد قنواي كشف عن اهتمام الهند بالسياح العرب، وأنها تسعى لأن تكون وجهة رئيسية لهم، مشيرا إلى المشاريع والبرامج الإمكانات التي لا تعد ولا تحصى للسياح والتي تتناسب مع طبيعة وعادات العرب. وبين قنواي أن الهند شهدت خلال الثلاث سنوات الماضية تزايدا للطلبة السعوديين الدارسين في الجامعات والكليات الهندية، في عدد من المجالات مثل علوم الحاسب الآلي، وإدارة الأعمال، واللغة الإنجليزية، والطب؛ حيث تتميز المعاهد العليا في الهند برخص التكاليف، مع جودة التعليم. واعتبر ما يتردد من وجود تمييز عنصري أو استغلال مالي لا يتجاوز حالات فردية قليلة، مبديا أسفه حيال ذلك.

وقال قدواي إن حجم التبادل التجاري بين الهند والسعودية يتعدى 21 مليار دولار. وقال: «تمثل الهند أكبر سوق للصادرات السعودية، في حين أن السعودية الدولة الثالثة المستوردة من الهند، ومع ذلك، لا يزال هناك مجال كبير لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.



شكوى هاتفية تفتح ملف التحقيق مع مستشفى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111114/Con20111114456534.htm>

ماجد النفيعي - الطائف

فتحت المتابعة في الشؤون الصحية في محافظة الطائف ملف التحقيق مع الكادرين الإداري والطبي في مستشفى ميسان العام (جنوب محافظة الطائف)، بعد الرجوع لبلاغ مواطن سجله في هاتف الشكاوى في صحة الطائف، متضمنا غياب الأطباء عن الدوام الرسمي في المستشفى وعدم علاج حالات عديدة طارئة كانت ملازمة للأسرة في اليوم الثاني لعيد الأضحى، إضافة إلى عدم تواجد المدير المناوب للمستشفى.

وأوضح لـ«عكاظ» مندوب المتابعة في الشؤون الصحية في الطائف عبد المعين الخالدي أنه سوف يتم إجراء التحقيق مع الأشخاص المعنيين للوقوف على الموضوع من جميع جوانبه، ومحاسبة المقصرين مع المرضى في المستشفى، مؤكداً أن حق المواطن لن يضيع هدرًا، وسيتم الرجوع إلى البلاغ الذي تقدم به، منوهاً إلى أن صحة الطائف كفلت حفظ حقوق المرضى، ولن تتوانى في تطبيق الأنظمة في حال التأكد من حدوث هذا الأمر.

أمير مكة المكرمة يتابع وضع المطلقتين وأبنائهما العشرة آل طاوي لـ "الوطن": شكلنا لجنة لزيارة الأسرة وسنقدم لها مساعات عاجلة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=75777&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2011-11-13 11:43 PM

وجه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل خطابا عاجلا لمدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاوي، يطلب الإفادة عن وضع المرأتين المطلقتين وأبنائهما العشرة، الذين نشرت "الوطن" قصتهم أمس، تحت عنوان "مطلقتان ترعيان 10 أبناء بعد فرار الأب وإصابة الابن الأكبر بخمسة أمراض". وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بالشؤون الاجتماعية، أن خطاب الأمير خالد الفيصل وصل إلى فرع الشؤون الاجتماعية بجدة أمس، متضمنا طلب الإفادة العاجلة حول وضع المرأتين والأبناء، تمهيدا لاتخاذ ما يلزم من إجراء حيال تعديل وضع الأسرة.

وأكد مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاوي لـ "الوطن" أمس، أنه شكل لجنة عاجلة من إدارته لزيارة منزل الأسرة، وإعداد تقرير مفصل عن حالتها، وكذلك مخاطبة الجهة المختصة بسرعة تقديم مساعدات عاجلة للأبناء والأمهات.

من جانبها، أبدت إدارة الأحوال المدنية بمنطقة مكة المكرمة تجاوبها السريع مع معاناة الأسرة، حيث أوضح المستشار بشؤون المواقع بوكالة الأحوال المدنية، أمين عام المجلس التنسيقي بوزارة الداخلية سليمان السحيم لـ "الوطن"، أن تنسيقا جرى في إدارة الأحوال عبر تشكيل لجنة لبحث تسهيل استخراج هويات الأبناء والبنات بسجل الأحوال بمنطقة مكة المكرمة وفق الأنظمة والإجراءات المعمول بها.

وكانت "الوطن" نشرت أمس قصة أسرة سعودية مكونة من سيدتين مطلقتين وعشرة أبناء تعيش وضعاً مأساوياً، في ظل إصابة الابن الأكبر بخمسة أمراض، حيث سردت المطلقتان واقع حياتهما المريرة خلال زيارة "الوطن" للمنزل الأسرة، ورصدها الوضع المعيشي الصعب الذي يعيشه أفرادها.

وتحدثت المطلقتان عن فقدان هويات أبنائهما، وحرمانهم من الحصول على الضمان الاجتماعي، وعدم استطاعتهما دفع إيجار المنزل الذي يعيشون فيه، وهو عبارة عن منزل شعبي متهاك تقوح منه رائحة الفقر والعوز بحي غليل جنوب جدة، إضافة لمعاناة أبنائهما العشرة من أمراض متعددة، وتعرض الابن الأكبر لخمسة أمراض معدية، منها مرض القلب والسرطان والفشل الرئوي والسكر، وعدم استطاعة الأسرة توفير أي وسيلة لعلاج.

وتخشى المطلقتان من انتقال المرض من الابن الأكبر "يوسف" لبقية الأبناء، وخاصة أن جو المنزل غير صحي، ولا تتوافر فيه أدنى متطلبات المعيشة، كما أنهما مهددتان بالطرد من المنزل لعجزهما عن دفع الإيجار الذي يبلغ 900 ريال شهرياً أملت أن تجد حلاً ليوسف بوضعه في أحد المستشفيات للاعتناء بحالته، ومد يد العون لهما بإيجاد مكان مناسب للعيش فيه، وحصول أبنائهما على هويات سعودية حتى يتمكنوا من الحصول على مساعدة الضمان الاجتماعي.



أسبوعان لإنجاز المشروعات الخاصين بحي السامر وأم الجود أمير مكة يعلن الانتهاء من 12 حلاً عاجلاً لمواجهة أخطار الأمطار والسيول بجدة

المصدر : جريدة الندوة الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111115117525&display=1>

جدة : عبدالله الدوسي

أعلنت إمارة منطقة مكة المكرمة انجاز 12 مشروعاً من مشاريع الحلول العاجلة الـ 14 لمعالجة مياه الأمطار وتصريف السيول في محافظة جدة، التي بدأ العمل في تنفيذها قبل نحو ثلاثة أشهر، فضلاً عن اتمام تجهيز مواقع الإسناد والطوارئ الـ 16 لأهالي المحافظة، موضحة استمرار العمل في المشروعات المتبقية على أن يتم الانتهاء منهما خلال الأسبوعين المقبلين. وأكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة رئيس اللجنة الفرعية لمعالجة مياه الأمطار وتصريف السيول في محافظة جدة المتابعة المتواصلة والعناية الفائقة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز لمشروع معالجة مياه الأمطار وتصريف السيول، والمتابعة الدقيقة والمتواصلة لمرحل تنفيذها أولاً بأول.

وأوضح سمو أمير منطقة مكة المكرمة أن العمل في مشاريع الحلول العاجلة كان متواصلاً على مدار الـ 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع، إذ جرى تحديد مواقعها مسبقاً من قبل الأمانة كمواقع حرجة تتجمع فيها المياه بكثافة عالية وقد ينتج منها مخاطر على الناس، فأعطيت الأولوية القصوى، مشيراً إلى الانتهاء من المشروعات الخاصين بحي السامر وحي أم الخير خلال الأسبوعين المقبلين.

وخلص الأمير خالد الفيصل إلى أن الحلول العاجلة تم تنفيذها بهدف الحد من الأضرار التي قد تتعرض لها محافظة جدة - لا قدر الله -، كاشفاً في الوقت ذاته عن أن إدارة المشروع تعمل حالياً مع الشركة الاستشارية للمشروع على الانتهاء من تحديد الحلول الدائمة لمعالجة مياه الأمطار وتصريف السيول لإقرارها ومن ثم البدء في تنفيذها.

من جانبه أفاد المهندس أحمد السليم مدير عام مشروع مياه الأمطار وتصريف السيول أن الحلول العاجلة الـ 12 المنجزة، تشمل: خط تصريف المياه في تقاطع شارع الأمير ماجد مع شارع فلسطين، معالجة تجمع المياه في نفق طريق الملك عبدالله مع طريق المدينة، معالجة تجمع المياه في نفق طريق الملك فهد مع طريق الملك عبدالله، معالجة تجمع المياه في شارع حائل مع طريق الملك عبدالله، معالجة تجمع المياه في شارع خالد بن الوليد مع طريق الملك عبدالله، معالجة تجمع المياه في تقاطع شارع الأندلس مع طريق الملك عبدالله، معالجة تجمع المياه في تقاطع شارع الأندلس مع شارع الحمراء، معالجة تجمع المياه في نفق طريق الأمير ماجد مع شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز، معالجة تجمع المياه في نفق تقاطع طريق الملك فهد مع شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز، معالجة تجمع المياه في نفق طريق الأمير ماجد مع شارع الروضة، معالجة تجمع المياه في تقاطع طريق الأمير ماجد مع شارع عي عبدالله السليمان وباخشب، معالجة تجمع المياه في

تقاطع طريق الأمير ماجد مع شارع زياد بن عمر، ومعالجة تجمع المياه في نفق تقاطع شارع صاري مع طريق المدينة وهذا الأخير تتولى أمانة محافظة جدة تنفيذه حالياً.

وذكر السليم أنه جرى فحص وتحديث غرف مضخات الرفع في سبع أنفاق هي: السلام، طريق الملك عبدالله مع طريق المدينة، طريق الملك فهد مع شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز، طريق الملك فهد مع طريق الملك عبدالله، طريق الأمير ماجد مع شارع الروض، طريق الأمير ماجد مع شارع باخشب (نفق الجامعة). وحول مراحل إنجاز الحلول الدائمة، أفاد السليم أن إدارة المشروع تعمل مع الشركة الاستشارية على تحديدها وإجراء الدراسات والخطط اللازمة لتنفيذها، شملت تنظيم ورش عمل عدة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة للاستفادة من آرائها ودراساتها حول هذه الحلول، بهدف تكوين رؤية جماعية توحد العمل بين مختلف الجهات.

وتتضمن الحلول الدائمة إنشاء سدود وقنوات تصريف لمعالجة مياه السيول والأمطار، إضافة إلى تصور عملي لمعالجة الأحياء العشوائية في محافظة جدة إلى جانب خطة بيئية للمحافظة، وأخرى للمياه الجوفية والمجاري، ودراسة عن الطرق وشبكات النقل المزمع إنشاؤها.

يشار إلى أن اللجنة الفرعية التي شكلت بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تولت تكليف مكاتب استشارية عالمية متخصصة في دراسة تصريف الأمطار والسيول والبنية التحتية للأحياء العشوائية بما في ذلك ما تبقى من مشاريع الصرف الصحي في محافظة جدة، وطرح المشاريع المقترحة لتصريف الأمطار ودرء أخطار السيول وفق الدراسات المقترحة لتنفيذها من قبل عدد من شركات المقاولات العالمية المؤهلة.

ومنحت اللجنة الفرعية صلاحيات كاملة لتشكيل لجان وفرق عمل والاستعانة بخبراء عالميين لمتابعة تنفيذ أعمال تصريف الأمطار ودرء أخطار السيول، ورفع تقارير دورية لولي العهد بصفته مشرفاً على هذه اللجنة، التي تكلف بدورها جهة أو عدة جهات استشارية متخصصة لتحديد الأحياء التي تتكرر فيها مdahمة الأمطار والسيول والعمل على معالجتها بما في ذلك نزع الملكيات. وبالفعل باشرت هذه اللجنة أعمالها فوراً بعد هذا القرار ورأس سمو أمير منطقة مكة المكرمة رئيس اللجنة الفرعية لمعالجة الأمطار وتصريف السيول الأمير خالد الفيصل الكثير من الاجتماعات وتم تشكيل الكثير من اللجان وتمت الاستعانة بخبراء من شركة أرامكو السعودية تم تفريغهم لإدارة المشروع تحت مظلة اللجنة، فووقت بدورها عقداً مع شركة "إيكوم" العالمية كاستشاري للمشروع، ثم جرى توقيع عقود الحلول العاجلة الـ 14 مع شركتي المباني ونسما، اللتان أنجزتهما في الوقت المحدد لها في الاتفاقات

نتائج التحقيق بتسرب غاز الإيبوكس خلال أيام

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/35923.html>

عبدالعزیز مخزوم - الدمام
أكدت إدارة الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية أن التحقيقات في قضية تسرب غاز "الإيبوكس" التي وقعت مؤخرا في الدمام في مراحلها النهائية وأن النتائج النهائية سيتم الإعلان عنها في الأيام القليلة القادمة.
وفي ذات الوقت تكثف لجنة مواقع الخطرة واللجنة الفنية المختصة عملها الميداني للوقوف على المصانع عالية الخطورة والتي تتعامل مع المواد الكيميائية وبعض المواد الأخرى والتي تهدد الأحياء السكنية لتحديد المعايير والضوابط اللازمة التي توجب نقل المصانع بصفة عاجلة خارج النطاق العمراني.
وقال الناطق الإعلامي لإدارة الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية المقدم منصور الدوسري لـ "اليوم" إن جميع المصانع في الصناعية الأولى بالدمام والتي يصل عددها إلى 200 مصنع عادت لمزاولة عملها منذ انتهاء حالة الطوارئ في وقت سابق وليس هناك ما يمنع ممارسة نشاطها باستثناء شركة الشرق الأوسط التي تسببت بحادثة تسرب الغاز ولم يتم إعطاؤها الموافقة على مزاولة نشاطها حتى اليوم ولحين التأكد من عدم وقوع التسرب مرة أخرى وتحقيق شروط وأنظمة السلامة للحماية من الحريق والغازات ولحين الانتهاء من التحقيق.
لا تزال اللجنة الفنية المختصة تقوم بحصر وتقييم المصانع في الصناعية الأولى وتحديدًا عالية الخطورة وإعطائها مهلة للنقل تقررها اللجنة، مع إلزامها بوضع الضوابط والأنظمة الخاصة بالحماية من الغازات، وأن ترفع اللجنة توصياتها للعرض على سمو أمير المنطقة الشرقية لاتخاذ الإجراء اللازم وفقا لتوجيهات سموه
وأشار إلى أن التحقيق كان مع جميع العاملين من مختلف الجنسيات ومع إدارة الشركة والوقوف ميدانيا على التسرب في المصنع، لافتا إلى أن التحقيقات في مراحلها النهائية وستظهر النتائج خلال الأيام القليلة القادمة.
وفيما يخص طول فترة التحقيق أكد المقدم الدوسري أن الإجراءات تتطلب المزيد من الوقت لجمع الأدلة والبراهين كون مثل هذه الحوادث لا ترتبط بفترة زمنية محددة للانتهاء.
وأضاف "أن ما تم حصره حاليا وصل إلى ما يقارب 25 مصنعا عالية الخطورة ولا تزال اللجنة الفنية المختصة التي تضم في عضويتها الدفاع المدني والأرصاد وحماية البيئة والهيئة الملكية وأمانة الشرقية وجامعة الملك فهد وجامعة الدمام تقوم بحصر وتقييم جميع المصانع في الصناعية الأولى وتحديدًا المصانع عالية الخطورة وإعطائها مهلة للنقل تقررها اللجنة في اجتماعاتها المستمرة ودراستها المتأنية لملفات باقي المصانع الأخرى مع إلزام هذه المصانع بوضع الضوابط والأنظمة الخاصة بالحماية من الغازات وأن ترفع اللجنة توصياتها للعرض على سمو أمير المنطقة الشرقية لاتخاذ الإجراء اللازم وفقا لتوجيهات سموه".

شاب سعودي في غيبوبة بعد اعتداء بريطانيين عليه... في مانشستر!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/329037>

لندن - «الحياة»

ذكرت إذاعة «بي بي سي» المحلية في مانشستر أمس أن الشرطة البريطانية تسعى جاهدة للاتصال بعائلة شاب سعودي أصيب بجروح خطيرة في الرأس، بعدما هاجمته مجموعة من الرجال في هذه المدينة الواقعة (شمال غربي انكلترا). وتقول الشرطة إن السعودي إبراهيم الحربي البالغ من العمر 19 عاماً يعاني من إصابات خطيرة من جراء الهجوم عليه وهو ما يحتم إبلاغ ذويه. وأكدت مصادر في مانشستر أن شقيقة الحربي الذي يعتقد أنه يدرس في جامعة مانشستر تمكنت من زيارته ليل الأحد، وأن حالته الصحية مستقرة وتنبئ باحتمال تحسنه. ونقلت صحيفة «مانشستر إيفينغ نيوز» عن مفتش الشرطة الذي يتولى التحري في الحادثة، ويدعى ستيف لوثنون، قوله إن عدداً من الرجال اعتدوا على الحربي أثناء مروره في شارع بيتر نحو الرابعة إلا ربعاً فجر السبت. وبعد عدوانهم عليه توجهوا نحو كازينو يقع على شارع واطسون.

وناشد لوثنون كل من كان شاهداً على الاعتداء الاتصال بالشرطة لمساعدتها في التحريات. وذكرت الصحيفة على طبعها الإلكترونية أمس أن الشاب السعودي يرقد الآن في غيبوبة، وأن حالته حرجية، لكنها مستقرة. وتعتقد الشرطة أن إصابته نجمت عن ضربة واحدة. وأوضحت أنها تعتقد أن الحربي يدرس اللغة الإنكليزية في إحدى الكليات الخاصة في مانشستر. وأشارت «مانشستر إيفينغ نيوز» إلى أن معلوماتها تشير إلى أن المعتدين على الحربي كان قد تم طردهم من حانة مجاورة لمكان الاعتداء. وقالت إن الشرطة تتحدث إلى مسؤولي أبواب الحانة، وتقوم بمشاهدة تسجيلات كاميرات المراقبة في تلك المنطقة. وأضافت أنه يعتقد أن الحربي كان يسير وحيداً حين تعرض للاعتداء الذي لم يكن له دخل فيه، وأن أطباء المستشفى الذي يرقد فيه الحربي أخضعوه لعقاقير جعلته يدخل في غيبوبة مقصودة ليتمكنوا من علاجه. وذكرت الصحيفة أن ابن عم الحربي الذي يقيم في منطقة مانشستر يلازمه بقرب سريره في المستشفى بعدما تمكنت الشرطة من الاتصال به. وعلمت «الحياة» أن السفارة السعودية في لندن تتابع باهتمام بالغ حالة الحربي.



انتخاب المملكة نائبا لرئيس المجلس التنفيذي باليونسكو

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111115117526&display=1>

الرياض : الندوة

انتخبت المملكة العربية السعودية نائبا لرئيس المجلس التنفيذي بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة / اليونسكو / خلال دورة المجلس للعامين المقبلين 2012 / 2013م .

ورحبت الدول الأعضاء بالمنظمة بهذا الاختيار ، معتبرة أنه يأتي تقديرا للدور الكبير والنقل الأساسي الذي تمثله المملكة في حضورها العالمي وفاعليتها داخل اليونسكو بشكل خاص.

ويعد المجلس التنفيذي أهم إدارة في المنظمة يمارس مهامه طوال العام وفي مقدمتها متابعة أعمال ومشروعات المنظمة وجدول أعمال المؤتمر العام والمراقبة الدائمة لكيفية تنفيذ الأنشطة في المناطق الجغرافية وتقنين الإصلاحات في مختلف مجالات المنظمة .

وقد تم هذا الانتخاب خلال اليوم الختامي من أعمال المؤتمر العام للمنظمة الذي أقيم مطلع الأسبوع الحالي ؛ حيث رأس وفد المملكة خلال الجلسة الختامية معالي نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن عبد الرحمن بن معمر ، الذي رحب بهذا الاختيار وعده تأكيد على مكانة المملكة المتزايدة في المحافل الدولية . وسيمثل المملكة في منصب نائب الرئيس في المجلس التنفيذي لليونسكو المندوب الدائم للمملكة لدى اليونسكو الدكتور زياد الدريس . وهنا نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن عبد الرحمن بن معمر الدكتور زياد الدريس على هذه الثقة وتمنى له كل التوفيق في خدمة القضايا العربية والإسلامية والأهداف الإنسانية التي تضطلع بها اليونسكو .

السعودية: محامي خلية إرهابية ينسحب من الترافع عنها لتمسك أفرادها بأفكار القاعدة كانت تخطط لمهاجمة مطار إقليمي شمال البلاد بالتنسيق مع جماعة الجهاد الإسلامي

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12040&article=649909&feature>

الرياض: تركي الصهيل
فاجأ محامي خلية تتهمها السلطات السعودية بالتخطيط لمهاجمة مطار إقليمي شمال البلاد، بالتنسيق مع جماعة الجهاد الإسلامي في باكستان، هيئة المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب وأمن الدولة، بالانسحاب من الترافع عن هذه الخلية، وذلك لتمسك بعض أفرادها بأفكار تنظيم «القاعدة»، وإصرارهم على عدم إبداء الندم على أفعالهم السابقة. وأعلن المحامي في جلسة أمس، التي حضرتها «الشرق الأوسط»، انسحابه من الترافع عن الخلية التي كانت تخطط لمهاجمة مطار عرعر الإقليمي، بهجمات انتحارية. وقال المحامي، لقضاة المحكمة «أعلن الآن قراري بالاعتذار عن هذه القضية برمتها والدفاع عن المتهمين لأسباب تتصل بعدم اقتناع بعض المتهمين بالتراجع عن أفكارهم». وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد عقدت أمس، الجلسة السادسة، للنظر في القضية المرفوعة من الادعاء العام في السعودية على 7 متهمين سعوديين، لقيامهم بتكوين خلية إرهابية تسعى لتنفيذ أهداف ومخططات تنظيم القاعدة، والاستعداد للقيام بعمليات إرهابية في الداخل، والتنسيق في ذلك مع عناصر إرهابية خارجية لإمدادهم بالرجال والأسلحة وإنشاء معسكر للتدريب على الأسلحة والقنابل جنوب البلاد. وقد طلبت المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب وأمن الدولة، حضور 4 من المتهمين في هذه الخلية، ولكن لم يحضر إلا واحد، هو المتهم الثالث، الذي قام بدوره بالطلب من المحكمة توكيل محام جديد للترافع عنه. وقد حضر في جلسة أمس، محامي الدفاع عن المتهمين (الأول، الثالث، الرابع، الخامس)، ليعلن قراره بالانسحاب عن الترافع في هذه القضية، فيما طلب المتهم الثالث من هيئة المحاكمة مساعدته في توكيل محام جديد من بين 3 أسماء قام بتزويد المحكمة بها. وتكشفت من وقائع الجلسات المنعقدة لمحاكمة خلية الـ 7 الإرهابية، معلومات حول مخطط إرهابي، كان تنظيم القاعدة ينوي من خلاله مهاجمة مطار إقليمي شمال البلاد، بهجمات انتحارية، فيما أفادت المعلومات عن أن «القاعدة» نسقت في هذا الأمر مع جماعة الجهاد الإسلامي في باكستان. وطبقا للمعلومات المضمنة بلوائح الدعوى، فلقد تكشفت علاقة اليمنى خالد الحاج قائد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والذي قتلته قوات الأمن السعودية في 15 مارس (آذار) 2004، بالخلية الإرهابية التي تخضع للمحاكمة في الرياض، حيث جرى تواصل بين أحد المتهمين والحاج ليعرض عليه مخطط استهداف مطار عرعر الإقليمي (شمال البلاد).

وقبل ذلك، فتح المتهم الثالث في هذه الخلية قناة تواصل مع شخص باكستاني يدعى عادل مير، كان قد تعرف عليه بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول)، وهو ينتمي لجماعة الجهاد الإسلامي المسؤولة عن العملية التي نفذت ضد فرنسيين في كراتشي عام 2002، ليعرض عليه مخطط استهداف مطار عرعر الإقليمي بهجمات انتحارية، قبل أن يشير إليه الأخير بالاتصال بخالد حاج أحد أهم قيادات «القاعدة» في الجزيرة العربية، وهو ما يؤكد وجود صلات بين «القاعدة» والجهاد الإسلامي.

كان من بين أهداف الخلية الإرهابية، التي تنظر المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض في قضيتها، تنفيذ اغتيالات في صفوف الأجانب، حيث قامت الخلية بإنشاء معسكر تدريبي جنوب السعودية، للتدريب على عمليات الاغتيالات، قبل أن تخطط لواحدة منها كانت تستهدف من خلالها أحد الأجانب العاملين بشركة في مدينة الدمام، لكن هذا المخطط باء بالفشل.

ولم تستطع الخلية الإرهابية التي تخضع للمحاكمة تنفيذ الهجوم الذي كانت تخطط له ضد مطار عرعر الإقليمي، رغم وصول ذلك المخطط لمرحل متقدمة. ولقد بارك خالد الحاج، خلال تواصل أحد أفراد الخلية الإرهابية معه، مخطط مهاجمة المطار الإقليمي، مقترحا عليهم أن يتم عن طريق عمليات انتحارية يقضي بها كافة المنفذين حتى لا يقعوا في قبضة رجال الأمن.

وبينما كانت الخلية الإرهابية، تنتظر الأوامر من حاج، لتنفيذ الهجوم ضد مطار عرعر الإقليمي، أعلنت وزارة الداخلية السعودية عن قائمة تضم 19 مطلوباً، كان اليمني الأخطر في التنظيم من ضمنها، وهو ما جعل الخلية تتراجع عن تنفيذ المخطط.

وتظهر الوقائع أن أفراد الخلية الإرهابية كانوا يتحركون بحذر شديد، لتجنب العين الأمنية، حيث سبق لهم التنقل بين كل من الرياض وعسير والخبر، مستعينين بـ«النقل الجماعي» كوسيلة للوصول إلى المدن السالفة الذكر، لكي لا يقعوا في قبضة نقاط التفتيش التي تنتشر على الطرق السريعة.

وكان ملاحظاً أن 3 من أعضاء الخلية الإرهابية سبق لهم السفر إلى أفغانستان، وتلقاهم دورات تدريبية قتالية عالية المستوى، عبر الحصول على دورة في الأسلحة تتضمن الكلاشنيكوف، والسمنوف، والستكا، والبيكا، والآر بي جي، والفرينوف، ودرشكا، وزوكياك، ودورة متفجرات وتضم القنابل اليدوية والألغام والحشوات (سي 4 وسي 3 وتي إن تي)، فضلاً عن حصول أحد المتهمين على دورة الموضوعية وتضم مدفع الهاون 82، ومدفع 75، ومدفع 82 محمول على الكتف.

وتشير المعلومات إلى أن المتهم الثالث سافر في عام 2001 إلى دولة الكويت والتقى بشخص، حيث سافرا سوياً بالطائرة إلى إيران ومن هناك توجهوا بالحافلة إلى قرية (طيباد) وعبرا المنفذ إلى أفغانستان سيرا على الأقدام ولم يتم ختم جوازات سفرهما من قبل حكومة «طالبان الأفغانية» بناء على رغبتهما ثم توجهوا إلى قندهار وبقياً في مضافة الأنصار. وبعد أسبوع انتقل الرجلان إلى معسكر الفاروق والتحقا بالدورة التأسيسية التي تشمل اللياقة البدنية والأسلحة من نوع «كلاشنيكوف - وبيكا - ومسدس 9 ملم» وبدائيات الطبوغرافيا وتسلق الجبال وقد حضر بن لادن ومعه سليمان أبو غيث إلى المعسكر وألقى محاضرة عن الجهاد والصبر وضرورة الإعداد ووجوب مناصرة الإسلام والمسلمين.

وتكشفت صلة الخلية الإرهابية بخالد حاج من خلال قيام المتهم الثالث بالتواصل معه، حيث عرض عليه المخطط الإرهابي الذي كانوا ينوون تنفيذه ضد مطار عرعر الإقليمي، مبدياً للقائد اليمني استعداداته والمجموعة التي معه لتنفيذ أي أهداف محددة، غير أن خالد حاج أخبرهم - طبقاً للمعلومات - بأنهم مشغولون في أمر آخر، يعتقد بأنه تفجير الرياض التي نفذتها «القاعدة» في 12 مايو (أيار) 2003، فيما لم تنفذ الخلية مخططها ضد المطار لانقطاع الاتصالات مع خالد حاج بعد أن أدرجته الداخلية على قائمة تضم 19 مطلوباً أمنياً.

لا عقوبة قانونية بحقه.. صائد ساهر: أخرجوا كاميراتكم من المخابئ

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432هـ - 15 نوفمبر 2011م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111115/Con20>

عبد الله غرمان - أبها

برر صائد ساهر في عسير تعمده إيقاف سيارته قرب كاميرا لتنبيه السيارات العابرة من مخاطر المخالفات المحتملة، ووصف تصرفه بأنه سلمي وليس فيه ضرر على أحد طبقاً لأقواله.

وأضاف الشاب «ي م» بأنه ضاق ذرعا من تزايد المخالفات المرورية عليه، مما جعله عاجزا عن تجديد رخصة القيادة الخاصة به بسبب مبالغ المخالفات المرورية عليه، والتي تجاوزت الخمسة آلاف ريال.

وعلق المستشار القانوني الدكتور هادي اليامي على الواقعة، بأن نظام ساهر لم يوضع إلا للحد من التهور في السرعة أثناء القيادة للتقليل من الحوادث المأساوية التي تحدث بسبب السرعة المفرطة.

وعن وجود عقوبة على الشاب نفى الدكتور أن تكون هناك عقوبة على الشاب من وجهة نظره، مرجعا ذلك إلى أن الشاب كان يتولى دور ساهر التوعوي.

وتحفظ الدكتور اليامي على تواجد مركبات متحركة لنظام ساهر الآلي، حيث أوضح بأن استخدام الكاميرات الثابتة أسلم للنظام والعاملين فيه من التصرفات اللامسؤولة من قبل بعض المراقبين، في إشارة إلى ما تعرض له موظف ومركبة ساهر في المدينة المنورة قبل أيام، موضحا ضرورة إيقاف مركبات ساهر في مكان واضح لعبري الطريق، وعدم الانزواء في الأماكن البعيدة عن أعين قائي المركبات؛ لتصبح المسألة توعوية بحتة.

وقال الشاب «لو كانت مركبات ساهر تقف في أماكن يراها الجميع لتولت العديد من المهمات منها الحد من تسجيل المخالفات بحق السائقين وتوعيتهم أما اتخاذ موظفيها الأماكن المنزوية لرصد المخالفات، فذلك ليس له أي دور توعوي وإنما الغرض هو استنزاف جيوب أصحاب المركبات، والدليل هو أن عددا من أصحاب المركبات لا يعلمون برصد نظام ساهر لمركباتهم إلا برسائل الجوال نظرا للأماكن المنزوية التي تقف فيها مركبات ساهر».

وأضاف السرعة التي كنت أسير بها ربما كانت غير نظامية نوعا ما، ولكن لماذا لا يكون في مركبات ساهر نظام انذار بحق السائق الذي يتجاوز السرعة النظامية من خلال ارسال رسالة على جواله تفيد بتسجيل انذار عليه وفي حال تكرار المخالفة فإن الغرامة ستدور عليه، وبذلك يأخذ السائق حذره مستقبلا من مغبة الوقوع في مصيدة ساهر. وأبدى الشاب بأنه متأكد من أن الحوادث المرورية لن تنقطع بوجود ساهر؛ لأن أسبابها ليس السرعة وحدها وإنما هناك عدة أسباب أخرى مثل التجاوز الخاطئ وقطع الإشارات وانفجار الاطارات والنوم أثناء القيادة.

وعن كيفية تفكيره في حيلة تنبيه السائقين من رصد ساهر لمركباتهم، أوضح بأنه حينما خرج إلى الجامعة التي يدرس بها رصده نظام ساهر الآلي وعند فراغه من محاضراته عاد فوجد مركبة ساهر مكانها، ومكث يفكر في طريقة تشفي غليله من ساهر دون أن يترتب على ذلك أي سلبات، فاتفق هو ومرافقه على الوقوف على مقربة من مركبة ساهر لتنبيه السائقين القادمين باتجاه أبها من الوقوع في مطب ساهر المختفي خلف الجبل لمدة ساعة كاملة، وأراد بذلك الوصول إلى أهداف، الأول هو ابصال رسالة إلى موظفي ساهر بأنه سيحد من رصد مركبتهم لسيارات العابرين، والثاني توفير مبالغ المخالفات التي ستسجل على أصحاب المركبات.

طالب بمعاقبة المعتدين على سفارة المملكة في دمشق (الشورى) يوافق على الخطة الخمسية لسعودة الوظائف الحكومية

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م
<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111115117555&display=1>

الرياض : الندوة

أعرب مجلس الشورى عن استنكاره الشديد لقيام مجموعة من المتظاهرين بالتجمهر أمام مبنى سفارة المملكة العربية السعودية في دمشق ورشقها بالحجارة واقتحام المبنى والعبث بمحتوياته. وقال المجلس في بيان له خلال جلسته العادية الستين التي عقدها امس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ "إن هذا الاعتداء يمثل انتهاكاً لأعراف الدبلوماسية الدولية المتعلقة بالبعثات الدبلوماسية". وطالب السلطات السورية باتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية السفارة السعودية والعاملين فيها ، ومحاسبة كل من شارك في الاعتداء على السفارة حسب ما تقتضيه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وأوضح الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي في تصريح صحفي عقب الجلسة أن المجلس استهل جلسته بالاستماع إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي 1430/1431 هـ. ولفت النظر إلى أن المجلس وافق بالأغلبية على أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بوضع خطة خمسية لسعودة الوظائف الحكومية التي يشغلها غير سعوديين في الأجهزة الحكومية المختلفة على أن تشرف على متابعة تنفيذها. كما وافق المجلس على تشكيل لجنة من كل من وزارة الخدمة المدنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية لمراجعة الوظائف الشاغرة في الجهات الحكومية المختلفة للنظر في تحويل الوظائف الشاغرة التي يتبين عدم الحاجة لها ، والعمل على شغل الوظائف التي تحتاجها الجهات الحكومية وفق جدول زمني محدد. وأكد معالي الدكتور الغامدي حرص مجلس الشورى على تحقيق توجيهات ولادة الأمر - رعاكم الله - الرامية إلى حصول المواطن على الوظيفة المناسبة وفق تأهيله العلمي المناسب ، ومتطلبات الأجهزة الحكومية وتوفير سبل العيش الكريم لأبناء المملكة وبناتها المؤهلين ، نظراً لقيمة العمل وأهميته في حياة الفرد ، وانعكاس ذلك على المجتمع بصفة عامة. ثم استمع المجلس إلى تقرير من لجنة الشؤون الأمنية، بشأن طلب التصديق على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووحدة التحريات المالية في مملكة هولندا للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأشار معالي الأمين العام لمجلس الشورى أن المجلس وافق بالأغلبية على المذكرة لما لها من انعكاس على مكافحة الجريمة بأنواعها ، ولما لها من أثر بالغ في التصدي لأيدي الإرهاب الأثمة ، مواكبة لما تقوم به من المملكة من جهود على مختلف الصعد للتصدي لهذه الآفة الخطيرة وآثارها المدمرة. بعد ذلك استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للهيئة العامة للغذاء والدواء للعامين الماليين 1427/1428 هـ - 1428/1429 هـ.

وقد وافق المجلس بالأغلبية على ضرورة أن تلتزم الهيئة العامة للغذاء والدواء في تقاريرها السنوية بالمادة (29) من نظام مجلس الوزراء بشأن إعداد التقارير السنوية ، ودعم الهيئة مالياً لتتمكن من تدريب وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة ، لأداء عملها بما يتناسب ومهامها ، ووافق على دعم الهيئة العامة للغذاء والدواء لتخصيص الأرض المناسبة لإقامة مقرها الرئيسي والمختبرات المرجعية ودعم فروعها في مدن ومناقص الاستيراد والتصدير بالمملكة.

كما وافق المجلس على ضرورة إيجاد آلية فعالة لمراقبة المنتجات الزراعية الطازجة المستوردة والمنتجة محلياً ، والتأكد من خلوها من الملوثات الضارة بالصحة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وأبان معالي الدكتور الغامدي أن المجلس ناقش بعد ذلك التقرير المقدم من لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن مشروع القواعد الخاصة بتمويل ورعاية المواد التلفزيونية والإذاعية في وزارة الثقافة والإعلام ، والمكون من إحدى وعشرين مادة ، تحل عند إقرارها بديلاً للائحة التنظيمية لبرامج المسابقات التلفزيونية الصادرة في 1408/12/16 هـ. وقال معاليه ” أن لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية قد أجرت مراجعة شاملة لمشروع القواعد في عدة اجتماعات استضافت في جانب منها عدداً من مسؤولي وزارة الثقافة والإعلام للاستيضاح منهم بشأن العديد من جوانب مواد المشروع ، والهدف منها ، والحاجة إليها في المرحلة المستقبلية ”.

وقد أبدى عدد من الأعضاء ملحوظات بشأن مشروع المواد تناولوا خلالها ضرورة تحديد ما اشتملت عليه المادة المتضمنة للتعريفات بشكل أكثر دقة وعدم الخلط بين تعريفي الراعي ، والممول التي عرفها مشروع القواعد ، في حين تساءل أعضاء آخرون عن مدة الإعلانات والتنويهات التجارية في البرامج الإعلامية ، واصفين أن ما حددته إحدى مواد المشروع 30% من مدة البرنامج للإعلانات كحد أعلى بالزمن الطويل الذي سيفقد المادة الإعلامية الجاذبية والقبول لدى المتلقي.

ورأى أعضاء آخرون ضرورة زيادة عدد أعضاء اللجنتين التي توجب إحدى مواد القواعد تشكيلهما وتتولى مهمة تمويل البرامج ورعايتها في التلفزيون والإذاعة على أن تكون تلك الزيادة من رجال الأعمال والقطاع الخاص.

وأكد الأعضاء ضرورة أن تحدد الوزارة المدة التي تمنح للراعي والممول لبث إعلانه أو تنويهه ولا يترك تحديد المدة لمن سيقوم برعاية البرنامج أو تمويله حفظاً لحق المهنية الإعلامية ، وما يتناسب مع الإطار العام الذي يعمل من خلاله التلفزيون أو الإذاعة ، فيما رأى أحد الأعضاء أهمية دراسة تلك القواعد بشكل موسع بما يمنح الوزارة المزيد من المرونة الكافية والاستقلالية وينعكس على أدائها ونشاطها في مجال الصناعة الإعلامية ومتطلباتها.

وبين الأمين العام لمجلس الشورى أن المجلس يرى أهمية صدور هذه القواعد التي من شأنها توفير المبالغ اللازمة لتمويل وإنتاج البرامج ، مما سيرفع من مستواها لمواكبة التطور في مجال الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني والمنافسة في السوق الإعلامية ، وتأكيداً على ما وصل إليه الإعلام السعودي بمختلف أقيانه من تطور ، لافتاً النظر إلى أن اللجنة قد أجرت العديد من التعديلات ، وأكدت في - أحد نصوص المواد - على أهمية أن تخضع هذه القواعد في مجملها للسياسة الإعلامية للمملكة.

وبعد الاستماع إلى العديد من الآراء ، وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات واستفسارات بشأن مشروع القواعد وذلك في جلسة مقبلة بإذن الله تعالى.

تعليم الشرقية يرفض صرف راتب إجازة العيد للمتعاقدات

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/35861.html>

ليلي المزعل - الدمام

في الوقت الذي صرفت فيه مديريات تربية وتعليم بالمملكة راتب الإجازة لمعلمات متعاقدات قبل إجازة الحج من بينها إدارتا التربية والتعليم بالرياض والقصيم ، رفضت إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية صرفه كونهن غير مستحقات للصرف الى ان يصدر قرار تثبيتهن.

ويرى مهتمون بأن قرار إدارات التعليم بالمملكة بصرف راتب الإجازة يُعدّ اجتهاداً ادارياً خاطئاً استند الى رؤية معينة في تقدير الأمور وان ما حصل في تلك الإدارات تتحمل تبعات تجاوزاتها لأن الخطاب المعني بالصرف فهم خطأ وكان ينص فقط على أحقية محو الأمية في راتب الإجازة ، الأمر الذي دفع البعض الى التساؤل : أليست التوجيهات لمثل هذا القرار تؤخذ من مرجعية واحدة ؟ . "اليوم" بدورها استطلعت آراء معلمات متعاقدات ومسؤولين بتعليم المنطقة الشرقية حول قرار الصرف الذي شمل مديريات دون غيرها وأحقية الصرف لهن ... وتاليا التفاصيل.. وقالت المعلمة المتعاقدة أمل القحطاني توقف صرف رواتبنا بتاريخ 20 رجب الماضي ، في حين أن زميلات لنا في بعض المناطق صرفت لهن رواتب الإجازة قبل العطلة ، منوهة الى ان مسؤولي تعليم الشرقية رفضوا الاعتراف بحقوقهن في رواتب الإجازة مبررين قرارهم بعدم وصول تعميم بالصرف .

ولفتت الى قيامها وزميلات لها بالاتصال مع إدارة التربية والتعليم في الرياض والتي أكدت الأخيرة بأن الوزارة فوضت الإدارات التعليمية بصرف الرواتب مشيرة الى ان تعليم الشرقية اكتفى بصرف راتب ذي القعدة فقط وراتب شوال الذي التزمنا خلاله بالدوام لم يصرف لنا.

وتشير "ام محمد" معلمة متعاقدة الى اهمية صرف الرواتب لهن وان قرار تثبيت البدلات ومحو الأمية صدر ، منوهة الى أن مدارس المنطقة الشرقية تعاني من نقص حاد بالمعلمات وانهن أولى بصرف الرتب .

واستهجنّت معلمة رفضت الإفصاح عن اسمها التهميش المتعمد الذي يمارسه تعليم الشرقية - حسب وصفها-بحقهن متسائلة عن الفرق بين المعلمة البديلة ومعلمة محو الأمية وجميعن يعملن بمجال التعليم ويتحملن نصاب كامل وانتدابات بأكثر من مدرسة .

وطالب منتدي موظفي وموظفات المملكة بمقاضاة إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية بسبب انقطاع الرواتب من 20-7-1432 هـ "الإجازة كاملة" وراتب شهر شوال، بالإضافة الى انها لم تسع للمطالبة بتثبيت المتعاقدات والبدلات ولم ترفع اسماء المعلمات البدليات والمتعاقدات حيث كان آخر يوم للرفع لمكتب العمل هو 30-10-1432 هـ . وأشارت معلمات الى تراكم المواد الدراسية على البدليات ووصول النصاب لهن الى 21 حصة أسبوعياً وعدد طالبات الصف الواحد يصل الى 47 طالبة ناهيك عن منع الإجازة و التقرير الطبي والحمل والاستئذان والحسم على اي تأخير .

من جانبه قال مدير إدارة الإعلام التربوي بالمنطقة الشرقية فهد عايد العنزي فيما يخص هذا الأمر فقد صدر تعميم وزاري مبني على الأمر الملكي الذي نص على تثبيت المعلمات البدليات اعتباراً من السنة المالية القادمة واستمرارية التعاقد معهن إلى حين صدور قرار التثبيت .

وأضاف لا يوجد نص صريح بصرف رواتب خلال الإجازات حيث إن المتعاقد معهن كبديلات يصرف لهن رواتب وفق العقد المبرم ويكون مقابل العمل مؤكدا حرص الإدارة العامة للتربية والتعليم بالمنطقة الشرقية على حقوق منسوبيها.

العدل ترد على الشورى: زيادة القضاة ليس من اختصاصنا .. والبصمة للتحقق من المرأة .. قريباً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/329017>

الرياض - «الحياة»

عزت وزارة العدل مطالبته بزيادة الوظائف القضائية إلى أنها ستواجه أعباءً عند تفعيل محاكم الاستئناف التي لم تعمل حتى الآن بنظام الاستئناف، مشيرة إلى أن عدداً من هذه الشواغر يفاذ منها في تحريك السلم القضائي بالترقيات. وأكدت أن زيادة عدد القضاة ليست من اختصاصها، بل من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء، لافتة إلى أن العمل في مكاتب الصلح يجري بجهد ذاتي.

وأضافت الوزارة أنها لا تستطيع إلزام موظفيها بالتحقق من شخصية المرأة، من خلال كشف وجهها، ولذلك تعمل على تطبيق نظام البصمة. وقللت من شأن الانتقادات التي تحدثت عن جهل بعض النساء بأسلوب رفع الدعاوى، معتبرة أن بإمكانها أن تستعين بمحام.

وقال المستشار الإعلامي في وزارة العدل فهد البكران في رد على أعضاء في مجلس الشورى انتقدوا أداء الوزارة خلال مناقشة التقرير السنوي لـ«العدل» أول من أمس: «ما ذكره بعض الأعضاء من معاناة المرأة أمام المحاكم، وجهلها بأسلوب رفع الدعاوى غير دقيق، فالمرأة تحظى بالتقدير والحفاوة والمساعدة في المحاكم وكتابات العدل». وأشار إلى أن الوزارة لا تستطيع إلزام موظفيها بالتحقق من شخصية المرأة، من خلال كشف وجهها لمطابقتها ببطاقتها المدنية، وأخذت بأسلوب تطبيق البصمة، وهي الآن على مقربة من الاتفاق على تزويدها بقاعدة معلوماتها من الجهة المختصة، إذ لا تملك الوزارة هذه المعلومات، لكنها تملك اتخاذ القرار بالأخذ بهذا الأسلوب المفيد وفعلته، كما أن الوزارة طلبت وظائف نسائية تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء بفتح فروع نسائية، وصدر قبل أعوام عدة، وتم التأكيد عليه بتوجيهات عدة، والوزارة حريصة كل الحرص على هذا الأمر، ومتى ما زودت بالوظائف فستكون الأقسام النسائية في إطار المنظومة العدلية، مؤكداً أن الوزارة تستشرف الإفادة من هذه الوظائف في الجانبين الإصلاحي والإرشادي، فضلاً عن العمل الإداري المساند للمحاكم وكتابات العدل.

وعن أسلوب رفع المرأة للدعوى، ذكر البكران أن المرأة مثل غيرها تستطيع أن تستعين بمحام وهو يرشدها إلى أسلوب رفع الدعوى، وهي في هذا مثل بقية طالبي الخدمات القضائية، إذ يستعين من يجهل الإجراءات القضائية والتوثيقية بمحام، ولا يخفى أن المحامي هذه وظيفته، وليس هذا عندنا فحسب بل ينسحب على جميع دول العالم، فالمحامي هو المرجع الشرعي والقانوني في هذا الشأن، وتسجل غالب القضايا النسائية في المحاكم توكيل محامين للترافع عنهم، ومع هذا عملت الوزارة على تثقيف المجتمع من خلال الإعلام المحلي، ومن خلال موقعها الإلكتروني بهذه الأمور عبر محور الثقافة العدلية لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.

وأضاف أن اتخاذ قرار «التقنين» من عدمه ليس من اختصاص الوزارة، مستنداً على ذلك بأن هذا الموضوع أحيل لهيئة كبار العلماء وليس لوزارة العدل، وتابع: «بينت الوزارة هذا مرات عدة وفي مناسبات عدة، وأصدرت فيه هيئة كبار العلماء قراراً منذ ما يقارب العامين، ولا تملك الوزارة في شأنه أي قرار سوى تنفيذ ما يعتمد بشأنه، ومع هذا قدمت الوزارة توصيات عدة بشأنه، جمعت بين الأخذ بهذا الخيار الحقوقي والأخذ أيضاً بخيار المبادئ القضائية بحسب مقتضيات المادة القضائية وأحوالها، على أن خيار المبادئ في الجملة يمثل القناعة القضائية لخروجه من محضنها ودرايتها، فهو نتاج مخاض قضائي، يضاف لذلك سهولة تعديل المبدأ بخلاف المادة المقننة.»

وعن إنشاء وزارة العدل إدارة تدوين ونشر الأحكام، شدد البكران على أن هذه لا تترجم ما في رغبة المتدخلين من أعضاء مجلس الشورى ولا غيرهم؛ لأنها تنشر نماذج مختارة من آلاف الأحكام القضائية بعد إجازتها من المجلس الأعلى للقضاء بحسب النظام، والمطلوب للحد، ما قد تنتج منه سلبية في تضارب الأحكام القضائية هو اعتماد التقنين أو نشر كل

المبادئ القضائية أو الجمع بينهما بحسب مقتضيات كل مادة قضائية، وأوضحت الوزارة هذا الأمر مرات عدة، كما أشير له سابقاً.

وفي ما يتعلق بمطالبة الوزارة بزيادة الوظائف القضائية بينما لديها شواغر قال البكران: «إن الوزارة ومن خلال (تاريخ تقريرها للعام 1430/1431هـ) تستشرف مستقبل النظام القضائي الجديد الذي فتح محاكم الاستئناف ووسع من دائرة العمل القضائي في تخصصه النوعي وإعادة صياغة درجاته والأعباء التي ستكون تحديداً على محاكم الاستئناف التي لم تعمل حتى تاريخه بنظام الاستئناف حتى نفاذ نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية المعدل لنظاميهما النافذين، وانتهاء الفترة الانتقالية التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء بحسب الاقتضاء، أكد هذا الاستشراق ما صدر من تعيينات عدة في السلك القضائي، فضلاً عن أن عدداً من هذه الشواغر يفاد منها في تحريك السلم القضائي بالترقيات، وهي في طليعة الدعم المادي والمعنوي لأعضاء السلك القضائي.»

وأوضح أن زيادة عدد القضاة لا تخص وزارة العدل، مضيفاً أن الوزارة تدرك حرص المجلس الأعلى للقضاء على زيادة أعداد القضاة الذي تم بالفعل، أما كتاب العدل فتضاعف عددهم خلال السنتين الأخيرتين، ونظراً لأهمية العملية التوثيقية تحرص الوزارة على أن يتم تدريب كاتب العدل المدة الكافية قبل مباشرته العمل التوثيقي، وانسياب أعمال كتابات العدل بعد هذا الدعم الوظيفي لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء وبعد الإفادة من معطيات التنقية الحديثة وتسهيل الإجراءات أوصل الوزارة إلى تحقيق مكسب دولي، إذ حصلت على المركز الأول على مستوى العالم في سرعة نقل الملكية العقارية لسنتين على التوالي بشهادة البنك الدولي، وحظي هذا الأمر مع منجزات الوزارة الأخرى بتثمين مجلس الوزراء لأداء الوزارة.

ولفت إلى أن الوزارة تنفذ في ما يتعلق بتدريب القضاة ما يردها من المجلس الأعلى للقضاء الذي يحرص على إصدار قراراته في هذا الشأن بصفة مستمرة، إذ يختص المجلس بالتدريب تقريراً وتختص الوزارة به تنفيذاً، كما أن ضوابط نقل القضاة التي طالب بها أحد الأعضاء الموقرين فإنها مع وجودها إلا أنها من جانب آخر لا تخص وزارة العدل.»

وعما أثير من بعض أعضاء مجلس الشورى عن مكاتب الصلح، ذكر المستشار البكران أن الوزارة تعمل فيها بجهد ذاتي يقوم على التبرع من المحتسبين، إذ لا يوجد نظام يمكن الوزارة من دعمها بالوظائف والتجهيزات والاعتمادات ورفعت الوزارة مشروع نظام المصالحة والتوفيق وهو يدرس حالياً لدى جهة الاختصاص، وتعد الوزارة آمالاً كبيرة على صدور هذا النظام، ومع ذلك فإن تقارير الوزارة أثبتت أن الجهد الذاتي في مكاتب الصلح الحالية حد بشكل كبير من حالات الطلاق وفق الإحصاءات التي ستنشرها الوزارة قريباً وهي إحصاءات مبشرة ولافتة بشكل كبير، كما حدث هذه المكاتب في بعض المحاكم من تقليص ثلثي القضايا عن القضاة، وهي إحصاءات موثقة وبشهادة رؤساء هذه المحاكم.»

واعتبر أن الحل في العملية القضائية «يكمن في تفعيل المؤسسي لهذه البدائل.

مليوناً سعودي مسجلون في قائمة المتبرعين بالأعضاء بعد

الوفاة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328891>

جدة - إيمان السالم
كشف المدير العام للمركز السعودي لزراعة الأعضاء مدير مركز الكلى في جدة الدكتور فيصل شاهين لـ«الحياة» وجود أكثر من مليوني مسجل في قائمة المتبرعين بالأعضاء بعد الوفاة في السعودية، من خلال بطاقات خاصة يتم توزيعها في أماكن عدة، على الراغبين في التبرع بعد وفاتهم.
لكن احتواء قائمة المتبرعين بالأعضاء بعد الوفاة على مليوني اسم «لا تعني تحقيق الاستفادة» بحسب شاهين. عائقان أمام الاستفادة الحقيقية من المتبرعين، أولهما قلة عدد المتوفين من المسجلين، والأخرى وهي الأهم، الحاجة إلى الرجوع لأسرة المتبرع المتوفى وأخذ موافقتها، «لأن بطاقة التسجيل لا تعد وصية يعتد بها.»
وقال: «لذا كان من المهم التركيز على المتوفين دماغياً داخل العناية المركزة، ومحاولة إقناع أسرهم بأن هذا الشخص المتوفى يمكن أن يمنح الحياة لثمانية أشخاص آخرين.»
وأشار شاهين إلى أن التبرع شيء أساسي لزراعة الأعضاء، فإذا لم تنتشر ثقافة التبرع فستتوقف الزراعة، ولن يتمكن الأطباء من إنقاذ كثير من المرضى الذين يعانون من فشل عضوي نهائي.
وعرف شاهين الفشل العضوي النهائي بأنه الذي يخص الأعضاء الرئيسية التي لا يستطيع الإنسان العيش دونها أو دون البديل عنها، موضحاً أن لمرضى الكلى ثلاثة اتجاهات، فيما يتجه إلى الترشيح الدموي أو الترشيح البروتوني أو الزراعة، أما مريض فشل الكبد النهائي فليس أمامه إلا زراعة كبد جديد، وكذلك الحال مع مريض فشل القلب النهائي، ومن هنا تنبع الحاجة الملحة للتبرع لإنقاذ حياة مريض فشل العضو النهائي الذين لا مصير أمامهم في غياب المتبرعين إلا الوفاة.
وأكد أن النتائج أثبتت أن أكثر من 65 في المئة من المرضى الزراعين يعيشون حياة طبيعية بعد عشر سنوات من الزراعة، إضافة إلى إنقاذ حياة 75 في المئة من مرضى الفشل الكبدية، بعد أن كانوا في حكم الموت وكذلك الحال لمرضى القلب والرئة التي حققت زراعاتهم نجاحات كبرى شجعت كثيراً من الدول على السعي إلى توفير الأعضاء البديلة لمرضى الفشل النهائي.
وحول طبيعة التبرع، قال: «إما أن يكون من شخص حي إلى مريض، كحال زراعة الكلى أو جزء من الكبد، أو جزء من الرئة لطفل صغير من أحد والديه، وإما أن يكون التبرع من المتوفى دماغياً، إذ من المسلم به طبياً أن لا رجعة له إلى الحياة، حتى إن العلماء سمحوا بتبرع من الأحياء وبعد الموت والمتوفى دماغياً»، مضيفاً: «عادة ما يكون المتبرعون من داخل العناية المركزة، إذ يجب أن يكون الدم لا يزال سارياً في الجسد.»
وأشار إلى أن أعداد المتبرعين الموجودين في غرف العناية المركزة داخل السعودية كبيرة تصل إلى «ألف حالة سنوياً»، مضيفاً: «لو تمت الموافقة عليها لما احتجنا إلى فتح مراكز كلى، ولما احتجنا إلى إرسال المريض إلى الخارج للزراعة أو حتى الأخذ من متبرعين أحياء، لكن ذلك يتوقف على موافقة أسرة المتوفى، ما يدعو إلى وقفة جادة من علماء المسلمين للبحث على أهمية التبرع وعمق الأجر فيه، خصوصاً أننا في الوقت الحالي لا نحصل بكل أسف إلا على 25 أو 30 في المئة من المتبرعين.»
وتابع: «نحتاج إلى زيادة هذه النسبة، وسنتمكن من إنقاذ كثير من الأرواح المهددة بالموت، لكننا حين نحاول مع أسرة المتوفى دماغياً يرفضون، أملاً في عودة مريضهم إلى الحياة، على رغم استحالة هذا طبياً وعدم تسجيل عودة متوفى واحد إلى الحياة في السعودية بعد تشخيص حالته كمتوفى دماغياً.»
الفنان فايز المالكي (أحد المتبرعين بالأعضاء) قال لـ«الحياة»: «قبل أكثر من خمس سنوات اجتمع بنا الدكتور فيصل شاهين واخبرنا عن أهمية التبرع وفائدته، وحين أدركت ذلك الأثر العظيم الذي ينتج عن التبرع سواء لي أو لمن استفاد من التبرع لم أجد إلا وأنا أهم بالمسارعة بملء عضوية التبرع في حال الوفاة.»

وأوضح المالكي أن رغبته أتت في حال إدراكه أن التبرع بالأعضاء هو استثمار مع الله «حين نقدم الفائدة للآخرين حتى بعد الموت، وهو ما يعني أن الإنسان يفيد وهو حي ويفيد وهو ميت في حال بادر هو بالموافقة». لافتاً إلى أنه بعد التبرع بأيام «شعرت بالخوف وبدأت تراودني كثير من الأفكار والوساوس، خصوصاً أن بعض المقربين أقنعوني ببعض الأفكار السيئة وطرحوا علي بعض الأسئلة المربكة، وقال لي احدهم إن حدث لك حادثة سيبدأون بأخذ أعضائك دون التأكد ما إذا كنت ميتاً أو أن الحياة مازالت تدب فيك، فقلقت كثيراً».

وأضاف: «لم أجد نفسي بعد التبرع بأيام إلا وأنا في مكتب الدكتور فيصل شاهين لاطلاعه على ما يراودني من أفكار ومخاوف لكنه ادخل بحديثه وشرحه المفصل الطمأنينة إلى قلبي، وعندما سألتني: كيف يقتلون شخصاً من أجل أن يساعدوا شخصاً آخر؟! لم أجد إجابة، وتبددت شكوكي». وأكد فايز أن إحساساً جميلاً وثقة كبيرة غمرت روحه بعد أن وقع على التبرع بأعضائه بعد موته، وتابع: «يجب على كل إنسان أن يسأل نفسه: لماذا لا أبادر بمساعدة الآخرين فأنا ميت ميت، لماذا لا استفيد من موتي وأن يكون من بعدي أناس أحياء وسعيدون بسببي.»

حقوق الإنسان تتدخل لحل قضية 700 متخلف بالحج

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 20 ذي الحجة 1432هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/35995.html>

عمر المطيري - جدة

أنهى أعضاء منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بجدة معاناة أكثر من 700 متخلف مصري في جدة أغلبهم من كبار السن ومن السيدات والأطفال بعد أن احتجزت شركات العمرة جوازاتهم وطلبت على كل جواز 3000 ريال ما دفع بهم إلى التجمع لدى القنصلية للمطالبة باعتماد الجوازات وورقة المرور التي حصلوا عليها من قبل السفارة المصرية للمغادرة إلى بلادهم، وكان الـ «700» شخص قد تمكنوا من التخلف في المملكة حتى موسم الحج. وقال عضو منظمة العفو الدولية الدكتور طلعت عطار لـ "اليوم": تم إلزام القنصلية بجدة بتوفير سكن ووجبات يومية ونقلهم لأخذ البصمات من الجوازات، فيما تحاول منظمة العفو الدولية اعتماد وثيقة مرور المغادرة في حالة تأخر الحصول على الجوازات. من جانبه قال عضو منظمة العفو الدولية الدكتور إيهاب السليمانى: إن القنصلية المصرية تجاوبت مع مطالبة المنظمة فيما يتعلق برعاية هؤلاء حتى يتم إنهاء إجراءاتهم، فيما تبحث المنظمة حالياً عن الشركات المحتجزة لجوازاتهم، إضافة إلى مخاطبة سمو أمير منطقة مكة المكرمة لاعتماد وثيقة السفارة المصرية لتمكينهم من المغادرة بموجبها، وكشف أن هؤلاء من القادمين للعمرة قبل رمضان وخلال شهر رمضان تمكنوا من التخلف في المملكة حتى موسم الحج وبعد تأدية الفريضة قدموا للمغادرة، إلا أن شركات العمرة رفضت تسليمهم جوازاتهم وبعض الشركات طلبت على كل جواز ثلاثة آلاف ريال غرامة مالية على سبب التخلف.

من جانبه أكد مسؤول في الجوازات أن الجوازات تعليماتها واضحة وإن أي متخلف لابد من التأكد من وضعه وأخذ البصمات له، حيث إن العديد من الحالات التي تستغل العودة في موسم الحج تكتشف أنها كانت مقيمة ومطلوبة أو من العمالة الهاربة عن كفلائها أو من عليهم قضايا جنائية. من جانبه قال السفير على العشيري قنصل مصر العام في جدة: إن مشكلة متخلفي العمرة والزبارة تعد من المشكلات الكبيرة التي يضع المواطنون المصريون أنفسهم فيها كل عام بقيامهم بتخطي الفترة المحددة للإقامة بالمملكة سواء للعمرة أو للزيارة وكسر التأشيرة لأداء فريضة الحج، وأشار إلى أن القنصلية المصرية بجدة بدأت فور انتهاء موسم الحج استقبال مئات المصريين المخالفين للقوانين السعودية المنظمة لتأشيرات العمرة والزبارة من طالبي مساعدة القنصلية على تسوية أوضاعهم وإعادتهم إلى مصر، وأوضح العشيري أن القنصلية المصرية يتعين عليها التعامل مع مشكلة متخلفي العمرة وفق التعليمات والإجراءات السعودية المنظمة لسفر كل قسم من هؤلاء المخالفين.

على إثر قضية عقوق حكم فيها بسجن سنة و140 جلدة للإخوة الثلاثة

المحكمة العليا توقف تنفيذ 3 أحكام صادرة من أحد قضاة جزئية جدة وتعيد دراستها

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338750>

حامد الرفاعي - جدة

أصدرت المحكمة العليا بالمملكة ومقرها الرياض توجيهها إلى المحكمة الجزئية بجدة يقضي بوقف تنفيذ ثلاثة أحكام صادرة من أحد قضااتها ومميزة من محكمة الاستئناف بمكة المكرمة ضد ثلاثة أشقاء لصالح والدتهم وأخ لهم وثلاث أخوات، وذلك إثر خلاف على إرث تطور إلى قضية عقوق بينها الإخوة الثلاثة، ويفيدون في دفعاتهم التي تضمنت ما أسموه تجاوزات واضحة أنه سبق صرف النظر عن هذه القضية؛ مما يستوجب عدم نظرها من جديد تبعاً للنظام القضائي السعودي. وصادف إجراء إبلاغ المحكمة الجزئية بجدة للجهات التنفيذية بالمحافظة بوقف تنفيذ الأحكام شروع تلك الجهات في إجراءات التنفيذ، حيث أودع أحد المحكوم عليهم التوقيف لساعات في انتظار تحويله للسجن العام لقضاء العقوبة الواردة في الحكم الصادر بحقه هو وإخوته (وهي السجن سنة والجلد 140 جلدة لكل منهم)؛ مما أدى وإثر صدور أمر وقف التنفيذ إلى إطلاق سراحه ووقف إجراءات التنفيذ الخاصة بالأخوين الآخرين. وتضمن توجيه المحكمة العليا لجزئية جدة بعث كافة أوراق ومستندات المعاملة وصكوكها لدراستها من قبلها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الشرعية والنظامية اللازمة بشأنها. وكان الإخوة الثلاثة المحكوم عليهم والذين ينتمون لإحدى العوائل الثرية والمعروفة بجدة قد رفعوا شكوى إلى المقام السامي تتضمن أن إجراءات نظر القضية والحكم الصادر بها تتضمن تجاوزات وأخطاء ومخالفات للنظام القضائي، وأخطاء في أمور شرعية وقضائية، وصدر أمر سام يقضي بدراسة القضية من قبل المحكمة العليا وبوقف التنفيذ.. وقال الوكيل عنهم ع م (وهو أحدهم): إن هذا الإجراء يدل على قوة وعدالة النظام القضائي وأضاف: إنه على يقين تام هو وإخوته أن سيتم إحقاق الحق والعدل في هذا القضية، وسيتم اتضاح ما تم على مدى عام ونصف من إجراءات تمت في نظر القضية وحكمها، مؤكداً ثقته المطلقة وقبوله التام وموكلية بما تصل إليه المحكمة العليا والجهات القضائية الأخرى.. يذكر أن المحكمة العليا بالمملكة وهي أعلى سلطة قضائية في محاكم القضاء العام تتولى مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها، ومراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف وإعادة دراسة القضايا التي تصدر التوجيهات السامية بدراستها، ومن ثم توجيه الجهات القضائية المعنية بما يجب إجراؤه واتخاذ به بصدد كل ذلك

الشؤون الصحية: إرسال 7 إنذارات للشركة المشغلة عمال مستشفى صيبا يتوقفون عن العمل لعدم صرف رواتبهم

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338595>

علاء خرد - صيبا

توقف عدد كبير من عمال الشركة المشغلة لمستشفى صيبا العام بمنطقة جازان عن أداء عملهم احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم التي مضى على استحقاقها أكثر من شهر. ووفقاً لمصادر «المدينة» فإن الشركة تتعمد تأخير رواتبهم بشكل شهري ومتكرر ما يسبب توقف العمليات وتكدس الأوساخ والأتربة وجعل المرافقين والمرضى يقومون بعمل النظافة في غرف التنويم بأنفسهم. وقال أحد المواطنين إن شقيقته منومة بأحد أطفالها في المستشفى هي التي تقوم بتنظيف السرير وتغيير الفراش في ظل عدم وجود عمال نظافة في المستشفى أو توقفهم عن العمل. فيما أكد مصدر مطلع أن الشركة المتعاقدة معها الشؤون الصحية بجازان تعد من أسوأ شركات النظافة من حيث تعاملها مع عمالها وطرق إدارتها، فهذا ينبئ بكارثة حقيقية في التوقف المفاجئ لبعض العمليات حيث أنه لا يمر شهر إلا وفيه توقف عن العمل لبعض العمال مما يؤدي إلى تأجيل العمليات لعدم تعقيمها. وأفاد المصدر أن العمال لم يتقاضوا رواتبهم قبل عيد الأضحى ونعلم جيداً بأن البنوك تغلق أبوابها مع إجازة العيد وهم يستلمون رواتبهم عبر البنوك، ومبيئاً أيضاً بأنها قد تم التلاعب بمسيرات رواتبهم فهم في الأصل كانوا يستلمون مبلغ 1500 ريال لدى الشركة المتعاقدة معهم سابقاً وقد اشترطت عليهم تلك الشركة على الشركة الحالية بتعديل تلك الملاحظات حتى يتم تحويل عمالهم لدى الشركة الحالية، وأغلب العمال رواتبهم لا تقل عن 1000 ريال على حد قوله وفي الشهر 30 يوماً فكيف يمكن تأخير رواتبهم كمبلغ زهيد كهذا؟. وأضاف أن هذا التوقف من قبل عمال النظافة ليس الأول في مستشفى صيبا العام بل سبقه توقف عمال النظافة والتشغيل في مستشفى أبو عريش.

رأي الشؤون الصحية

من جهته أوضح الناطق الإعلامي بالشؤون الصحية جبريل القبي أنه تم توجيه 7 إنذارات للشركة منها 5 من مدير مستشفى صيبا و 2 من مدير الشؤون الصحية. وأكد أن الشؤون الصحية لا تقبل أي عذر في تأجيل تقاضي العاملين رواتبهم

جدة: ارتفاع حالات الربو في مشرفة وبنو مالك بسبب مصانع الأسفلت

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/329268>

جدة - أحمد العمري

فتح ملف تسرب من إحدى شركات الغاز إلى داخل الأحياء السكنية مطالبات عدة من أهالي محافظة جدة لنقل المصانع المنشأة وسط الأحياء إلى مناطق بعيدة عن منازلهم.

وأكد المدير العام لمديرية الدفاع المدني في محافظة جدة العميد عبدالله جدواوي لـ«الحياة» «أن أكثر معوق لنقل المصانع الموجودة داخل النطاق العمراني في المدينة الساحلية هو عدم توافر أراضٍ من جانب هيئة المدن الصناعية لنقل تلك المنشآت خارج النطاق العمراني والسكاني.

وجاء رد العميد جدواوي بعد شكاوى تقدم بها عدد من سكان حي بني مالك وحي مشرفة من ارتفاع أعداد إصابات حالات الربو وضيق التنفس عند الأطفال من جراء وجود وتغلغل أحد مصانع تكرير الأسفلت داخل حيهم السكني.

وأشار المواطن أحمد العتيبي إلى أنه وسكان الحي رفعوا شكاوى قبل خمس سنوات للمطالبة بنقل وإيقاف أعمال المصنع، وعلى رغم تأكيدات المدير العام للدفاع المدني بمنح مصنع تكرير الأسفلت مهلة أخيرة لما بعد موسم الحج للعام الحالي لنقله وإيقاف أعماله في الفترة الحالية، إلا أن ساكناً لم يتحرك بعد، لافتاً إلى أن المصنع لم تطبق بحقه لائحة وغرامات المخالفات إنما طبقت ضده لائحة وشروط النقل خارج المنطقة الموجودة فيها، جازماً بوجود مصانع تم استبعادها من داخل الأحياء كما تم نقل مصنع مجاور للمصنع القائم في حي بني مالك، إلا أن المواطن العتيبي أكد استمرار أعمال المصنع في ظل وجود حالات متضررة منه.

بدوره، اشتاط المواطن عبدالله الياامي من دخول ووجود المعدات الثقيلة للمصنع المتوسط حي بني مالك المجاور لحي مشرفة، ملمحاً إلى أنها أحدثت تلوثاً بيئياً وصوتياً للسكان، وطالب مديرية الدفاع المدني بالرقابة المسائية عليه خارج الدوام الحكومي وأثناء الإجازات الرسمية، وقال: «على رغم كثرة اللجان الموجودة لأعوام عدة ومعاينتها الموقع، إلا أن المصنع يعمل بطريقة رسمية لأكثر من 25 عاماً».

وأضاف: «مشكلة المصنع أنه موجود بجوار مجمع عسكري ومحطة بترولية، ما يشكل خطراً على سكان الحي والأحياء المجاورة»، وطالب مواطني الحي بالتحرك قبل حلول كارثة أمنية (لا سمح الله)، لافتاً إلى وجود مدرسة ابتدائية بجوار المصنع الذي يبلغ مساحته أكثر من 2000 متر مربع وأنه مهما بلغت وسائل السلامة فيه فإن حدوث الكارثة ستكون أقوى وأثقل من أن تتحملها الأحياء السكنية مثل ما لم تتحمله صدور الأطفال من تلوث المصنع الذي تسبب لهم في أمراض عدة منها الحساسية والربو وغالبية الأمراض الصدرية وغيرها.

لغويات وحقوق الصم بمركز الأمير سلمان للإعاقة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.al-jazirah.com/20111116/In114.htm>

الجزيرة - المحليات

استضاف مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وعلى مدى ثلاثة أيام وفداً رفيع المستوى من الاتحاد العالمي للصم بالتعاون مع الجمعية الخليجية للإعاقة، لتقديم ورشة عمل «لغويات وحقوق الصم» والتي خصصت للمختصين في مجال الصم ومجال حقوق الإنسان بالإضافة لذوي الإعاقة المصابين بالصمم.

قدم الورشة كل من الدكتور ماركو جوهاني جوكينين - رئيس الاتحاد العالمي للصم هلسنكي، فنلندا، والدكتور ستيفان ترومل مدير الملتقى الأوروبي للإعاقة - وهو مشارك في مباحثات ميثاق الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة. وقام الخبيران بتوضيح الكثير من المعلومات المتوفرة من تقارير واتفاقيات فيما يخص حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، والتي تكون غالباً غير متاحة للصم.

وتم تكريس هذه الورشة إلى ترجمة هذه المعلومات ونقلها بلغة الإشارة للصم الذين يعانون من نقص في أدوات التعليم والمنشورات وذلك لنقص عدد المترجمين المؤهلين المستخدمين للغة الإشارة.

وأكد الدكتور سلطان السديري المدير التنفيذي لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة على أهمية استقطاب الكوادر العالمية المختصة في مجال الإعاقة للوقوف على آخر التطبيقات العالمية لإثراء المختصين وذوي الإعاقة في كل ما يسهم في تيسير حياة المعوقين وكسر الحواجز التي تحول دون اندماجهم في المجتمع

التحقيق مع 3 مشرفات اقتحمن مركز تدريب

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/35990.html>

عادل المستور - الخبر 22:45:00 - 15/11/2011

اقتحمت ثلاث مشرفات من منسوبات التعليم الأهلي بإدارة التربية والتعليم للبنات بالمنطقة الشرقية مركزاً تدريبياً رجاليا بالخبر بحجة أنهن مفتشات رسميات حيث قامت المشرفات بدخول مكتب الإدارة وإغلاق الأبواب عليهن لتفتيش الموقع والإطلاع على كافة المستندات ، وفي نفس الوقت قام موظفو المركز بإبلاغ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمباشرة الحادثة بعد أن عمت حالة من الارتباك والقلق داخل مركز التدريب.

وأوضحت نورة الهاجري صاحبة المركز أنها فوجئت باقتحام 3 نساء مكتب الإدارة الخاص بها ، مطالبة إدارة التربية والتعليم بالمنطقة بإنصافها مما ارتكبته المشرفات ، مبينة أن المشرفات اللاتي ينتسبن إلى شعبة التعليم الأهلي للبنات اقتحمن المركز بعد ادعائهن أنهن مفتشات من الوزارة وحين حاول منسوبو المركز إقناعهن بأن المنشأة مرخصة من إدارة التربية والتعليم للبنين ولا تخضع للإشراف النسائي رفضن الخروج واصررن على تفتيش الأوراق والمكان وتصويره بشكل كامل والإطلاع على جميع الملفات والأوراق الموجودة في المكتب الخاص بالإدارة في غياب المدير بعد أن أغلقن عليهن الباب من الداخل رافضات الخروج ، وأضافت الهاجري أن مدير المركز بإدارة التعليم قام بالاتصال بها لإبلاغها بالحادثة وبدورها أرسلت مندوباً لمتابعة الأمر ، فيما قامت المشرفات أنفسهن بالاتصال بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد أن شعرن بالخوف والارتباك من تصرفهن .

من جانبه أكد مساعد مدير التعليم بالمنطقة الشرقية محمود الديري أن الموضوع يخضع حالياً للتحقيق مع كافة الأطراف لكشف ملابسات الحادثة والوقوف على أسباب تواجدهن داخل مركز البنين ، مضيفاً أن إدارة التعليم حريصة على استقصاء الحقيقة ومعرفة تفاصيل الواقعة .

برنامج لتدريب موظفي الاجتماعية على التعامل الأمثل مع الأحداث المنحرفين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338593>

حسين الرباعي - جدة

نفذت الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة من خلال المركز الوطني للتدريب بجدة، برنامجا تدريبيا بعنوان (التعامل الأمثل مع الأحداث المنحرفين) وهو موجه للمديرين والموظفين العاملين في مختلف فروع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمناطق والذين يعملون فعليا مع الأحداث المنحرفين سواء في دور الملاحظة الاجتماعية أو دور التوجيه الاجتماعي. حضر البرنامج الذي نفذ هذا الأسبوع أكثر من 71 متدربا ومتدربة، وشارك في إلقاء محاضراته وورش العمل أعضاء من هيئة التدريس في جامعة أم القرى بمكة المكرمة قدموا للمتدربين معلومات قيمة عن البرنامج مصحوبة بعروض مرئية من خلال البرجكتور عن كيفية التعامل مع الأحداث وكيفية مساعدتهم والعودة بهم مجددا ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

يذكر أن الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة نفذت خلال العام الحالي أكثر من 28 برنامجا تدريبيا، منها (الحماية الاجتماعية)، (خطة البرامج والأنشطة)، (مهارات المراقبين والمراقبات)، (تنسيق الجهود في المؤسسات الاجتماعية)، (التعامل مع الأحداث)، (تشخيص وعلاج المشكلات الاجتماعية)، وبقي برنامج واحد فقط لهذا العام سيتم تنفيذه الأسبوع المقبل وعنوانه (عن كيفية التعامل مع الأحداث) وذلك حسب الخطة الموضوعية من قبل المركز الوطني للتدريب بالوزارة. وتم التعاون في تنفيذ هذه البرامج بين وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة وعدة جهات لإلقاء المحاضرات والورش منها جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة أم القرى، ومعهد الإدارة العامة

مدرسة تمنع طالباً الالتقاء مع شقيقه أثناء الدوام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111116/Con20111116456787.htm>

محمد العنزي - الدمام

تتحرى الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية في شكوى تقدم بها ولي أمر طالب اتهم فيها إدارة مدرسة أخذت تعهداً على ابنه في الصف الخامس الابتدائي بعدم الاقتراب من شقيقه الأصغر في الفصل الأول الابتدائي خلال ساعات الدوام الدراسي.

من جهته أوضح مساعد مدير عام التربية والتعليم في المنطقة الشرقية محمود الديري بأن ولي أمر الطالب حضر إليه أمس وسمع منه الشكوى وطلب إحضار ابنه أسامة للاستماع إليه، موضحاً أن هناك لائحة منظمة في المدارس لأية ممارسات سلوكية، وهي لائحة السلوك والمواظبة، ومن يقدر الإجراء الخاص في السلوك هي المدرسة، فهي التي تحدد الإجراء وتتولى إدارة التربية والتعليم النظر في هذا الإجراء وإن كان فيه خطأ سنقول للمدرسة أخطأت وإذا كان الإجراء المتخذ من قبل المدرسة صحيحاً سيجري توضيح ذلك لولي أمر الطالب. وفي موازاة ذلك أوضح ولي أمر الطالب يحيى المبارك بأنه علم بأن مدرسة ابنه أسامة في حي البادية في الدمام، أخذت عليه تعهداً بعدم الاقتراب من شقيقه الأصغر، الذي يدرس معه في ذات المدرسة في الصف الأول الابتدائي وعدم مساعدته في دخول الصف، ما أثار هذا الإجراء استغرابه لأسباب عديدة، من بينها أن الشقيقين لا توجد أية عداوة بينهما أو مشاكل.

وأضاف بأنه تقدم بشكوى لإدارة التعليم «بنين» في الدمام بهذا الخصوص، فيما لا يزال ينتظر نتائج تحقيق لجنة أوصت بها إدارة التعليم للنظر في قضية سابقة تقدم بها ضد أحد معلمي المدرسة بعد أن قام بضرب ابنه أسامة، وإلى الآن لا يعرف مصير نتائج هذا التحقيق.

عجز القطاع الخاص عن توفير فرص عمل يجبر الشباب على

الهجرة

تصدير العمالة السعودية.. بين أمل الفوز بوظيفة وإثراء

الاقتصاد المحلي بخبرات متعددة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://www.al-jazirah.com/20111116/ec1d.htm>

الجزيرة - ماجد إبراهيم :

تباينت الآراء حول مقترحات بتصدير العمالة السعودية إلى الخارج، للاستفادة من خبرات الاقتصادات الإقليمية والعالمية في قطاعات أخرى غير القطاعات النفطية، ونقل هذه الخبرات والمهارات إلى الاقتصاد المحلي، وخلق مجالات عمل متعددة وفرص وظيفية أكثر. وفي الوقت الذي توقع فيه تقرير التنمية البشرية الأخير التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدوث مجموعة من التطورات الديموغرافية والتنموية في المملكة على المديين المتوسط والبعيد، منها نمو عدد سكان المملكة بمقدار 2.1 في المائة سنوياً خلال الفترة من 2005 إلى 2015 ليصل عدد السكان إلى 29.3 مليون نسمة نهاية 2015، واستمرار معدل هذا النمو موصلاً عدد سكان المملكة إلى قرابة 40 مليون نسمة بنهاية 2025، يرى المستشار الاقتصادي محمد العمران بأنه في المفهوم الاقتصادي، من صالح أي دولة في العالم تصدير عمالتها الفائضة عن الحاجة إلى الخارج حيث أن هذا سيؤدي إلى دعم السيولة النقدية الداخلة إلى البلد و إلى تخفيف معدلات البطالة، واستدراك العمران قائلاً: لكن المسألة مختلفة بشكل كبير بالنسبة للمملكة، حيث تعاني من تخمة في العمالة الأجنبية بسبب فشل خطط الإحلال الوظيفي في تحقيق أهدافها منذ عقود، وبالتالي فإن ما يحدث من هجرة للعمالة السعودية هي في حقيقة الأمر محاولة للبحث عن فرص وظيفية في دول شقيقة بعد تعذر ذلك بالمملكة، وهذا مع الأسف استنزاف للموارد البشرية وإن كانت له بعض المكاسب الاقتصادية المؤقتة».

المصرفي محمد الجديد أحد الداعمين لهذا المقترح، وسبق له مناقشته بتفصيل في إحدى أطروحاته الاقتصادية، يوضح رؤيته لـ«الجزيرة» قائلاً: «أود في البداية تعريف المقصود بالعمالة السعودية والشريحة المستهدفة من ذلك، ما أقصده بالعمالة السعودية هم شريحة الشباب السعودي الطموح حديثي الحصول على الشهادة الجامعية أو الدبلوم العالي في تخصصات العلوم الطبيعية و التربوية والهندسية والطبية، ممن تتراوح أعمارهم بين 22-26 عام، وأود أيضاً التذكير بالهدف الرئيس من مقترح تصدير هذه العمالة إلى الخارج، حيث يتركز هذا الهدف في إكساب هذه الشريحة الخبرة العملية والمعرفة المهنية اللازمة للعودة في الغد والمشاركة بفاعلية في تنمية الاقتصاد السعودي واستدامته على المدى البعيد»، ويعزو الجديد الأسباب لهذه المطالبات إلى: «التنوع في الخبرات الوطنية بما يضمن تزويد وإمداد الاقتصاد السعودي بكل ما يحتاجه من الخبرات المتنوعة، اكتساب المعرفة بثقافات الشعوب الاقتصادية المختلفة على أساس أن هذه الشعوب هي شعوب واقتصادات مستهدفة من قبل الاقتصاد السعودي على المدى البعيد، سواء على هيئة مستهلكين للمنتجات والخدمات السعودية أو ممولين للصناعات السعودية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمقارنة بين كيفية بناء اقتصادات أخرى بما يضيف سمة الإبداع لدى العمالة السعودية في تطوير وابتكار آليات نمو اقتصادي جديدة عند عودة هذه العمالة إلى المملكة».

وحول النمو السكاني المتوقع، ومساهمته في دفع العمالة السعودية إلى الهجرة بحثاً عن فرص وظيفية في بلدان أخرى ومدى استفادة الاقتصاد المحلي من ذلك يرى العمران « طالما أن القطاع الخاص في المملكة لا يستطيع خلق وظائف جديدة تكفي لاستيعاب الشباب السعودي المؤهل والداخل حديثاً لسوق العمل فإن هذا سيجبر البعض منهم للبحث عن وظائف خارج المملكة، وحتى لو عادوا مستقبلاً فلا أعتقد أنهم سيجدون وظائف لهم، لأن المنافسة على الوظائف في

المملكة ستكون أشرس مما هي عليه الآن»، بينما يذهب الجديد إلى اتجاه آخر بقوله: «الهدف كما هو موضح في الأعلى أنه لا يرتبط بإيجاد فرص وظيفية بقدر ما يرتبط بفتح مجال اكتساب خبرات عملية ومعرفة مهنية، على سبيل المثال، عندما يعمل مجموعة من الشباب السعودي في الصناعات النفطية في إحدى الشركات الأوروبية العاملة في حقول بحر الشمال، فإن ذلك سيكسبهم معرفة بالآليات المستخدمة أو تلك التي تحت التطوير لدى هذه الشركات، ومما لا شك فيه أن اكتساب هذه المعرفة سيسهم في تطوير الآليات المستخدمة لدى قطاع الصناعات النفطية عندما يعود هؤلاء الشباب ويلتحقون بالعمل به، ولك أن تقيس على باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، كصناعات الطيران المدني، والتعليم، والصحة، والصناعة، والخدمات المالية، ومبيعات التجزئة، والصناعات الثقيلة، إلى آخره من الصناعات المستهدفة من قبل الاقتصاد السعودي لتؤدي دور رئيس في التنمية الوطنية خلال العقود المقبلة».

وفيما يخص مستهدفات الاقتصاد السعودي الطموحة بحلول 2025، والتي من أبرزها وصول إجمالي القوى العاملة إلى 15 مليون عامل، يشكل السعوديون منهم حوالي 11.85 مليون عامل، بزيادة 8.29 مليون من الرجال مقابل 3.56 مليون من النساء بتأهيل مرتفع، ومدى ملائمة أداء الاقتصاد المحلي لتحقيق هذه الأرقام خلال 14 عاماً مقبلة، يقول العمران: «من الممكن الوصول إلى هذه الأرقام، لكن بالتركيز على القطاع الخاص وليس الحكومة، وبالتركيز أيضاً على القطاعات الخدمية بشكل رئيسي لأنها هي التي ستكون قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من الشباب السعودي مستقبلاً وخصوصاً في مجال السياحة والنقل والفندقة والتأمين وغيره، إلا أن الوضع الحالي لا يشير إلى تحسن ملحوظ في هذا الجانب في ظل إجماع القطاع الخاص عن توفير وظائف كافية لهؤلاء الشباب»، ويتفق الجديد مع العمران في هذه النقطة بقوله: «الإجابة القصيرة على هذا السؤال نعم. والإجابة المسهبة أن الاقتصاد السعودي يسير حسب ما هو مخطط له مع وجود تحديات تتباين درجة متانتها بين تحديات ثانوية يمكن أن تزاح تلقائياً وتحديات جسام من الأهمية أن يعاد النظر في بعض آليات النمو الاقتصادي لضمان مواجهتها وإزالتها، من الأمثلة على ذلك أننا ما زلنا نطور المبادرات نحو دعم السعودة بينما الواقع يفرض علينا أن نطور مبادرات تسهم في توطين الخبرات والمعرفة بما يؤهلها لترتقي إلى مصاف القيادات العليا والمتوسطة في الاقتصاد السعودي بما يمكنها من قيادة الاقتصاد السعودي خلال الفترة المقبلة، الخدمات التعليمية والصحية أيضاً تواجه مجموعة من التحديات الجسام التي تتطلب التعرف على مكامن التحديات ومن ثم وضع الحلول لمواجهتها».

وحول أبرز الاقتصادات التي يمكن للعمالة السعودية في الخارج الاستفادة منها، لا يرى العمران سوى اقتصادات الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدًا في الإمارات وقطر فقط لا غير، بينما يقول الجديد: «لعل أضع الاقتصادات الناشئة التي استطاعت تسجيل معدلات نمو عالية خلال العقد الماضي وتستهدف في الوقت ذاته تحقيق وتسجيل مستويات متقدمة جديدة، وهي اقتصادات الهند والصين وتركيا والبرازيل وجنوب إفريقيا، كما أضع في الوقت ذاته مجموعة من الاقتصادات النامية التي تسعى في الوقت الراهن إلى تحقيق ما حققته الاقتصادات الناشئة السابقة وأقصد بها اقتصادات كوريا الجنوبية وتايلاند والأرجنتين وسنغافورة وإندونيسيا، كما من المفيد أيضاً استهداف مجموعة من الاقتصادات المتقدمة والتي منها الاقتصادات الأمريكية والكندية والبريطانية والألمانية والفرنسية واليابانية، وأضع أيضاً مجموعة الاقتصادات التي تواجه في الوقت الراهن تحديات مالية وهي اليونان وإيطاليا وإسبانيا البرتغال، وأخيراً لا أنسى اقتصادات الإقليمية والتي من أهمها الإماراتي والقطري والمصري والأردني والليبي»، ويختم الجديد شرح فكرته بضرورة إطلاقها على هيئة مبادرة وطنية، قائلاً: «المبادرة تهدف إلى وضع برنامج توظيف خارجي على غرار برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للإبتعاث الخارجي، يهدف البرنامج إلى توظيف الشباب السعودي من الشريحة المستهدفة أعلاه في الاقتصادات المشار إليها وتلك التي ترتبط بالاقتصاد السعودي بعلاقات اقتصادية متينة».

توقف 100 طالب عن الدراسة في قرية بجازان لعدم وجود مدارس ونقل للطلاب

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.al-madina.com/node/338594>

صالح زيدان - جازان
رفض عدد من أولياء أمور أكثر من 100 طالب من أبناء قرية العقدة التابعة لمحافظة أبو عريش بمنطقة جازان الذهاب لمدرستهم «قامرة»، التي تبعد عن القرية أكثر من 3 كلم، قائلين إنهم خاطبوا إدارة التربية والتعليم بمنطقة جازان منذ أكثر من خمس سنوات بتأمين نقل لأبنائهم، أو إنشاء مبنى مدرسي بالقرية ولكنها لم تجب.
«المدينة» التقت عدداً من أولياء الأمور، حيث أكد ولي حكيم بأنه تمت مخاطبة إدارة التعليم من أجل افتتاح مدرسة ابتدائية ومتوسطة لأبنائنا، حيث إن طلاب القرية يزدون عن 100 طالب يدرسون في عدد من المدارس كمدرسة قامرة وحاكمة أبو عريش ومدارس أبو عريش والجوة والخضراء.
ويقول علي أبو طالب وإبراهيم مجلي، أولياء أمور: إنهم يخافون على أبنائهم من الذهاب للمدرسة لمسافة أكثر من 3 كلم ذهاباً، ومثلها رجوعاً. فليس أغلب المواطنين يملكون سيارات للذهاب بأبنائهم إلى المدرسة، ونحن قد تقدمنا بعدة خطابات لإدارة تعليم جازان من أجل افتتاح مدرسة بالقرية، فأخبرونا بأن نزودهم بإحصائيات الطلاب في المدارس المجاورة للقرية وحتى الآن لم يجد جديد.
وأكد الشيخ محمد حسن حكيم عمدة الحي الشمالي بعقدة أبو عريش، والشيخ ضيف الله دراج شيخ حاكمة والعقدة بأن التعليم في قرية العقدة ليس من اليوم حتى يتم تجاهل القرية، فقد أسست أقدم مدرسة في منطقة جازان قبل التعليم النظامي في قرية العقدة والتي أنشأها الشيخ عبدالله القرعوي رحمه الله، ونحن نخاف على أبنائنا وخاصة الذين في المرحلة الابتدائية من الحوادث المرورية، ونخاف عليهم أمنياً حيث إن هناك العديد من المجهولين في الطريق بين قرينتنا وقرية قامرة التي يدرسون بها، ونحن سبق أن تقدمنا بطلب افتتاح مدرسة لدينا بالقرية ونحن على استعداد بالتبرع بالأرض لإقامة المبنى عليها، ونعلم يقيناً بأن حكومتنا الرشيدة لا تدخر جهداً في إيصال التعليم في الهجر الصغيرة، فما بالك بالقرى الكبيرة المأهولة بالسكان؟
«المدينة» اتصلت بكل من مدير عام التربية والتعليم بمنطقة جازان شجاع بن محمد ذعار، ومدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة أبو عريش يحيى أبو هادي، ومدير العلاقات العامة والإعلام التربوي بتعليم جازان محمد الرياني الذي أرسلنا له أيضاً بريداً إلكترونياً، ولكن لم يرد أحد منهم على الاتصالات.

القناة الأولى تكتفي بعرض ملخص نهاية كل أسبوع البت المباشر لجلسات مجلس الشورى.. الفكرة تنتظر التطبيق!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/16/article683504.html>

الرياض، تحقيق- راشد السكران
تعرض "القناة الأولى" نهاية كل أسبوع جلسات نقاش "مجلس الشورى"، تمثل ملخصاً لما يدور فيها من مناقشات وموضوعات، إضافة إلى مقتطفات لأهم وأبرز القضايا المطروحة وعملية التصويت عليها، ولكن هناك من يطالب بنقل الجلسات على الهواء مباشرة، لمعرفة ما يتم نقاشه حول أمور المواطن، وهنا يبرز السؤال: هل بات النقل ضرورياً؟ أم أن هذا الأمر ليس له أهمية؟، ليبقى الوضع كما هو عليه، مع الاكتفاء بنقل ما يريده مسؤولو المجلس، حتى لا يتم إشغال المواطن بجلسات مطولة فيها من البحث والنقاش .
"الرياض" استطلعت الآراء، فكان هذا التحقيق .
المواطن يريد أن يطلع على «تفاصيل النقاش» بعيداً عن مونتاج «القطع» و«اللصق»
بت مباشر

في البداية أكد "د. عبدالله الجنييد" -مستشار تعليمي- على أنه من المتابعين لجلسات مجلس الشورى، مبدياً إعجابه ببعض المداخلات الجريئة والناقدة - على حد وصفه - لبعض الأعضاء خصوصاً تجاه الموضوعات التي تهم المواطن بالدرجة الأولى، مطالباً بنقل الجلسات على الهواء مباشرة بدلاً من عرض أجزاء منها، مما يحرم المشاهد من متابعة الجلسة والنقاشات المتعلقة بالمواضيع المطروحة، وكذلك الملحوظات على المقترحات التي يتقدم بها الأعضاء الذين يمثلون كافة الشعب، مبيناً أن البث المباشر يجعل المشاهد يتحمس وينشد مع الجلسات، ويتابعها ويتحرى أوقاتها بشغف، مطالباً بتنفيذ تدخل المواطنين مع أعضاء المجلس، عندما يتم إقرار البث المباشر، متمنياً أن تكون هذه الخطوة في حسابات المجلس القادمة .

المواطن شريك
وأوضح "عبدالمحسن الشدوخي" -مبرمج- أنه يسهل نقل جلسات مجلس الشورى تقنياً على الهواء مباشرة، من خلال استخدام أحدث تقنيات البث المباشر عبر "الانترنت (Webinar)"، حيث تتميز هذه التقنية بسهولة الوصول والتواصل المباشر بين الأطراف، إلى جانب التفاعل والمشاركة مع الحدث بالصوت والصورة، مؤكداً نقل الجلسات على الهواء مباشرة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مشدداً على أهمية أن يطلع المواطن عليها، كونه شريكاً وطرفاً في هذه المواضيع التي تُناقش، بعيداً عن مونتاج "القطع" و"اللصق" ، الأمر الذي يجعل المواطن يقترب من صناع القرار، ويشعرهم بالمشاركة في صنعه، دون أن يشاهدوا جلسات تعرضت ل"بتر" أجزاء من الأحاديث .
عدة اعتبارات

وقال "د. فهد العنزي" -عضو مجلس الشورى- أن النقل التلفزيوني المباشر للجلسات يحكمه عدة اعتبارات، وتعتمد على ركيزتين وهي مدى كون النقل التلفزيوني يمثل حقاً للمواطن؛ لمعرفة ما يدور من نقاشات، ومدى كون هذا النقل هو حق للمجلس لا يصل رسالته وصوته للمواطن، مبيناً أن الموضوع مشترك بين الطرفين؛ فمن المفيد أن يطلع المواطن على ما يدور خلال نقاشات المجلس؛ ليعرف الخلفيات التي تُبنى عليها قرارات المجلس، وأيضاً للمجلس أحقية أن تكون له رسالته الإعلامية الخاصة التي يتوجه بها إلى المواطن، لاسيما فيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة بالمواطنين، وما يأملونه من هذا الجهاز الحيوي، مضيفاً: "إذا كان هذا هو المبدأ، فمن وجهة نظري أن هذا الأمر متحقق من خلال ما يتم بثه من حلقات

مسجلة يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع، فضلاً عن قنوات التواصل الأخرى من خلال الصحف والانترنت، وإمكانية الحضور للمجلس، وهو متاح للاعلاميين وللجمهور .
لا يحقق المصلحة

وتساءل "د.العنزي" عن الميزة الإضافية التي يحققها البث المباشر لمجسبات المجلس علاوة على بث أجزاء من الجلسات "مسجلة"، مشدداً على أن الموضوع يخضع أولاً لمعيار المصلحة العامة، قائلاً: النقل التلفزيوني المباشر لا يحقق المصلحة العامة؛ نظراً لسرية بعض البنود والموضوعات التي يناقشها المجلس، وكذلك خشية من أن يؤدي النقل المباشر إلى الحد من حرية الطرح في المجلس، وتقييد أعضاء المجلس في النقاش وفي طرح الأفكار، أو قد ينصرف اهتمام بعض الأعضاء إلى الطرح العاطفي غير الموضوعي، وقد يكون في المقابل هناك خشية من بعض الأعضاء من أن يترتب على مداخلته مسؤولية قانونية أو أدبية تجاه بعض الجهات والهيئات، التي قد تكون محل انتقاد أو استنهاد من العضو، حيث إنه سيكون مطالباً بتقديم الإثبات والدليل على ما يقول، فنكون وكأننا داخل قاعة محكمة، لافتاً إلى أن هناك بعض الوسائل الإعلامية "المغرضة" ستستغل ما يطرح من نقاشات في المجلس، وتفسيرها وتأويلها خارج السياق الذي ترد فيه .

ملخصات مهمة

وأوضح "د. محمد المهنا" -المتحدث الإعلامي لمجلس الشورى- أن البث المباشر للجلسات لا يهم المواطن بالدرجة الأولى، كونه سينشغل بالمناقشات التي قد لا يكون طرفاً فيها، مما يفقد البث أهميته، مضيفاً أن الجلسات تستمر لساعات طويلة؛ فمن غير الممكن بث الجلسات كاملة على الهواء مباشرة، فضلاً عن أن بعض المناقشات والمداخلات التي لو كانت تبث على الهواء مباشرة ستجعل بعض الأعضاء يحجمون عن طرح آرائهم بشكل اعتيادي، مبيناً أن المجلس يُطلع المواطنين على خلاصة الموضوعات المطروحة، وخصوصاً التي تهم المواطنين، ويتم ذلك من خلال ما تعرضه القناة الأولى كملخص لما يدور في تلك الجلسات من مناقشات وموضوعات، تتضمن مقتطفات لأهم وأبرز القضايا المطروحة.

جامعة الأميرة نورة تقيم ورشة توعية الأمهات لوقاية الأبناء

من المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/16/article683567.html>

الرياض: سحر الشريدي

أقام مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ورشة عمل بعنوان " توعية الأمهات لوقاية الأبناء من المخدرات " وذلك بالتعاون مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات بمنطقة الرياض والذي أقيم بمركز الأمير سلمان الاجتماعي .

هدفت الورشة إلى ترسيخ الانتماء الديني و الوطني ، إلى جانب تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع من خلال نشر الوعي الثقافي بأخطار المخدرات وتحصين أفراد المجتمع من شرورها ورفع مستوى الوعي لدى الفئة المستهدفة، إضافة إلى الارتقاء بوعي الحاضرات بحجم المشكلة وكيفية التعامل معها و إدراك أهمية التعاون مع الجهات المعنية لمحاربة هذا الداء والتعرف على أنواع المخدرات لنشر التوعية لدى أكبر عدد من فئات المجتمع ، إضافة الى أهمية إدراك المجتمع بالدور الحقيقي للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمنطقة الرياض وكيفية التواصل معها .

واحتوت الورشة على مجموعة من الأفلام التوعوية لتوضيح الآثار المدمرة للمخدرات ، وعرض أنواع المخدرات وأشكالها وآثارها على الفرد والأسرة والمجتمع ، وطرق التعرف على المتورط في أفة المخدرات وكيفية التعامل معه والجهات التي يتم اللجوء إليها لدى تورط أحد أفراد الأسرة في المخدرات.

دوافع السرقة وترويج المخدرات متوقعة.. عمالة سائبة في الشوارع.. والكفيل ينتظر المقسوم نهاية الشهر!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://www.alriyadh.com/2011/11/16/article683507.html>

الأحساء، تحقيق- سليم القطان
لا أحد ينكر جهود الجهات الأمنية للحد من ظاهرة العمالة السائبة التي تجوب الشوارع، بل وتشكل خلايا نائمة تنتظر من يشعل لها الفتيل، حيث تُعد "قنابل موقوتة"، ولكن وجود "الكفيل الجشع" قد يكون وراء تفشي هذه الظاهرة، بإحضاره "تأشيرات عمل" ثم إطلاق العمالة في الشوارع لكسب المال، وهنا قد نكون منصفين لو قلنا أن صاحب العمل والجهات ذات العلاقة يتقاسمان سبب تفشي تلك القنابل الموقوتة .
"الرياض" عملت زيارة ميدانية لأحد مواقع تجمع العمالة السائبة في "حي المزروعية" في الأحساء، بـ"زي خفي" فكان هذا التحقيق .

دفع المال
في البداية حاولنا أن نقرب شيئاً فشيئاً، وتمكننا أن نلتقي بأحدهم لمعرفة المزيد، والذي ارتبك اعتقاداً منه أننا نتبع لأحد الجهات الأمنية، ولكن بعد أن أعطيناه الطمأنينة بأننا جهة خيرية تحاول تقصي أحوال العمالة الأجنبية لتقديم المساعدات لهم، بعدها بدأ العامل ويدعى "جهنكير" التحدث معنا بكل طلاقة، مشيراً إلى أنه يعمل في المملكة منذ أكثر من عشرة أعوام تقريباً، وأن ما نشاهده لمثل تلك المناظر في تجمع العمالة، ناتج في الغالب من سوء معاملة بعض الكفلاء، حيث إن الكفيل يجبر العامل أن يسرح ويمرح، ويطالبه في نهاية الشهر دفع المال، وهو المبلغ الشهري المتفق عليه، مما يضطر بعض العمال أن يعمل بطرق غير نظامية، أو بعض الأعمال الإجرامية مثل "السرقة" و"تهريب المخدرات" لتوفير المال للكفيل، خصوصاً إذا لم يتبق على نهاية الشهر إلا أيام معدودة، مبيناً أن بعض العمالة هم في الأصل مجرمون، وليست الحاجة التي تدفعهم لارتكاب الجرائم .

كسب جنوني
والتقينا بعامل آخر يدعى "شريف" من إحدى الدول العربية، حيث تحدث لنا بكل أريحية -وكاننا في جلسة خاصة على الشاطئ-، مؤكداً على أنه حاصل على شهادة جامعية بتقدير ممتاز، ولكن العروض التي تلقاها من زملائه، إلى جانب الكسب الجنوني الذي يحصلون عليه، جعله يقرر ترك بلاده، ويحط أقdamه إلى هذا البلد الطاهر الطيب، ليختصر مشوار (100) عام في يوم، مبيناً أنه يعمل ما يقارب (16) ساعة في اليوم، ويحاول أن يزيد عدد ساعات العمل حسب إفادته، لأن حضوره هنا جاء لتحقيق هدف كبير، وهو تحقيق ثروة مالية ضخمة، وعند سؤالنا له عن المبلغ الذي ينوي تحقيقه؟، قال: الرقم فلكي وسري للغاية، أريد أن أحتفظ به لنفسى .!

تركيب وإصلاح
وفي موقع آخر توجهنا إلى بعض أماكن بيع المواد الصحية الخاصة بالمنازل وكذلك أعمال السباكة، حيث وجدنا أن هناك عمالة شغلها الشاغل متابعة زبائن تلك المحلات، فتبدأ المزايدات في الأجرة على عمل تركيب أو إصلاح عطل معين في المنزل بمبالغ كبيرة، وعند سؤال أحد العمال: لماذا ترفع السعر لهذا الحد؟، قال: "أنا واجد تكليف، بعدين أنا خسارة"، وبعد الاتفاق مع ذلك العامل وتحديد أجرة العمل، تجده في الغالب غير مهني، بحيث ينجز العمل بطريقة عشوائية والذي قد يوقع صاحب المنزل خسارة فادحة .
قضية مؤرقة

وبعد أن عرفنا أسرار تلك العمالة السائبة أردنا إضافة بعض الشيء عن آراء المواطنين حول ذلك، حيث التقينا بالمواطن "حسن البناي" الذي أكد على أنه يوجد كم هائل من العمال السائبة، مضيفاً أن ذلك يُعد من القضايا المؤرقة في مجتمعنا، وإذا لم نلحظ عواقبها الآن فسوف نتجرع مرارتها في الأعوام المقبلة لا قدر الله . وقال "علي أحمد": لا بد علينا جميعاً أن نتعاون مع الجهات المعنية في الإبلاغ عن أي عمالة مخالفة، لأن ذلك يُعد واجباً وطنياً ودينياً قبل ذلك؛ لأن أمن هذه البلاد مسؤولية جميع أفراد المجتمع، وينبغي علينا الحرص على ذلك والتعاون مع الجهات الأمنية للقضاء على العمالة المخالفة، والتي تدمر المجتمع وتنتشر الرذيلة فيه، من خلال سعيها إلى كسب المال بمختلف الطرق حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع بأكمله .

معاهد للتدريب

وتمنى المواطن "حسن العلي" أن تتوجه الدولة إلى إنشاء معاهد للتدريب على أعمال الفنادق والخدمة، وكذلك سائر الحرف من تجارة وسباكة وخياطة، مع ونفض غبار "الوهم" و"الكسل" عن الجيل الذي سبب لهم القلق والقهر النفسي والانهيار العصبي، مضيفاً أنه إذا كانت هناك معاهد فربما يكون الشباب غير مهياً لكسب مهارة تلك الحرف، حيث يتطلب الأمر تهيئتهم نفسياً على الدخول في التدريب.



في دورته الرابعة..

د. خوجة يفتح فعاليات مهرجان اليوم العالمي للطفل الأحد

القادم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/16/article683566.html>

الرياض - محمد المرزوقي

يفتح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة يوم الأحد القادم في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً الدورة الرابعة من مهرجان اليوم العالمي للطفل، والذي يحتفل به دولياً في العشرين من نوفمبر من كل عام بحضور معالي نائب الوزير الدكتور عبدالله الجاسر ووكيل وزارة الثقافة والإعلام للشؤون الثقافية الدكتور ناصر الحجيلان، وعدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة وعدد من المهتمين بثقافة الطفل والإعلاميين. وتحتفل المملكة بهذه المناسبة مشاركة منها في الجهد العالمي الذي يتوجه للطفل توعية وثقافة وحماية لحقوقه، حيث تنطلق يوم غداً فعاليات المهرجان في دورته الرابعة بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض ولمدة خمسة أيام، وسيقوم معالي الوزير بجولة في المعرض وتوزيع الجوائز، وسوف تقام خلال أيام المهرجان العديد من الفعاليات الثقافية والفنية والترفيهية الخاصة بالطفل، حيث تنفذ الفعاليات على فترتين صباحية ومساءً.. ويؤثره صباحاً طلاب المرحلة الابتدائية بينما تخصص الفترة المسائية للعائلات، كما تجرى الآن التدريبات لللاوبريت الختامي الذي سوف يعرض في اليوم الأخير من المهرجان والذي يوافق يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة - كتبه سعد الثنيان ويخرجه فهد الحوشاني ومن الحان يوسف العلي. يحظى المهرجان بمتابعة واهتمام سعادة وكيل الوزارة للشؤون الثقافية الدكتور ناصر بن صالح الحجيلان والذي اعتبر المهرجان من أهم البرامج السنوية التي تنفذها الشؤون الثقافية فيما يخص الطفل.. مثمناً الجهود التي تقوم به لجنة المهرجان.. هذا ويتضمن المهرجان عدداً من الفعاليات والبرامج التي أضيفت على خارطته هذا العام تتنوع بين الثقافي والفني والترفيهي بما يحقق رغبات الأطفال وذوهم مع تحقيق رسالة المهرجان الرئيسية وهي التنبيه إلى حقوق الطفل ووجوب الاهتمام به وثقافته.

بريطانيا: كاميرا صورت الاعتداء على الشاب السعودي

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/329208>

الرياض - وليد الأحمد

سجلت كاميرات تابعة لشرطة مدينة مانشستر لحظة اعتداء شاب أوروبي على الطالب السعودي إبراهيم الحربي، لكن الشرطة البريطانية لم تتوصل إلى الجاني بعد، بحسب تأكيد المبعث السعودي في بريطانيا مهند الحصريني المقرب من الطالب المعتدى عليه.

وعرضت صحيفة مانشستر إيڤينينغ مقطع فيديو يظهر ملامح شرق أوروبية لشاب يعتدي على الطالب الحربي. وذكر الحصريني لـ«الحياة»، أن صديقه كان يمشي عائداً إلى منزله بعد حضوره لقاءً في نادي الطلاب السعودي في مانشستر عندما وقع الاعتداء عليه، مؤكداً أن إبراهيم أفاق من غيبوبته ويتحدث ويعي ما حوله، إلا أنه لا يستطيع تذكر تفاصيل الاعتداء، لاسيما أن الضربة التي تعرض لها كانت في مؤخرة الرأس.

وزار السفير السعودي لدى بريطانيا الأمير محمد بن نواف الطالب الحربي، واطمأن على صحته وسير التحقيقات في قضيته، قبل أن يأمر بنقله إلى مستشفى خاص على حساب الملحقية الصحية.

وأوضح المشرف على الشؤون القانونية في الملحقية الثقافية السعودية في بريطانيا الدكتور عبدالغني الحربي، أن الطالب السعودي الذي تعرض لاعتداء في مدينة مانشستر قبل أيام يعاني إصابة بالغة في الرأس، إلا أن صحته تتحسن تدريجياً. وأكد لـ«الحياة» أمس أن التحقيقات الأولية لم تكشف بعد هوية المعتدي على الطالب ولا دوافع الاعتداء الذي وقع ليلاً في موقع تجاري في مدينة مانشستر شمال غربي انكلترا، لافتاً إلى أن ملف الطالب يحظى بمتابعة دقيقة من السفارة السعودية.

وأشار إلى أن الطالب ليس مدرجاً ضمن المبتعثين السعوديين، إذ أنه وصل حديثاً إلى بريطانيا بصحبة شقيقته لدرس اللغة الإنكليزية على حسابهما الخاص. وتابع: «الطالب لم يزر الملحقية لتسجيل اسمه وبياناته ضمن الدارسين على حسابهم الخاص، لذا لا توجد لدى الملحقية الثقافية معلومات مفصلة عنه».

وأوضح الحربي الذي يشغل منصب المشرف على الأندية الطلابية لدى الملحقية الثقافية في بريطانيا أيضاً، أن المسؤولين في سفارة خادم الحرمين الشريفين في بريطانيا يتولون متابعة قضية الطالب التي لم تتكشف تفاصيلها بعد، لافتاً إلى أن محضر شرطة مدينة مانشستر الذي سجل الحادثة لم يذكر سوى أن الحادثة وقعت ليلاً في موقع تجاري.

ولفت إلى أن إصابة الطالب وقعت في مؤخرة الرأس وسببت له نزفاً داخلياً، وعلى الفور أجريت له جراحة، وتشهد صحته تحسناً واضحاً.

إلى ذلك، أرسلت الملحقية الثقافية السعودية في بريطانيا تحذيراً للطلاب السعوديين من الدخول في نزاعات أو خصومات مع أي طرف، وجاء في بيان على لسان الملحق الدكتور غازي المكي أرسل إلى البريد الإلكتروني لجميع الطلاب المبتعثين ضرورة «حفاظ المواطنين السعوديين والطلاب الطالبات على وجه الخصوص على الأمن الشخصي والأسري والالتزام بالأنظمة والقوانين المرعية في بريطانيا».

وأضاف: «نظراً لما يتعرض له عدد قليل جداً من الطلاب السعوديين بين الحين والآخر من اعتداءات أو الدخول في خصومات ونحوها، فإنني أؤكد ضرورة الحذر من الدخول في أي خصام أو استعمال للعنف مع أي شخص سواء كان من أفراد الأسرة أو الزملاء المبتعثين أو غيرهم، لما يترتب على ذلك من نتائج غير محمودة شرعياً ونظامياً، وما يجلبه ذلك من أذى وإشغال للشخص وللجهات التي تتابع هذه الحالات التي تجلب الضرر على الفرد وأسرته وبلاده».

الأنظمة.. والجهل المجتمعي

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 15 ذي الحجة 1432هـ - 11 نوفمبر 2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=8152>

سعود البلوي

على الرغم من الإشكاليات الثقافية والاجتماعية الكثيرة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، إلا أننا يجب ألا ننقل من وعي هذه المجتمعات بما يدور حولها، خصوصاً في الوقت الحاضر، حيث تعي المجتمعات التقدم الحاصل في العالم وإن لم يدرك كثير من أفراد المجتمع أنهم داخل آلة هذا التقدم، لكن وجودهم الحقيقي مرهون بمدى كون المجتمع قوة مؤثرة ومتأثرة بالعالم من حولها بالقدر نفسه، مما يتيح التفاعل الإيجابي المستمر، ولكن تبقى المشكلة الأساسية وهي: جهل المجتمع بذاته.

من غير الممكن إدراك الذات دون إدراك العالم الخارجي، لكنها في وضعنا تعتبر قضية إشكالية مختلفة، حيث ندرك العالم دون إدراك ذاتنا، وهذا ما ينقل القضية من مرحلة الإشكال إلى مرحلة التأزم، حيث نستهلك منتجات العالم الخارجي، ولا نستطيع العيش بدون هذا العالم، وكأننا أصبحنا كائنات بشرية طفيلية، فعدم وجود الوعي المجتمعي الكامل فيما يتعلق بحق الفرد والمجتمع والحياة كريمة، ليس كاملاً ولا ناقصاً، بمعنى: أن الأفراد واعون بحقوقهم العامة، لكن المشكلة تكمن في إهمالهم لهذه الحقوق بعد غيابها الذي يفسر في اتجاهات عديدة، أقلها عدم معرفة التفاصيل، فالمؤسسات الحكومية، لا تصدر أي منشورات تتعلق بأنظمتها، ولا تنتشر هذه الأنظمة على موقعها الإلكتروني، بينما تلوح في كل حال بالنظام، هذا الأمر يجب أن يعالج بأسرع وقت ممكن؛ لكي تتضح الصورة كاملة في نشر الأنظمة، من أجل أن يدرك المواطن والمقيم-أو لنقل الإنسان بشكل عام- ما له وما عليه من حقوق وواجبات، وتأتي هذه القضية (نشر الأنظمة) في مقدمة قضايا نشر الوعي العام المضاد-بطبيعة الحال- للجهل العام.

ومع ضرورة التحديث والتطوير، إلا أن ملاحظات الفرد مهمة لأنها واقعية تنبع من كونه متضرراً أو مستفيداً من قانون أو نظام ما، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية الحقوق والحريات ومنع الانتهاك بذريعة النظام، وخصوصاً تلك الأنظمة المعنية بحق التعبير وحرية الرأي، وتعميق الشفافية بما لا يخل بالوحدة الوطنية.

غير أن كثيراً من المواطنين والمقيمين لا يعرفون بالتحديد الحقوق والواجبات التي تحددها الأنظمة فيما عدا المتخصصين، أو الذين يزاولون أعمالاً تتطلب معرفتهم بنصوص القانون، مما يفرز مواقف لعدم التقيد بالنصوص واستغلال الثغرات فيها، مع أنه من غير الممكن أن تكون الأنظمة واللوائح خاصة بأحد وبناء على ذلك فإن الجهل يجعل غياب الوعي بالأنظمة مرتبطاً بحجبها عن الرأي العام، لأن عدم الوعي بها هو نتيجة طبيعية لعدم نشرها بحيث تكون متاحة للجميع، وخصوصاً أن الكثير منها تطاله يد التحديث دون أن يعرف الجمهور ما الذي يطرا، وهذه قضية أخرى أيضاً، إذ كيف يعرف المواطنون حركة تجديد القوانين والأنظمة طالما هي محجوبة؟ وهذا ما يبقي الفرد جاهلاً بأنظمة وقوانين المؤسسات الحكومية والخاصة، على الرغم من أنها ليست سرية، بل أنظمة مدنية تمس حياة المواطن.

وهذا ما يمكن أن ننطلق منه في أن القوانين المحجوبة لا يمكنها توفير الحماية والمساواة للجميع، فضلاً عن التقيد بها، إذ كيف يطالب المواطن والمقيم بالتقيد بأنظمة غير مشاعة وغير معروفة؟! ولعلي هنا ألتزم شفافية أكثر وأقول إن عدم النشر يعمق مشكلة الفوضى واختراق الأنظمة، فنحن يفترض أن نعلم بالقانون لكي نعمل به ونلتزمه لا أن نتجاهله ونقفز عليه. وعلى سبيل المثال لا الحصر، حينما تكون لدى قضية لدى جهة حكومية أو خاصة فإنه لا يمكن أن يعرف بالضبط ما الإجراءات القانونية التي أخضع لها، بينما الموظف أو الرئيس وما في حكمهما يعرفان الأنظمة ومما يترتب عليها، بحكم التعامل اليومي معها، وهذا ما يفسر الإجراءات التعسفية التي يتعرض لها البعض منا، ومنها الاستغلال التي تعتمد بعض الشركات والمؤسسات التجارية، فهي لا تنتشر أنظمتها وسياساتها على مواقعها الإلكترونية لكي تضمن استغلال

العمل والإيقاع به، ولذلك من الضرورة بمكان أن يعرف المواطن- لأنه من حقه أن يعرف- الأنظمة التي تحميه من التعسف والاستغلال، وكذلك التي تدينه وتوقع عليه العقوبة، لأن هذا من باب العلم بالحقوق والواجبات، لأن الوعي الحقوقي والقانوني عامل أساسي في رفع وتيرة الوعي العام، والجهل لا يمكن أن يستمر لأن وعي العالم يتطور وينمو ونحن جزء من هذا العالم، ومن المفارقات العجيبة أن يكون الوعي بالعالم الخارجي سابقاً على الوعي بالذات، بينما المنطق هو العكس !

إن وعي الإنسان بحقوقه يؤدي غالباً إلى التزامه بها وينمي شعوره بالمواطنة، وغياب وعيه بحقوقه يفشي الفساد والتسلط والظلم، المبني على الجهل الاجتماعي، الذي مهما كانت قوته إلا أن العقل الإنساني قادر على اختراق الجهل وهو لحظة عظيمة من شأنها أن تحوّل جاهلاً إلى عالم .

حق النقد وحرية التعبير

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 ذي الحجة 1432 هـ - 11 نوفمبر 2011م

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/327407>

حسن بن سالم

الإنسان في حرية الرأي والتعبير من أهم الحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول (ديسمبر) 1948، إذ نصت المادة الـ 19 منه على «أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير»، ومما يدخل في حرية الرأي والتعبير هو حق ممارسة النقد والمحاسبة على الأخطاء والتجاوزات، وهذا الحق الإنساني تتجلى ممارسته وبصورة عملية واضحة في المجتمعات والدول المتقدمة كافة، التي تكفل قوانينها لجميع مواطنيها وأفرادها ممارسة حريتهم الشخصية في النقد والتعبير والمحاسبة لكل شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجاه مؤسسات وممارسات الدولة كافة، وذلك عبر منظومة متنوعة من الوسائل والأساليب والطرق التي من أبرزها الإعلام الحر المستقل والمؤسسات الحقوقية والمدنية التي تتيح الفرصة أمام جميع أفراد مجتمعاتهم الحق في القيام بدور النقد والمحاسبة... ولذلك، فإن اتساع فضاء النقد وحرية التعبير وإبداء الرأي يرتبط ارتباطاً مباشراً وحياتياً بتطور الدول وتقدم الشعوب، ولا يمكن في حال من الأحوال خلق أو إيجاد نهضة حقيقية في المجتمعات الجامدة والمتكلسة أو تغيير في واقعها الأسن والراكد الذي رانت عليه ألوان من التخلف والاستبداد إلا عبر وجود حركة نقدية وحرية رأي، تسمح بتسليط الضوء على هموم أفرادها ومعاناتهم. فإتاحة الفضاء الرحب أمام النقد الحر السالم من المعايير الرقابية في ظل الأوضاع التي تمر بها مجتمعاتنا العربية ليس بالأمر الكمال أو التفضلي من الحكومات بقدر ما هو ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، لكل مجتمع ينشد تحقيق إصلاح حقيقي على أرض الواقع وليس إصلاحاً شكلياً.

العملية النقدية ينبغي أن تكون حقاً مكفول الممارسة لأفراد المجتمع كافة على مختلف الصعد الدينية والسياسية والاجتماعية، فمن حق الجميع أن يبديوا آراءهم وانتقاداتهم لواقعهم الذي يعيشون فيه ومن دون تضيق أو إساءة نتيجة ممارستهم لذلك الحق الإنساني، ومن حق الجميع توجيه أصابع النقد تجاه أي مظهر من مظاهر الفساد المؤسساتي في المجتمع، ومن حق الجميع تسليط الضوء بالنقد على كل الإجراءات المخالفة لما تقتضيه الأنظمة، ومن حق الجميع نقد كل الممارسات التي تنتقص من كرامة أفراد المجتمع. فالنقد هو مشاركة حقيقية من الجميع في عملية الإصلاح، بحيث يصبح لكل فرد في المجتمع دوره ومجاله، وأن القيام بهذا الحق أو الدور يتأكد ويبرز وبصورة رئيسة في حق المثقف أي كان فكره أو توجهه. فالنزعة النقدية من أبرز المكونات الأساسية لشخصية المثقف، وهي ذات علاقة وثيقة بوظائفه ومهامه، إذ تميزه في أنشطته عن غيره من الفاعلين والمؤثرين، وهي الصفة التي لا يُبرر له التخلي عنها في أي حال من الأحوال، ومتى تخلى عنها فكأنما قد تخلى عن دوره كمثقف. فالمثقف الناقد ليس مثقفاً تقليدياً دوره مجرد إجراء عمليات التجميل والترميم أو التطييل للواقع، و«التزييت» على أوضاع الناس المتدهورة والمنقوصة والصمت حيال الانتهاكات وغض الطرف والتسليم والرضوخ لكل ما يجري من حوله وإبراز أو تضخيم الإيجابيات على حساب السلبات، بل هو مثقف متمرد على الساكن والمألوف، وهو مثقف مستقل ومشاكس، ومتمرد على كثير من القيود المختلفة والمتنوعة. فهو بنقده ينحاز إلى جمهور المهشين والضعفاء والمغلوبين على أمرهم والأقليات ويسعى في الدفاع عنهم وعن حقوقهم ويعمل جاهداً على نشر قيم التقدم والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية! ولا داعي للتشديد على أهمية حرية النقد ودوره وأثره في مجتمعاتنا للإسهاب في الحديث عن ضوابطه أو تقنينه بما يعطل دوره وفاعليته، فأجواء مجتمعاتنا لم تبلغ من الحرية النقدية والتعبيرية ما يجعلها تقترب من الخطوط الحمر فضلاً عن تجاوزها! لذلك، إن لم نسع جاهدين في تجاوز الوضع الراهن والانطلاق بمنهجية مبنية على الفكر السليم ضمن الحرية التي تكفل الحق للجميع في ممارسة النقد والحوار والتعبير، فإن مصيرنا ومصير الأجيال القادمة سيظل يتخبط في ظلمات الجهل والتخلف والاستبداد، بسبب تراكم الأخطاء والتجاوزات. أما إذا أردنا أن نبني مجتمعاً حراً ومتحضراً، فلا بد من أن نجعل من حرية النقد والحوار والتعبير أرضية أساسية للانطلاق والتغيير لبناء مستقبل مزهر بالحرية وصيانة حقوق الناس وكرامتهم.

زواج آخر غير متكافئ

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.al-jazirah.com/20111114/lp5.htm>

د. جاسر عبدالله الحريش

أعتقد أن أسوأ أنواع العبث الموروث والمسكوت عنه إنسانية الأنتى تزويج بنات الأسر الفقيرة القاصرات (تلميذات الابتدائي والمتوسط في الواقع) من عواجز متجهين حثيثاً نحو القبور، حسب حديث سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم عن أعمار أمته. حددت في الجملة السابقة بنات الأسر الفقيرة القاصرات بهذا النوع من التزويج لأنه من غير المتوقع ولا في الخيال الخرافي تزويج بنت أغنياء قاصر من عجوز فقير، ولا حتى من عجوز غني، لأن ثروة أهلها تحميها من أن تباع في سوق مقايضة الأموال بالغرائز الجنسية.

كسؤال مبدئي، ما هي الخلفية الحقيقية لرغبة الثري العجوز في الاقتران بطفلة ما زالت على مقاعد الدراسة الابتدائية أو المتوسطة؟ ثم وبعد محاولة الإجابة عن هذا السؤال، لماذا ينجح هذا العجوز المتهالك في العثور على عروسته الصغيرة، وهل سوف ينجح لو كان عجوزاً فقيراً؟. الجواب واضح رغم أنف التحذلق واللف والدوران. رغبة العجوز المتهالك في الاقتران بطفلة لن تكون لدواعي الإنجاب ولا لإكمال نصف دينه ولا لطلب الستر ولا للمساهمة النبيلة منه في القضاء على العنوسة الوطنية المتفاقمة. الخلفية الحقيقية لذلك هي محاولة إشباع مجموعة من الغرائز التي تنتاب بعض المتقدمين في السن للتمتع قبل فوات الأوان ببعض الثمار الصغيرة التي ما زالت على الشجرة تنتظر النضوج، لأنهم ملوا من البطيخ والشمام الكبير الموجود في البيت. يضاف إلى ذلك محاولة الهروب من واقع التقدم في السن وما يحمله من هواجس المغادرة النهائية. لذلك تجدهم يمازحون بعضهم هكذا: هاه يا أبو فلان ما ودك تجدد شبابك؟ تصوروا، الشيخ الهرم الذي يملك ميزة الثروة يخادع واقعه البيولوجي بخرافة تجديد شبابه فيما لو تزوج بطفلة في عمر حفيداته الصغار.

الحقيقة الاستهلاكية البيولوجية تقول عكس ما يعتقد. فزواجه من الصغيرة سوف يقصف المتبقي من شيخوخته، لأنه سوف يزيد من استنزاف ما تبقى في خزان الوقود لديه من طاقة. لكن ماذا عن العروسة؟. هل سوف تجدد هي أيضاً شيئاً ما، أما أنها سوف تتقدم سريعاً بمرافقتها للعجوز نحو الشيخوخة المبكرة، على الأقل شيخوخة العواطف والأحلام. الشيء الذي سوف يتجدد حتماً هو أثاث منزل والدها وسيارته وسيارات إخوانها الذكور، أما هي فسوف تبلى سريعاً، والمتوقع أن تصبح فجأة أرملة بفعل الفارق الزمني الشاسع.

إذا لم يكن الأمر ذا خلفية غريزية هكذا، فلماذا لا يتزوج الثري العجوز مثلاً من أرملة أو عانس أربعينية؟. أليس من شأن ذلك أن يؤنس وحشته ويوفر له الخبرة الخدماتية التي تحتاجها الشيخوخة، علاوة على بعض المتبقي من الجودة النوعية عند العروسة مقارنة بما تبقى لديه من الجودة النوعية؟.

أما ما يخص دور الثروة والجاه في إمكانية الحصول على العروسة الصغيرة الفقيرة فالأمر واضح. أتحدى على رؤوس الأشهاد أن يذكر لي أحدهم حالة زواج واحدة موثقة بين رجل عجوز فقير وطفلة في المرحلة الابتدائية والمتوسطة. إذاً، أضف إلى الخلفية الغريزية الخلفية الاقتصادية، وكل زواج وصغيراكم بخير.

بند محو الأمية .. الملف الأسود

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111114/Con20111114456449.htm>

أسماء الحمد

في غير مقال أوضحت أن بعض القضايا نجتر مناقشتها ولها ارتباط بالأوامر الملكية، نشعرنا بعدم التحشم مع هيئة القرارات السامية، أحاول غض طرفي عن رسائل مؤلم ما يرد فيها لأنه يعطل مصالح الناس ويحبطهم ويشيع طاقة سلبية في المجتمع لا مبرر لها لو التزم المسؤول بالتطبيق بدلا من تركه الناس تكابد وتعاني وتتابع وينهشها جحيم الترقب والقلق.

يطالب المواطن نايل العنزي في بريده الإلكتروني بطرح قضية المثبتين من المتعاقدين من «محو أمية ومن متعاقدي الإدارات»، ويقول: نحن معلمي بند محو الأمية استبشرنا بأمر التثبيت من خادم الحرمين الشريفين، وتم تحويلنا إلى التعليم العام صباحي على فئات الراتب «3450 ريالاً» دون مراعاة تغيير الراتب وأصبحنا في أماكن احتياج دون أن تتحرك الوزارة لتحقيق استقرارنا الوظيفي الذي تسعى إليه القيادة الحكيمة، ومطالبنا هي أن يتم التثبيت المكاني، وأن يتم التثبيت الفوري باعتبار أن الأمر الملكي نص على التثبيت على الشواغر في السنة الحالية لمن وجد على شواغر، علما بأننا قمنا بإدخال الرغبات قبل ثلاثة أشهر ولم يتم توجيهنا إلى الآن. انتهى.

راسلني «المواطن» نايل وهو ربما لا يعلم أنني تركت كل شيء ورأني وشدت رحالي إلى عفيف عام 2005م بعد تفجر ملف معلمات بند محو الأمية الأسود واحتراق البعض منهن في حادثة مفزعة وإصابة أخريات بإصابات بليغة فجعت المجتمع وحبرت هذا الملف بالسود من فرط تناولنا له بدون إغلاقه إلى الأبد، نريد أن نفقد ذاكرتنا كمية الألم من بعض ما صنعه إداريون لم نفهم حتى يومنا هذا مبررا لابتكاراتهم الجهنمية وتسمياتهم للعديد من البنود وأقمتها سوادا ما ارتبط بهذا البند المجحف وصولا إلى حلول الأوامر الملكية بردا وسلاما والقاضية «بالغاء كافة البنود».. وبالضرورة سنتنقي تداعياتها السلبية على العاملين والعاملات في سلك التعليم.

البريد الثاني من المواطن وليد محمد يقول: صدر الأمر الملكي باستحداث 52 ألف وظيفة تعليمية ليتم شغلها بداية العام الدراسي في شهر شوال 1432هـ، وتم الإعلان عن 7000 وظيفة وتحويل البقية إلى وظائف إدارية، وتأجيل التعيين إلى العام 1433-1434 في مخالفة صريحة للأمر الملكي، التأجيل صدر من وزارة التربية والتعليم بدون إيضاح الأسباب، ولم يتم التطرق للوظائف النسائية وتم تأجيلها إلى شهر 3 من عام 1433 وهذا تجاهل للأمر. انتهى.

متى تطوى صفحة المعاناة اليومية للمعلمين والمعلمات، صدور أوامر ملكية يعني الهيئة والاستماتة في التطبيق بما يجعلنا نشهد شيوخا لملاحم الرضى والطاقة الإيجابية والحراك إلى الأفضل، الموعد شهر محرم، وهو غير بعيد، سنتابع ونرى.

يوم التسامح العالمي: لا تسامحهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111116/Con20111116456865.htm>

أسماء الحمد

لا أعتقد أن الإنسان العاقل بحاجة ليوم مخصص للغفران، إذ يوافق اليوم 16 نوفمبر، يوم التسامح العالمي.. ويفترض على مستويات عدة إن كان على مستوى الصحة أو التفكير السلبي الذي يتسبب إذا ما ارتبط بحالة الحقد وحمل الكثير من العتب بالإحباط وانخفاض المعنويات، والتوتر وعدم التركيز.

الأصل فينا كمسلمين أننا متسامحون إلا في الفساد وأنانية هوامير المال والأعمال وتخليهم عن مسؤولياتهم الوطنية. كثيرة هي مظاهر انعدام التسامح بين الناس، نراها يوميا وتؤلم الأئمة لأنها تعني مزيدا من تراكم الأفكار السلبية، وتؤدي إلى مشاعر العصبية والإحساس بالخذلان والإحباط. أتحدث هنا عن حالات الاحتكاك والتعايش العادية الخالية من العدوانية والميول السلطوية الأحادية التعنيفية، ولو تطرقنا للأمور من منظور فردي فللسؤال أهمية: من الذي صفعنا؟ من ركل شيئا ثمينا من مشاعرنا؟ من يستغل مسامحتنا ويتمادى معتبرا «التسامح» ضعفا، الفرق بين هؤلاء ومن يرتكب تجاوزات معقولة في حقنا كبير ونحتاج التمييز.. لتعلم ثقافة التسامح، ولا أقول الانبطاح لمن يظلمنا والتخلي عن مسؤولية حماية الذات من الاعتداء عليها.. ولا شيء يعدل الكرامة.

****كأفراد ومن أجل صحتنا النفسية وعلاقاتنا الاجتماعية نحتاج تكريس «معادلة التسامح الحازم»، ومن أصفهم بأنهم «الكرام، الكبار» يعفون بدون تقديم أذكار واعتذار، وربما يصلون إلى أقصى نماذج الإيجابية فيبادرون هم بالتواصل ونبذ القطيعة في مقابل ذلك أحيانا يحتاج «الصافع».. أن يلقيه المصفوع درسا حتى يعتبر»، وبالضرورة أن العبرة وحجم الاعتبار والتعلم سيكون نسبيا.. المهم أن نحقق هذه المعادلة عسى ألا تتكرر الأخطاء في حقنا، ويحقق فعل التسامح قيمته الأسمى.. وهي التعلم من التجارب واستثمارها لبناء الذات.**

****إذا كانت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، توجز من خلال الوثيقة التزام الدول الأعضاء والحكومات بالعمل على النهوض برافاه الإنسان وحرية وتقدمه في كل مكان، وتشجع التسامح والاحترام والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب.. فإن فئة من الرأسماليين غير المتحملين لمسؤولياتهم الوطنية والاجتماعية بيننا، ولا نضعهم في سلة واحدة مع الفاسدين، هناك فرق، لكن هؤلاء وهؤلاء لم يتركوا مساحة للغفران في قلوبنا، بين الأنانية ومن يسرق الناس ويتجبر عليهم مسافة يصعب اختصارها.. بالتالي أدعو الجميع للتسامح في اليوم الدولي للتسامح مع وضع الاستثناء اللازم.**

****أتمنى أن يتحول هذا اليوم الدولي المخصص إلى يوم للتذكير بحجم ما تتمخض عنه أنانية الأنانيين ونفعية المتنفعين، وعلى صعيد الفساد أن يكون يوما لإحياء ذاكرتنا المتقوية تجاههم وكلمنا حل هذا اليوم يتضاعف رصيد وعينا بخطورة الفساد والأنانية.**

الولي وحق المرأة في العمل

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/329368>

داليا قزاز

تسع سنوات ومنى تنتظر قرار تعيينها كمعلمة لغة عربية حتى قررت، وبعد التشاور مع زوجها، أن تقدم بعض التنازلات لعل الحظ يحالفها فتحصل على الوظيفة الموعودة. غيرت طلب التعيين من المنطقة التي تقيم فيها إلى منطقة أخرى متغاضية عن عناء المشوار اليومي الذي يستغرق خمس ساعات ما بين ذهاب وعودة. اعتقدت أن تنازلها سيثمر حين اندرج اسمها ضمن المعينات حتى اصطدمت بقائمة من الشروط، أهمها إثبات إقامتها بوثيقة رسمية في المحافظة التي سيتم التعيين فيها أو إثبات إقامة ولي أمرها، لأن الشرط الأول يكمن في: «أين المَحَرَم؟» لتعود من حيث بدأت هي والكثيرات غيرها، ويفق من جديد في طابور تعيين المعلمات.!

تؤكد قصة منى خيراً تداولته الصحف في الأسابيع القليلة الماضية مفاده أن وزارة التربية والتعليم ستلغي قرار تعيين المعلمات المعينات أخيراً، في حال ثبوت إقامة المعلمة في المنطقة التي عينت فيها من دون مَحَرَم شرعي، وتعتبر الوزارة هذا الإجراء نظامياً، لأنه مدرج ضمن الإقرار الذي وقعت عليه المعلمة مع ولي أمرها عند قبولها لمقر الوظيفة، («عكاظ»، 19 أكتوبر 2011). باختصار، تلزم الوزارة المعلمة بشرطين رئيسيين: موافقة «الولي» على التعيين، ومرافقتها لها، أو يلغى قرار التعيين كما حدث مع منى وزميلاتها.!

ماذا عن المعلمات اللواتي لا يستطعن إحضار مَحَرَم، أو ليس لديهن مَحَرَم؟ فالمعلمة التي تضطر لتترك محل إقامتها والقبول بوظيفة في قرية أو مدينة أخرى، هي إنسانة بحاجة إلى العمل، وهذه الشروط تعتبر تعجيزية لو نظرنا إلى المتزوجة التي لا تستطيع نقل زوجها وعائلتها، أو غير المتزوجة التي تعول نفسها وربما إنثاء غيرها. ماذا عن الأرملة، أو المطلقة التي تتحمل مسؤولية أطفالها؟ هل يفترض أن يبقين عاطلات لأن قرار التعيين مشروط «بمرافقة الولي»؟ والسؤال الأهم: بأي حق تفرض الوزارة الوصاية على المرأة الراشدة فيما يخص حياتها الشخصية؟ هل تحولت المعلمة من تربية تؤدي عملها إلى قاصر تخضع للرقابة؟! إن اشتراط موافقة «الولي» على عمل المعلمة وسكنه معها، ما هو إلا تقييد لحق المعلمة في العمل بشكل خاص والمرأة بشكل عام، وممارسة لثقافة الوصاية عليها من جهة، وجعلها عرضة للإيذاء والاستغلال من جهة أخرى بسبب السلطة المفتوحة لهذا الولي. ألا تتكرر قصص أولياء الأمور الذين يستغلون نساءهم ويغتصبون رواتبهم ومدخراتهم ويمنعونهم من العمل إن أرادوا؟.

إن طي قيد المعلمات الساكنات بلا مَحَرَم يبرز مشكلة عامة تعاني منها المرأة في كل معاملتها مع جهات العمل، لأن وزارة العمل هي التي تفرض موافقة ولي الأمر ضمن القواعد المنظمة لعمل المرأة بما فيها القطاع الخاص. وظهرت أخيراً مبادرة «المطالبة بتحديد آليات الولاية للمواطنات»، ومن ضمنها إلغاء موافقة «الولي» على عمل المرأة. فقامت مجموعة من المواطنات بإرسال خطاب إلى وزير العمل لمطالبته بإلغاء شرط موافقة ولي الأمر لتوظيف المرأة، وإلغاء سلطته المطلقة التي تمكنه من فصلها من العمل رغماً عنها، («الحياة»، 20 أكتوبر 2011).

إن إذن ولي الأمر شأن عائلي خاص يرجع لأفراد الأسرة ذاتها، لا لأن تفرضه جهات العمل، واشتراط موافقة «الولي» يكرس ثقافة الوصاية على المرأة، ومعاملتها كشخص ناقص الأهلية، ويعرضها للاستغلال والابتزاز والظلم، وصولاً إلى العنف. يفترض من نظام أو قانون العمل أن يحمي حقوق الموظفة لا أن يسهم في انتهاكها، ويرهنها بمزاجية وأخلاقيات وثقافة ذكر ما من «المحارم»، يمكنه استغلال سلطته كسلاح يشهره ضد المرأة متى أراد، باسم القانون والنظام.!

انتخابات.. في السعودية!

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=10962>

محمد معروف الشيباني

دلائل كثيرة أفرزتها انتخابات مجلس إدارة (نادي جدة الأدبي)، كونها انتخابُ نخبةٍ للنخبة. وينبغي إسقاط أسلوبها ونتائجها على احتمالات أي انتخابات أخرى، في زمن يرفع فيه النخبويون والمتفقون مطالباتٍ بانتخابات في كل شيء، من مجلس الشورى إلى جميع أعضاء المجالس البلدية.

كل نادٍ أدبي يضم نخبةً مميزةً بفكرها. وبالتالي تمنح أصواتها بحسابات أكثر وعياً من أصوات العامة المتأثرة باعتبارات أخرى. كانت المفاجأة فوز أسماء جديدة لم تبلغ شهرتها في الساحة الأدبية أسماء أخرى كانت أكثر لمعناً. أي أن من حصد الأصوات كان أقل لمعناً. ومن كان لامعاً سقط في التصويت.

هذا يطرح الكثير من الأسئلة: هل التلميع كان عن جدارة أم علاقة بوسائل الإعلام؟ وهل الغائبون عنه غابوا لضعف أم غُيِّبوا لسبب؟ وهل لا بد من تصويت دوماً لاستكشاف الحقائق؟ طبعاً قال الخاسرون إن تحالفاتٍ حيكت ضدهم. وهذا مؤكد. لكنها جزء مشروع من اللعبة الانتخابية.

ما يهمني أن الأسئلة ذاتها وما يُحاك في ثناياها من تحالفات وإقصاءات، ستتكرر غداً في أي انتخابات، سواء بمجلس الشورى أو غيره. لا أحكمُ بأن النتائج أصلح أو لا. فإله أعلم. لكن يجب أن نوطن أنفسنا بأن وُلِّجَها سيفرز نتائج فائقة الغرابة شديدة المفاجأة تخالف كل حساباتنا اليوم، مثلما خالفت نتائج النادي الأدبي توقعاته.. فهل كلُّ الأطراف مستعدة للمغامرة؟.



الفساد الإداري

المصدر: جريدة الندوة الأربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م

<http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111116117568&display=1>

ناصر مهنا اليحيوي

سألني أحد الاصدقاء عن ما اذا كان لدينا فساد اداري؟... فاتفقت معه على أن نسلط الضوء على كل ما يمكن ان نسميه فساداً ادارياً وعندها نقرر هل هناك فساد اداري أم لا؟!.. وبدأنا بالرشوة بأشكالها المتعددة بما في ذلك هدايا المناصب او مناسبات المناصب او منح المناصب وهل هذا موجود أم لا؟!..

ثم انتقلنا على امتلاك حق الغير كأن تضع يدك على ما هو ليس من أملاكك وتجبره على انه حق مكتسب لك وانت لا تملكه اصلاً واذا امتلكته فأنت لا تدفع ثمنه.. ثم انتقلنا الى استغلال المناصب في تحقيق مصالح ذاتية معتمداً على المكانة الرسمية أو الاجتماعية التي تحتلها.. وهل هذا موجود بيننا ام لا ثم انتقلنا الى تعطيل مصالح الناس بدون مبرر كأن تأخذ معاملة في اجراءاتها شهوراً وهي لا تستحق يوماً أو يومين فقط لانهاؤها بينما يمكن انهاؤها لمسؤول في ساعات فقط. ثم انتقلنا الى موضوع ذي صلة بهذا الموضوع وهو موضوع (الواسطة) فللحصول على حق مشروع لك فلا بد لك من واسطة بالرغم ان ما تطالب به هو يوفر من اجلك ولا تستطيع نياله الا بعد ان تستعين بواسطة. ثم انتقلنا على السطو على المال العام وهل يوجد بيننا من يسطو على اموال المسلمين وينسبها لنفسه او يأخذ من تلك الأموال بدون وجه حق.. ويأكل منها ويتصدق منها ويتبرع منها. ثم انتقلنا الى أمر آخر وهو المسؤول الذي لديه مصالح اخرى غير عمله الرسمي ويسخر موقعه لتلك المصالح الشخصية له!!..

ثم انتقلنا الى المسؤول الذي بينه وبين الدولة عقد عمل يؤديه ينال بموجبه آخر الشهر مرتباً ومزايا مالية وبالرغم من ذلك فالمعاملات تأتيه الى منزله ولا يعرف من الدوام الرسمي سوى اسمه. قلت لصديقي اذا وجد في أي دولة أي ممارسة من تلك الممارسات فتأكد ان هناك فساداً ادارياً يضر بالبلاد والعباد. آخر السطور: (ان الله يمهل ولا يهمل).

حقوق الانسان في العالم

50 عاما على إنشاء منظمة العفو الدولية

المصدر : صحيفة الاهرام الجمعة 15 ذي الحجة 1432 هـ - 11 نوفمبر 2011م
<http://gate.ahram.org.eg/News/135816.aspx>

أ.ش.أ

حول الدور الذى تلعبه منظمة العفو الدولية منذ عام 1961 واحتفالاً بمرور 50 عاما على إنشائها، يدور موضوع الكتاب الذى صدر أخيراً لدى دار النشر الفرنسية "شرش ميدى" من إعداد "أورين كرميو" أحد أعضاء المنظمة و"فيليب لوفيه" الكاتب الصحفى.

وتضم المنظمة 3 ملايين شخص فى أنحاء العالم يدافعون عن حقوق الإنسان. وكان أول نشاط للمنظمة هو الدفاع عن البرتغاليين الذين تم القبض عليهم لأنهم يريدون التعبير عن الأوضاع فى بلادهم بحرية. وقد حصلت المنظمة الدولية فى عام 1977 على جائزة نوبل/ للسلام.

حقوق المواطن واللجنة الوطنية

المصدر: جريدة الشرق الإحد17 ذي الحجة 1432هـ - 13 نوفمبر 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=264998>

تهدف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كما جاء بمرسوم تنظيمها، إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحياته. ومن أهم اختصاصاتها:

- اقتراح السبل لتحقيق الأهداف بالاتفاقيات والمواثيق الدولية.
 - النظر في أي انتهاكات لحقوق الإنسان والعمل على تسويتها.
 - رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة ورفعها إلى مجلس الوزراء
- وهذا كلام كله طيب ولكننا عندما نستمر بقراءة اختصاصات اللجنة نفاجأ بورود نص يفيد "برصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها" والعجيب في هذا الأمر أن الرصد للرد وليس للتقصي ورفع الظلم عن الناس. ولذلك ليس بغريب أن يؤكد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كل مناسبة، رسمية وغير رسمية، أنه لا توجد سياسة منتهجة لانتهاك حقوق الإنسان في قطر. وكيف لا يصرح بهذا التصريح وهو وجميع أعضاء اللجنة هم من موظفي الحكومة القطرية.
- إننا نرى أن اللجنة في عملها الحالي لا تركز سوى على وضع "البدون" في الدولة وحقوق أبناء المواطنين المتزوجات من غير مواطنين. وأنها، كما تقول في تقاريرها، تضغط على الحكومة لتغيير بعض القوانين من خلال تقديم توصياتها خاصة في ما يتعلق بقانون الكفالة الذي كما يقولون في اللجنة، يعد أفضل من السابق، كما قدمت اللجنة توصية للجهات المعنية بشأن إلغاء إذن الخروج من الكفيل للمكفول، وكما يقولون في تقاريرهم، ونحن على أمل اتخاذ إجراء في هذه الجزئية وحق الشعب الفلسطيني بالعودة وتحديد معنى واضح للإرهاب.
- إن دولة قطر لا توجد بها مشكلة البدون المرتبطة بدولة الكويت ولكن لدينا مشكلة سكان قطر وهي تختلف اختلافاً كبيراً عن مشكلة البدون ولمعلوماتكم فقد قام سمو الأمير المفدى، ومنذ أن كان ولياً للعهد، بحل مشكلة العديد منهم ومساواتهم في الحقوق بشكل أو آخر مع المواطنين. أما حقوق أبناء المواطنين المتزوجات من غير مواطنين فقد قام سمو الأمير المفدى بإصدار القرارات والاستثناءات الأميرية وعمل على مساواتهم بالمواطنين في الحقوق والواجبات ما عدا الجنسية لأن الأولاد، كما هو متبع في معظم دول العالم، يتبعون جنسية الوالد. أما قيام اللجنة، وكما تدعي، بالضغط على الحكومة في ما يتعلق بالكفالة وإلغاء إذن الخروج من الكفيل للمكفول فهو ليس من اختصاص اللجنة بل أتى هذا الأمر بتوجيه من الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. والمشكلة أنهم في كل ما تقوم الدولة من نفسها وغير مجبورة عليه يقولون إنه إنجاز قامت به اللجنة، ونحن نخاف على أعضاء اللجنة من التحذير الرباني عندما قال رب العالمين في محكم تنزيله "لَا تُحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" آل عمران: 188 إن اللجنة لم تعزز وتحم حقوق الإنسان وحياته وبخاصة المواطن القطري. فالمواطن القطري غير "محمي" من سلطة الحكومة:
- فهو يحال للتقاعد في ريعان شبابه بدون سبب واضح ويستبدل في نفس وظيفته السابقة بغير مواطن (نسبة المواطنين إلى إجمالي العمالة لا تزيد على 5%).
 - وتصادر أملاكه التي يقرها الشرع والدستور بعذر أنها تقع خارج الحدود "ويقصد هنا أنها خارج حدود المدينة وليس الدولة".
 - يطبق عليه قانون حماية المجتمع في ظل ما يسمى دولة القانون والمؤسسات مع أن مثل هذا القانون في دول أخرى يسمى بقانون الطوارئ.
 - ويمنع من ممارسة بعض الأنشطة التجارية والخدمية لأنها حكرأ على الحكومة ولا يجوز منافسة الأفراد للحكومة.
 - وترفع عليه الأسعار من قبل الحكومة لأن الحكومة وافقت لشركاتها أن ترفع أسعارها على المواطنين والمقيمين مما أصبح من حق التجار، أيضاً، رفع أسعارهم لمجاراة الحكومة في ذلك.
 - وترفع عليه أسعار السلع والخدمات، مرة أخرى، لأن الحكومة رفعت الرسوم والمخالفات وحددت أماكن الأنشطة

وسكن الموظفين مما رفع من مصروفات الشركات وبالتالي رفعت الأسعار.

- ارتفعت نسبة الفقر والفقراء بالدولة وتذهب أموال الدولة والجمعيات، التي تعرف بالخيرية، إلى خارج الحدود ويحرم منها المواطن المسكين الذي سكن هذه الديار من أيام الغوص على اللؤلؤ

هذه نماذج من معاناة المواطنين وضياح حقوقهم ولو رغبتنا في الاستمرار لوجدنا العجب العجيب وفي الأخير تقوم اللجنة برصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها. بل والمشكلة الحقيقية لأعمال اللجنة أنها تقف مع غير المواطن على المواطن مع أنه يطلق عليها مسمى "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" يعني لجنة وطنية قبل أن تكون إنسانية.

إن اللجان العالمية لحقوق الإنسان تقف في صف الإنسان ضد الانتهاكات التي قد يتعرض لها المواطن من قصيري النظر في الأجهزة الحكومية. إننا في قطر، ونحمد الله على ذلك، قد حبانا الله بولي أمر يقف دائماً مع الشعب ويوحد صفوفه. وهذا هو الأمر الذي نرغب أن نراه في أعمال الحكومة وفي نهج ما يسمى باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والله من وراء القصد،،



بداية وبيوت صديقة تعيد الحرية لنحو 150 موقوفة إدارياً

المصدر: جريدة الراي الاثنين 18 ذي الحجة 1432هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://alrai.com/article/1863.html>

عمان - سمر حدادين - تحقق حلم موقوفات إدارياً بالخروج من بين جدران السجن البارد، إلى جدران بيوت دافئة وأن يستعدن ترتيب مفردات حياتهن اليومية، عبر مشاريع مشتركة بين القطاع العام ومنظمات مدنية، تحاول إعادة دمجهن بالمجتمع وإعطاءهن الأمل بحياة جديدة.

(بداية) و(البيوت الصديقة).. مشروعان أعلننا عنهما ليكونا نافذة حرية جديدة لموقوفات إداريات، بعدما كادت أن تموت نبضات حياتهن، خلف أسوار سجن وضعن به بلا ذنب اقترفته ودفعن الثمن، وبعضهن أنهين محكوميتهن، لكن لعدم وجود مكان يأوين إليه، أو بسبب الخوف على حياتهن من اعتداء ذويهن أو أقرباتهن عليهن أرغمن على البقاء به.

قصص متشابهة لما يزيد عن 120 موقوفة تمكن مشروع (البيوت الصديقة) الذي ينفذه جمعية المعهد الدولي لتضامن النساء، من حل لغز قضاياهن، ونحو 36 موقوفة حل مشروع (بداية) الذي ينفذ من قبل مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان (ميزان)، المعضلة التي منعتهن من التواصل مع عائلاتهن والمجتمع.

فمن خلال المشروعين تمكن موقوفات إداريا من العيش في شقق تحت إشراف وحماية المنظمين بعد تدريبهن وتأهيلهن وتسليحهن بمهنة لكسب رزقهن، وسبق ذلك التصالح مع الأهل الذين فضلوا بقاء ابنتهم بعيدة عنهم شريطة أن تتمتع بالأمان والاستقرار، وبعضهن عدن إلى أسرهن، وأخريات تزوجن إما من شريكهن بالخطأ أو بأشخاص قادرين على تجاوز أخطاء الماضي والتعايش مع الحاضر بخلوه ومره.

هؤلاء الموقوفات هن ضحايا الفقر وأسر مفككة والجهل بالقانون وبمفردات الحياة والأدوات المجتمعية، قبعن في السجن ليدفعن ضريبة موروثة الثقافي والاجتماعي، على اعتقاد أن هذا المكان هو الحل الأنسب لحمايتهن.

الدولة بأجهزتها المختلفة اختارت هذا الحل رغم أنها غير راضية عنه، فما يمنع خروجهن من السجن هو تهديد حياتهن من قبل أهاليهن، فما تزال بالذاكرة ما حدث مع إحدى الضحايا، حيث قتلت بعد ساعة واحدة من الإفراج عنها رغم ربط أهلها «بكفالة مالية كبيرة»، وحرصا على حياة (نساء تحت الخطر) اتخذ القرار باستخدام قانون منع الجرائم.

أسباب عديدة أدت إلى دخولهن إلى مركز إصلاح وتأهيل جريدة النساء، لكن النتيجة واحدة وهي البقاء داخل أسواره كموقوفات إداريا، لأجل غير مسمى لحين الحصول على صكوك غفران، ليس فقط من عائلتها بل أيضا ممن تسبب بزجها خلف قضبان السجن.

ومنهن من هربت من منزلها لوجهة غير معلومة فقادتها قدماها لتكون خلف قضبان السجن وبعضهن ضحايا العنف الأسري والتفكك بسبب الخلافات الزوجية والطلاق.. وأخريات قبعن خلف أسوار السجن بسبب قضايا متعددة كالاعتصاب وسفاح الأقارب أو تورطن بعلاقات غير مشروعة مع شركائهن.

حولا عديدة كانت تطرح بالماضي للخروج من «مأزق» الموقوفات إداريا، من مثل إيجاد مأوى لهن يضمنهن يستطعن العيش به بعيدا عن سمع وبصر الذين يهددون حياتهن، شريطة أن يتم تدريبهن على مهن تمكنهن من كسب رزقهن وتأهيلهن نفسيا واجتماعيا لإعادتهن إلى المجتمع.

ومن الحلول أيضا راب الصدع بين الموقوفة وعائلتها وإقناع العائلة باحتضان ابنتهم وإعادتها إلى الحياة والمجتمع من جديد.

هذه الحلول كانت مدخل ميزان وجمعية المعهد لمساعدة الموقوفات كي يعدن إلى الحياة والمجتمع، وما كان له أن ينجح لولا تعاون الجهات الحكومية والأمنية ذات العلاقة بقضية الموقوفات باعتراف المديرية التنفيذية لميزان المحامية إيفا أبو حلاوة، ومديرة الأنشطة والبرامج في جمعية المعهد الباحثة الاجتماعية إنعام العشا.

وتروي أبو حلاوة قصة مشروع بداية الذي رأى النور في عام 2005 عبر إنشاء تحالف وطني لدعم الموقوفات إداريا وقطفت ثماره خلال العامين الأخيرين، وكانت ركيزته الأساسية السرية التامة حتى عن العاملين في المؤسسة نفسها، تحسبا لتسرب القضايا إلى وسائل الإعلام أو لأقارب إحدى الموقوفات فيحدث ما لا يحمد عقباه.

وبينت أن اجترار الحلول يتم عبر محاور الموقوفة لإيجاد ما يناسبها ولا يعرضها للخطر، مشيرة إلى أن هناك موقوفة وهي أقدمهن، رأت أن خروجها من السجن سيعرض حياتها للقتل، فضلت البقاء خلف أسوارها لكن ليس كنزيلة وإنما كعاملة به، وأخرى بعد أن قضت فترة محكوميتها لم تعد على الحياة بالخارج ولأنه لا يوجد لها عائلة ترعاها اختارت أن تبقى بالسجن لتحمي نفسها من الاستغلال وارتكاب الأخطاء.

الحلول ما كانت لتتجح وفق أبو حلاوة دون توفر الإرادة والإيمان بمساعدة هؤلاء الموقوفات، وتعاون الجهات الحكومية والأمنية، فتسهيل مهمة ميزان بدخول السجن ولقاء الموقوفات والتعاون بحل القضية كانا عاملان أساسيان لإعادة 30 فتاة إلى أسرتهن وينطلقن من جديد، وخمس فتيات يسكن في شقق صممت خصيصا لحمايتهن ويمارسن حياتهن بصورة طبيعية.

انتقال الموقوفات الخمسة إلى الشقق سبقه مقدمات على ما قالت أبو حلاوة، فقد وضعن بالبداية لمدة تجاوزت 18 شهرا، لدى مؤسسة لإعادة تأهيلهن نفسيا واجتماعيا، وتدريبهن على مهارات الحياة والتكنولوجيا الحديثة وحتى على استخدام المواصلات والمعاملات البنكية وكيفية التعامل مع الآخرين، وتم توعيتهن قانونيا، وتسليحهن بمهنة يرتزقن منها.

وبعد أن تأكدت ميزان من أنهن قادرات على التواصل مع المجتمع، نقلن إلى شقق في إحدى ضواحي عمان تحت حراسة شركة أمن وحماية وبمتابعة وإشراف متواصل من ميزان، علما بأنهن تصالحن مع أسرهن لكن تحت شرط عدم العودة إلى الأسرة وبقاءهن بعيدات بضمانة عدم تعرضهن للقتل.

وبينت أبو حلاوة أنه لا يمكن الإفراج عن هؤلاء النساء دون قرار الحكام الإداريين، الذين طبقا لأبي حلاوة كانوا متعاونين، بل أنهم يقدمون معلومات كاملة عن أسر الموقوفات تساعد بإيجاد الحل.

وقالت أن وزارة التنمية الاجتماعية تعاونت بدعم الموقوفات عبر صرف معونة شهرية لهن، بصورة سرية لا يعلم عنا إلا موظف محدد في الوزارة.

نورا موقوفة التقتها «الرأي» وصفت المصالحة التي تمت مع شقيقها بمثابة ولادة جديدة، فهي تعيش حياة مستقرة مع أهلها وزوجها وتكسب رزقها من عملها، وسردت قصتها التي تتلخص بأنها حملت بطريقة غير شرعية من شخص من جنسية عربية وعندما عرف شقيقها بالقصة حاول قتلها بإطلاق 8 رصاصات عليها لكن القدرة الإلهية حالت دون قتلها، فوضعت بالسجن حماية لها رغم أن شريكها استعد للزواج منها.

وهناك فتيات لا يزلن في عمر الطفولة تعرضن للاغتصاب ما أدى إلى حملهن إما من صديق للعائلة أمنتها الأسرة على أولادها لإضرارهم للسفر خارج الأردن، أو من قريب وأحيانا من قبل عامل في محل بقاله، وضعن في السجن حماية لهن ولخوف الأسرة من أن توصم بالعار من قبل المجتمع.

وتحدثت الموقوفات الخمس عن تجاربهن عندما خرجن من السجن التي مضى على بعضهن 15 سنة خلف أسوارها، فمنهن من تمنّت أن تصلى في المسجد صلاة التراويح وتمكنت من ذلك، وواحدة كانت تحلم برؤية النجوم، وأخرى أن تشاهد المطر وتشم رائحة الأرض التي شربت ماء المطر، وأشرن إلى أنهن طلبن بعض الحلويات كالكنافة.

وقالت أبو حلاوة ان المشروع بحاجة إلى دعم مالي ومعنوي من المؤسسات كافة الرسمية والخاصة موضحة انه «لا يمكن أن تبقى المشكلة دون حل ما يفاقم الأزمة، داعية إلى تنقيف وتوعية النساء وتأهيلهن في المناطق المهمشة والفقيرة والبعيدة، فالجهل والفقر من أهم الأسباب التي تؤدي بالنساء إلى حريق نهايتهن الحتمية السجن أو الضياع».

وطالبت المجتمع بأطيافه ومؤسساته الرسمية والأهلية السعي نحو الإصلاح الاجتماعي بالتوازي مع الإصلاح السياسي، ووضع رؤية لحماية الأسرة وصون المنظومة الأخلاقية، للحد من المشاكل الاجتماعية التي تتأثر فيها الفئات الضعيفة والمهمشة كالنساء والأطفال.

العشا ضمت صوتها إلى صوت أبو حلاوة بضرورة الدعم المعنوي والمادي من أجل الاستدامة، وبيّنت أنه من خلال مشروع البيوت الصديقة فتحو ملفات 120 موقوفة إدارياً قانونياً ومع عائلاتهم، بحثاً عن حلول لحالتهم. وبيّنت أن تعاون الحكام الإداريين ساعد بإيجاد الحلول لنساء وقعن ضحية الاعتداء عليهن، وقالت أن المسؤولين الأمنيين تعاونوا معنا وإدارة مراكز الإصلاح والسجون، عبر فتح أبواب السجن لمقابلتهن، فهناك وفق العشا سلسلة حلقات تعمل مع بعضها البعض ممزوجة بالإرادة والعزم فتحقق الإنجاز. وأشارت العشا إلى تجاوب الأهل بإعادة بناتهن إلى الأسرة، وبعض الحالات تم الإفراج عنها بإذن زواج، وأخريات يسكن شقق بعد أن تم تأهيلهن ومنحنهن فرصة الحياة من جديد.

من ناحيتها أوضحت المحامية رنا أبو السندس التي تعمل في جمعية المعهد أنهم يقدموا الاستشارات القانونية وتدريب وتوعية قانونية للنساء الموقوفات، إلى جانب التواصل مع عائلاتهم، حيث تم كسر الحواجز النفسية بين الطرفين حتى في بعض الملفات خطيرة.

إنقاذ هذه الفئة تحتاج إلى تعاون بين الجهات كافة لكن ثمة أسئلة برسم الإجابة طرحتها العشا من رحم تجاربها وهي من هي المؤسسات المؤهلة للعمل بهذا المجال؟ وكيف يمكن أن نوفر الحد الأدنى من الموارد؟ وكلها تحتاج إلى الإرادة والإيمان بقضية المرأة.

38 في المائة من مجموع الأشخاص في وضعية الشارع هم أطفال

214 موقعا لتجمع أطفال الشوارع في الدار البيضاء

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=141653>

يبلغ عدد أطفال الشوارع في مدينة الدار البيضاء، 294 طفلا، يشكلون 38 في المائة من مجموع الأشخاص، الذين يحتتمون بالشارع ويجعلونه مقرا لعيشهم.

84 في المائة منهم تفوق أعمارهم 15 سنة، و 14 في المائة منهم ما بين 10 و 15 سنة، و 2 في المائة تقل أعمارهم عن 10 سنوات، حسب ما كشفت عنه نتائج البحث الميداني حول ظاهرة الأطفال في وضعية الشارع بمدينة الدار البيضاء، المنجز من قبل وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

وخلصت الدراسة، التي قدمت نتائجها نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، مساء الجمعة الماضي، في الدار البيضاء، إلى وجود 214 موقعا لتجمع أطفال الشوارع في مدينة الدار البيضاء، 60 في المائة منها تتمركز بمناطق تابعة لتراب عمالة الدار البيضاء أنفا، والفداء مرس السلطان، وعين السبع الحي المحمدي، علما أن 68 في المائة من هؤلاء الأطفال، هم من مدينة الدار البيضاء، بينما الباقون من مدنا أخرى.

وبينت الدراسة الميدانية، التي لم تشمل عينة الأطفال، الذين يعودون ليلا إلى بيوتهم، أو الذين صرحوا أن فترة وجودهم في الشارع تقل عن شهر، أن التسول يعد من أول الأنشطة الاقتصادية، التي يمارسها أطفال الشوارع لكسب قوتهم اليومي في الدار البيضاء، إذ أن 56 في المائة يعملون في مجال حمل الأمتعة أو تنظيف زجاج السيارات، أو مسح الأحذية، أو بيع السجائر و"الكلينيكس" وأكياس البلاستيك والحلويات، بينما 24 في المائة يلجأون إلى السرقة، أو الدعارة لكسب قوتهم اليومي.

وورد في خلاصات البحث أن 90 في المائة من أطفال الشوارع، يقبلون على المناطق التي تضمن لهم الاستمرارية في الحياة بالدار البيضاء، ويعد محيط المطاعم الفخمة، والمناطق السياحية، ومركز المدينة، وأماكن الترفيه، من أهم الأماكن المفضلة لهذه الشريحة.

وتتطبق ظاهرة خروج الطفل إلى الشارع على الإناث كما الذكور، إذ توصل فريق البحث إلى أن 89 في المائة من هؤلاء الأطفال هم من الذكور، بما مجموعه 262 طفلا، و 11 في المائة من الإناث، بعدد محدد في 32 طفلة، إلا أنه كان بين الإناث حالتان لأمهات عازبات، تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 17 سنة، علما أن 5 أطفال كانوا رفقة أمهاتهم.

وتوصل الباحثون إلى أن أقل مدة يمكن أن يقضيها الطفل في وضعية الشارع، يقدر متوسطها بحوالي سنتين، أي 23 شهرا، مع وجود تباين ما بين الذكور والإناث، إذ يمكن أن يقضي الذكور 23 شهرا، والإناث 27 شهرا في الشارع.

ويعود السبب وراء الظاهرة، إلى فقر عائلات الأطفال في وضعية الشارع، بشكل مباشرة، وإلى تفكك الأسرة وانحلال منظومة القيم، بنسبة 98 في المائة، وإلى عدم التمدن أو التمدن المحدود، اللذين يحتلان نسبة 37 في المائة.

في هذا الإطار، تحدثت نزهة الصقلي عن أن 48 في المائة من أطفال الشوارع في مدينة الدار البيضاء، استفادوا من خدمات الإسعاف الاجتماعي، و 36 في المائة منهم أحيوا على المؤسسات الاجتماعية، سيما منها مركز تيط مليل، و 15 في المائة منهم استفادوا من خدمات الجمعيات الناشطة في المجال، سيما منها جمعية "بيتي".

وتمكن فريق البحث الميداني من التعرف على أن نسبة مهمة من أطفال الشوارع يشعرون بتعب شديد من قساوة العيش في الشارع، إذ أن 94 في المائة من الأطفال عبروا عن عدم رضاهم عن وضعيتهم، و 93 في المائة يرحبون بفكرة العودة إلى أسرهم وذويعهم، و 41 في المائة من الأطفال يطمحون إلى ولوج مؤسسة استقبال، بينما أكد أكثر من نصف الحالات رغبتهم في الاندماج بمنظومة التأهيل والتكوين المهني.

يشار إلى أن البحث الميداني، يندرج في إطار تنفيذ المخطط الاستراتيجي للوزارة ما بين 2008-2011، حسب ما تحدثت عنه نزهة الصقلي خلال اللقاء المذكور، تستهدف، من خلاله، الوزارة تحديد الملامح الديموغرافية والسوسيو

اقتصادية لفئة الأطفال في وضعية الشارع وأبائهم، وكذا المسببات السوسيو اقتصادية والأسرية وراء الظاهرة وكذلك الاقتراب الميداني لتقدير الوضعية الصحية والنفسية لهذه الفئة من الأطفال. وأوضحت أن الدراسة تهدف إلى تحديد مظاهر وظروف عيش هذه الفئة، وبالأخص الوقوف على توصيف لمظاهر العنف الجسدي والمعنوي الممارس عليها، لوضع تصورات أدق لتقديم مختلف الإجابات ولتطوير سبل أكثر نجاعة على المستوى الوقائي، وكذا على مستوى الرعاية الاجتماعية لهذه الشريحة من الأطفال في وضعية هشاشة.



السفير سديباكا لـ "الشرق": واشنطن تتطلع لبناء شراكة مع الدوحة لمكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 19 ذي الحجة 1432 هـ - 15 نوفمبر 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=265115>

أشاد بالتزام قطر بالحفاظ على حقوق العمالة.. السفير سديباكا لـ "الشرق": واشنطن تتطلع لبناء شراكة مع الدوحة لمكافحة الاتجار بالبشر

إصدار قطر لقانون الاتجار بالبشر يجعلها في طليعة الدول الراعية لحقوق الإنسان الشراكة بين مكافحة الاتجار بالبشر ووزارتي الداخلية والعمل الضمانة الأكيدة لحماية الضحايا محمد دفع الله:

أكد لويس سديباكا السفير بوزارة الخارجية الاميركية المتجول لمكافحة الاتجار بالبشر ان قطر اتخذت خطوات هامة في السنوات الاخيرة لتعزيز جهودها في مكافحة الاتجار بالبشر وقد توجت هذه الجهود بالموافقة على القانون الخاص بالاتجار بالبشر الذي سيوفر الاطار القانوني لحظر استغلال القوى العاملة الوافدة الى قطر. وقال السفير لويس الذي اختتم زيارته للدوحة ضمن جولة شملت عددا من الدول الخليجية لـ الشرق ان القانون الجديد الذي وضعته قطر لمعالجة مسألة الاتجار بالبشر يقوم بتجريم أفعال الاتجار بالبشر والمعاقبة عليها كما هو محدد في بروتوكول الامم المتحدة الخاص بالاتجار بالبشر.. وفي الوقت نفسه ينص القانون على عقوبات تصل الى السجن لمدة 15 عاما للمدنيين في أخطر جرائم الاتجار بالبشر. وأشار الى انه ربما الاهم من ذلك ان القانون يضمن عدم تحمل ضحايا الاتجار المسؤولية القانونية عن الظروف المتصلة بكونهم ضحايا الاتجار او ترحيلهم بسبب ذلك. وأضاف انه في الوقت الذي تلعب قطر فيه دورا بارزا على الساحة العالمية سيكون لقانون الاتجار بالبشر الجديد القدرة على جعل قطر زعيما اقليميا في مجال آخر وهو حماية حقوق الانسان والكرامة الانسانية. وأكد ان قطر برهنت على التزامها بحماية الاشخاص الذين يساعدون البلاد على رؤيتها لعام 2030.. وأعرب عن أمل الولايات المتحدة في ان تتواصل الشراكة مع قطر في الوقت الذي تقوم فيه بإنفاذ قانون الاتجار بالبشر. وأشار الى ان الخطوة المهمة التالية تتمثل في التنفيذ الفعال لقانون الاتجار بالبشر وأشار في هذه الاثناء الى ان السلطات المختصة في قطر ستعمل مع الجمهور لتثقيف أصحاب العمل حول القانون الجديد وتأكيد دورهم في حماية القوى العاملة لديهم. وتوجه السيد لويس بالشكر لدولة قطر على سنها لقانون مكافحة الاتجار بالبشر.

وأعرب عن تقديره للقانون الذي وافقت عليها قطر والذي جعل الاتجار بالبشر جريمة جنائية.. وأضاف: ان الموافقة على هذا القانون يدل حقا على سيادة القانون في هذا المجال كما يدل على ان هناك التزاما من جانب السلطات القطرية للحفاظ على حقوق العمال وزاد القول: انه الآن لدينا إطار قانوني.

وأشار الى ان المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر قامت بتدريب الجهات المختصة بتنفيذ القانون والسلطات القضائية لتحديد حالات الاتجار بالبشر وملاحقتها قضائيا بشكل افضل.

وقال انه على نحو مماثل يتعين على العمال ان يعرفوا حقوقهم بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر وان يشعروا بالثقة في قدرتهم على الإبلاغ عن انتهاكات حقيقية دون التعرض لأعمال انتقامية.

وذكر السفير الخارجية الأمريكية ان الولايات المتحدة ملتزمة بالسعي العالمي لمكافحة كافة اشكال الاتجار بالبشر وتتطلع الولايات المتحدة لأن تعمل مع دولة قطر ضمن جهودها العالمية للقضاء على هذه الظاهرة التي وصفها بأنها فظيعة والتي شبهتها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون بأنها: (العبودية الحديثة).

وقال السفير الأمريكي "كان لدينا عشر سنوات مضينا خلالها نحو وضع قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر والآن يجب ان ننقل إلى عشر سنوات من التطبيق" مضيفا: نحن بحاجة الى ان نرى تجارا في السجون والافراج عن الضحايا.

وأشار الى حالة الولايات المتحدة الأمريكية وفق التقرير الذي اصدرته وزارة الخارجية وقال انه خلال الفترة بين 2007 و 2010 زادت ملاحقة الاشخاص الذين يمارسون هذه الظاهرة.

وفي حديثه عن وضع الاتجار بالبشر في منطقة الخليج قال السفير لويس ان وضع الخليج ما بين السيئ الى الاسوأ وفقا لتقرير الاتجار بالاشخاص الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2011..

في رده على سؤال ان كان لاحظ اية انتهاكات متعلقة بالاتجار بالبشر في منطقة الخليج قال السفير بويس: إننا نواجه مستويات مختلفة من النشاط في الدول الخليجية مشيرا الى ان شرطة دبي تنشط في مجال مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الجنس وقد أدى هذا النشاط لضبط أكثر من 50 حالة العام الماضي. وأشار الى انه لاحظ في عمان رعاية للضحايا في ملاجئ تقدمها الحكومة".

وقال ان قطر لديها حماية فورية للضحايا لكن هناك حاجة لتعريف الهجرة على المدى الطويل وإعطاء فرصة لضحايا الاتجار للعمل في البلاد على نحو ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال انه تبين من خلال الزيارة التي شملت عددا من الجهات في قطر أن هناك التزاما من المسؤولين القطريين على مدى العقد الماضي للحفاظ على حقوق العمال وهذا القانون يوفر الإطار القانوني لمنع الاستغلال الكبير للقوى العاملة الوافدة. وأضاف: "إن القانون يجرم ويعاقب أفعال الاتجار على النحو المحدد في بروتوكول الأمم المتحدة حول الاتجار بالبشر وينص على عقوبة السجن لمدة تصل إلى 15 عاما لأولئك الذين يدانون في جرائم الاتجار الأكثر خطورة.

وأشار إلى أنه كان هناك عقد من الزمان شهد جهود التنمية في العالم لمكافحة الاتجار بالبشر والآن حان الوقت لاستخدام التشريعات الخاصة بالمكافحة.

وقال انه على الرغم من الجهود المبذولة الا ان هذه الجريمة لا تزال تشكل تهديدا خطيرا طالما هناك الجشع والمستضعفون الذين دائما ما يكونون خاضعين للاستغلال.

ويأمل السفير لويس سيديباكا في العمل المكثف من أجل شراكة من شأنها أن تنشئ إطارا للحفاظ على الولاية القضائية الفورية لحماية الضحايا وتزويدهم بالعلاج النفسي فضلا عن المأوى الذي يوفر بالفعل. اضافة الى مساعدة هؤلاء الناس على تحقيق أحلامهم من خلال تزويدهم على الأقل بالإقامة قصيرة الأجل القانوني. وقال في هذا الشأن ان تجار الاتجار بالبشر يستغلون عادة أحلام ضحاياهم باعرائهم بحياة أفضل.

وأشار السفير لويس إلى أن مؤسسة قطر لمكافحة الاتجار بالبشر ووزارة العمل ووزارة الداخلية تعمل جميعها من أجل شراكة جيدة لمساعدة الضحايا لتجاوز المشكلة.

وقال: "نحن نفهم ان سلطات انفاذ القانون والعمل مع الجمهور لتوعية أرباب العمل حول القانون الجديد ودورها في حماية قوة عملهم،

ووفقا للتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية يبلغ عدد البلدان التي لا توجد لديها قوانين أو سياسات أو لوائح لمنع ترحيل الضحايا 104 بلدان.. وكانت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون عقيبت على هذا التقرير بالقول: يجب تقديم المتاجرين بالبشر إلى القضاء ونحن لا يسعنا أن نكتفي بتوجيه اللوم للضالعين في الجريمة المنظمة الدولية والتعويل على تنفيذ القوانين لملاحقة مرتكبيها، فمسئولية الجميع: مؤسسات الأعمال التي تعي أنها تجني ربحاً أو التي تبدي تقاعساً لا مسئولا بخصوص قوات إمدادات العمال، والحكومات التي تغمض أعينها أو لا تخصص فعاليات جديفة لمعالجة هذه المشكلة.. جميعنا يجب أن نرفع صوتنا وأن نتصرف بإقدام حيال هذه الظاهرة.

وتقول أرقام منظمة العمل الدولية حول الظاهرة: "هي أكبر تجارة غير شرعية في العالم". وتقدر المنظمة أرباح استغلال النساء والأطفال جنسياً بنحو 28 مليار دولار سنوياً وأرباح العمالة الإجبارية بنحو 32 ملياراً سنوياً إضافة إلى أن 3 ملايين إنسان في العالم سنوياً يتعرضون للاتجار من بينهم مليون ومائتا ألف طفل.. وينقل ما يتراوح بين 45 و 50 ألفاً من الضحايا إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً.

وبعد مضي ما يزيد على قرنين من الزمان على ذلك التحريم الدولي للظاهرة لاتزال الأمم المتحدة لا تكفّ عن مطالبة الدول بتكثيف «الجهود لمواجهة ظاهرة تجارة البشر لأغراض الاستغلال الجنسي أو العمل بالسخرة التي تؤثر على جميع مناطق العالم وينتشر ضحاياها فيما يقارب من 127 دولة مختلفة ينتهي بهم المطاف للاستغلال البشع.

وبحسب جهات مختصة فإن هناك أسباباً كثيرة يمكن سردها تقف وراء مثل هذه الكارثة التي هي من صنع الإنسان نفسه نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية لذلك فهي دوماً بحاجة إلى التشريعات القانونية الصارمة والإجراءات الوقائية الحازمة التي بوسعها أن تضع حداً لها أو تقلص من عناصر انتعاشها.

وإذا ما اعتبرنا الاتجار بالبشر مأساة إنسانية حقيقية فإن تأثيراتها الإنسانية تزداد عمقاً عندما نلمس تأثيراتها السلبية المباشرة على المرأة فهي الضحية الأعلى نسبة بين ضحايا تلك التجارة.

الأمم المتحدة هي عنوان الحل العادل عضوية اليونسكو... مكسب لعملية السلام

المصدر: جريدة الاتحاد الاثنين 18 ذي الحجة 1432 هـ - 14 نوفمبر 2011م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=104819&y=2011&article=full>

زياد خليل أبو زياد

في تطور أعطى القيادة الفلسطينية دفعة كبيرة، أصبحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) هي أول منظمة عالمية تضم دولة فلسطين بعضوية كاملة على رغم معارضة قوية من قبل دول أعضاء قليلة. ويشكل ذلك أول مكافأة لجهود عباس الرامية لرؤية فلسطين وقد تم قبولها كعضو كامل العضوية في منظمات دولية رئيسية. وعلى رغم أن هذا الإنجاز لم يغير في الواقع شيئاً على الأرض، ومع كون الفجوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين أوسع الآن من أي وقت مضى، إلا أن النجاح المتحقق في اليونسكو يوفر فرصة للأمم المتحدة لتصبح عامل تغيير وتأثير إيجابي في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وتشكل الأمم المتحدة، المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في العالم، الهيئة الدولية الأنسب لاتخاذ دور جاد في مساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق. ويمكن لدور متنامٍ للمنظمة الدولية أن يحقق فوائد ملموسة مقارنة بمشاركين آخرين، مثل واشنطن واللجنة الرباعية وغيرها.

وعلى رغم أن الأمم المتحدة ممثلة هي أيضاً حالياً في اللجنة الرباعية (مع الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي) إلا أن باستطاعتها هي تحديداً أن تكون أكثر فاعلية كلاعب مستقل ومحاد في عملية السلام. وتعاني اللجنة الرباعية، التي تحاول حالياً التوسط بين إسرائيل والفلسطينيين من انعدام الثقة من جانب الفلسطينيين، حيث يرى العديد من المسؤولين الفلسطينيين أنها فشلت في راب الصدع بين الجانبين، كما أن معظم مواقفها تفتقد التوازن في نظرهم.

وربما يُعزى عدم فاعلية اللجنة الرباعية إلى حقيقة أن المواقف في داخلها تعكس الدينامية الإسرائيلية الفلسطينية، حيث يساند بعض الأعضاء التوجه الفلسطيني، بينما يدعم بعض آخر التوجه الإسرائيلي. ولذا تبقى اللجنة الرباعية منقسمة وغير فاعلة، في كل الأحوال.

وقد يستطيع كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة توفير شكل أكثر فاعلية من المشاركة الدولية التي يتم فيها تمثيل مجال أوسع من اللاعبين الدوليين. ولكن في الوضع الحالي، هناك فجوة متنامية بين مجلس الأمن، حيث من المحتمل أن يواجه الطلب الفلسطيني "الفيتو" الأمريكي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يتوقع لقبول عضوية فلسطين فيها حظ أكبر. وبدلاً من مواجهة جمود أخرق كهذا، ألا يتعين على الطرفين العمل معاً لخلق دور بناء لهما في العملية السلمية، يكون على الأرجح أكثر دينامية وبالتالي أقل احتمالاً أن ينتهي بالجمود والإخفاق؟

إن الأمم المتحدة تمتلك أساساً جيداً يمكن البناء عليه، حيث إنها، مع العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين توافقت على مبدأ حل الدولتين. فلماذا إذن لا يتم تمكين الأمم المتحدة من لعب دورها الذي كُلفت به للمساعدة على حل النزاعات وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي؟

على رغم العناد الإسرائيلي (حيث دفع تصويت اليونسكو الحكومة الإسرائيلية إلى الإعلان عن بناء 2000 وحدة سكنية في المستوطنات وفي القدس الشرقية وحجب الدفعات الضريبية التي تقوم باستيفائها للسلطة الفلسطينية) فإن استراتيجية السعي نحو مشاركة دولية أعظم بالنسبة للعديد من الفلسطينيين قد تشكل الأمل الوحيد لتحريك عملية تنهي في نهاية المطاف هذا الصراع التاريخي.

ومن الواضح أن الجمعية العامة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى بدأت ترفع صوتها حول هذا الموضوع. وعلى رغم أن الولايات المتحدة شجبت عضوية اليونسكو على أنها مجرد إنجاز رمزي لا يأتي بأية مكاسب أساسية لأي من الجانبين،

فإن هناك، في الوضع الراهن الذي تتزايد فيه وتيرة بناء المستوطنات وبيتعد فيه الطرفان عن طاولة المفاوضات، دوراً لإنجازات رمزية أخرى يمكن تحقيقها، للإبقاء على الأمل حياً في إمكانية حل الصراع. ومن وجهة النظر الفلسطينية، فإن أي أمر يعمل على الإبقاء على فكرة حل الدولتين قائمة ينبغي أن يبقى على رأس أولويات الأجندة. إلا أن الوقت يمضي بسرعة. والقيادة الفلسطينية المعتدلة تتعرض لخطر فقدان دعم الشارع الفلسطيني لتوجهها الدبلوماسي السلمي إذا لم يحقق نتائج ملموسة. وإضافة إلى ذلك، تشهد المنطقة تطورات هائلة، بوجود الربيع العربي والتوترات المتصاعدة بين إيران والغرب. ويتعرض الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مرة أخرى لخطر أن تغطي عليه قضايا ضاغطة، مما قد يؤدي إلى ضياع فرص وزمن آخرين. ويشكل اعتراف منظمة اليونسكو بفلسطين مؤشراً محسوساً على وجود إرادة لدى كثيرين في المجتمع الدولي للدفع باتجاه حل الدولتين. وقد حان الوقت لتشجيع التفاهم بأن إيجاد تسويات وحلول وسط ضروري لتحقيق حل سلمي للنزاع. كاتب ومدون فلسطيني ينشر بترتيب مع خدمة "كومون جراوند"

تعاون قطري - مصري في مجال حقوق الإنسان.. فائق لـ "الشرق": دعوة قطر للمشاركة في اجتماع دواوين المظالم في المنطقة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 20 ذي الحجة 1432 هـ - 16 نوفمبر 2011م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=265294>

القاهرة-السيد السعدني:

أكد الدكتور محمد فائق وزير الإعلام المصري الأسبق والأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان أنه سيقوم بتوجيه دعوة رسمية للمسؤولين بدولة قطر لحضور اجتماع مؤسسات دواوين المظالم في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وقال فائق إن الدعوة سيتم توجيهها لدولة قطر نظرا لدورها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة الوعي الحقوقي خاصة وأن دولة قطر لها تجربة ناجحة في هذا المجال ولديها من الخبرات الكثير. وأضاف فائق في تصريحات خاصة لـ "الشرق" أن الفترة القادمة سوف تشهد تعاوناً وتنسيقاً مع دولة قطر في مجالات حقوق الإنسان، وقال إن التعاون مفتوح سواء من خلال المجلس القومي لحقوق الإنسان أو من خلال المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي ترأس إدارتها مع اللجان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر. جاء ذلك على هامش مشاركة فائق في الاجتماع المخصص للمنظمات الحقوقية والمعنية لمتابعة آلية تنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب فيما يخص الوضع في سوريا والحفاظ على وحدة وسلامة الشعب السوري وحقق دماؤه. وقال فائق إن الغرض الأساسي هو حماية المدنيين في العديد من الأماكن الساخنة وأماكن الصراع وسيتم تشكيل لجنة من المنظمات الحقوقية واتحاد المحامين العرب واتحاد الأطباء العرب واتحاد الصحفيين العرب وغيرها من المنظمات لمراقبة الوضع في سوريا ومراقبة ما تم الاتفاق عليه في المبادرة العربية مع الحكومة السورية وهذه اللجنة لن تقف أمام الأماكن التي يحددها النظام السوري ولكن ستكون لها حرية الحركة في شتى ربوع سوريا ولن نذهب لأماكن معدة سلفاً وسيتم تحديد سفر هذه اللجنة عقب اجتماع وزراء الخارجية في الرباط بالمغرب. وأكد فائق أن الجميع متفق على وحدة وسلامة الأراضي السورية والشعب السوري وكذلك على عدم تدويل القضية وحلها في محيطها العربي. وأضاف فائق أن اللجنة سوف ترفع تقرير بما تراه وتشاهده بعد قضاء مهمتها بسوريا إلى مجلس الجامعة.



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الجمعة 15 ذي الحجة 1432 هـ -
11 نوفمبر 2011 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2593>

بعد شهرين...!!



الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاحد 17 ذي الحجة
1432 هـ - 13 نوفمبر
2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/328244>

الرياض

من ضحايا ساهر

من ضحايا السرعة



المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 18 ذي الحجة
1432 هـ - 14 نوفمبر
2011م

<http://www.alriyadh.com/2011/11/14/article/682855.html>

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء 19 ذي الحجة
1432 هـ - 15 نوفمبر
2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2616>



المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 20 ذي الحجة
1432 هـ - 16 نوفمبر
2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksasubnew/1460>